أعلام مؤرخي العرب والإسلام

ابن تغري بردي

أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي

٨١٣ - ٨٧٤ هـ

مؤرخ مصر في العصر المملوكي

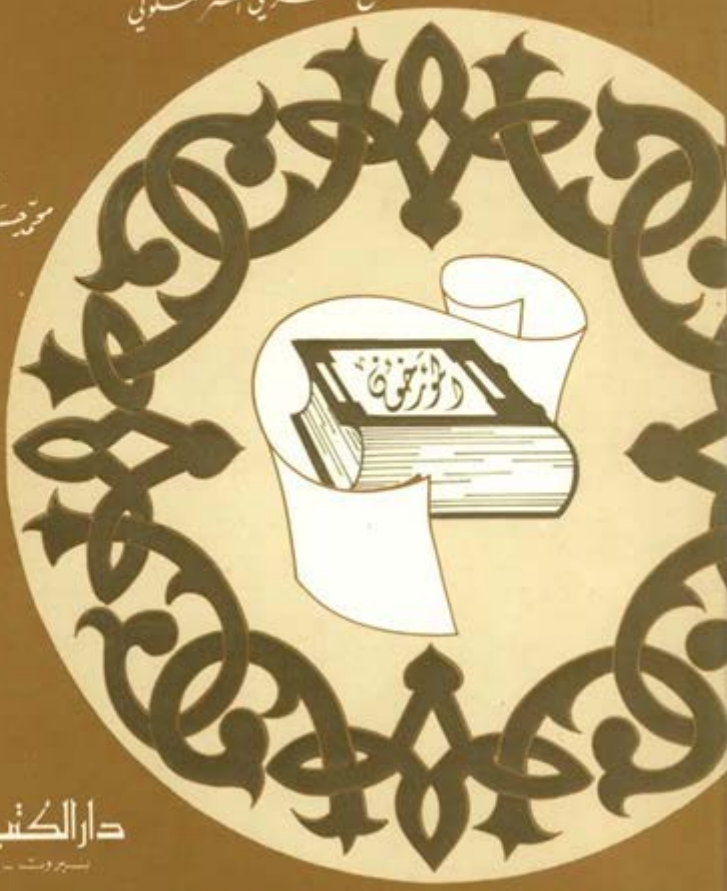

تأليف
محمد حسين شمس الدين

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

أعلام مؤرخي العرب والإسلام

ابن تغري بردي

أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف بن تغري بردي الأتابكي

٨١٢ - ٨٧٤هـ

مؤرخ مصر في العصر المملوكي

تأليف

محمد حسين شمس الدين

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

جميع الحقوق محفوظة

لدار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان

ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٨١٥٥٧٣

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
lisanerab.com رابط بديل

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٨١٥٥٧٣

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مقدمة

أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي علمٌ من أعلام المؤرخين المصريين في القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي. وهو بين مؤرخي مصر الإسلامية يحتلّ مكانة مرموقة، وبين مؤرخي العصر المملوكي يحتلّ مركز الصدارة. كما أنه يعتبر مؤرخ دولة السلاطين الجراكسة دون منازع.

وكتاباته التاريخية، سواء في التراجم أو في عرض الأحداث العائدة لذلك العصر، تعتبر مرجعاً أساساً لا غنى عنه لكل باحث أو دارس لتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر وتاريخ المنطقة.

وتكتسب كتابات أبي المحاسن التاريخية أهميتها من عدة عناصر، لعلّ أهمها معرفته الواسعة بأحوال عصره، واطلاعه الدقيق على مجريات الأحداث وملابساتها. هذا إلى جانب تمتّعه بقسط وافر من الحيدة والموضوعية، وحسن التناول، وسلاسة العبارة، وتنظيم المادة التاريخية.

وهذا الكتاب يسعى إلى تقديم فكرة وافية عن هذا المؤرخ الموهوب وأعماله، خاصة في كتابه «النجوم الزاهرة في ملوك مصر

والقاهرة»، وهو مؤلَّفه الكبير الذي قامت عليه أساساً مكانته المميزة كمؤرخ لمصر المملوكية.

وقد قسَّمنا مادة هذا الكتاب إلى قسمين.

القسم الأول: يتناول المؤرخ وكتاباته. وقد جعلنا مدار البحث فيه على الموضوعات التالية:

- عصر المؤرخ والكتابة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري.

- حياته ونشأته، وعلاقاته بالسلطات المملوكية.

- منهجه، ومكانته بين مؤرخي مصر في القرون الوسطى.

وهذه الموضوعات - الفصول الثلاثة تتناول أبا المحاسن كمؤرخ، وتركز على القيمة التاريخية لكتاباته، كما تستقصي العوامل المختلفة المؤثرة في حياته وكتابته.

ولمزيد من الإحاطة بحياة المؤلف وكتابته، أضفنا إلى ذلك ثلاثة موضوعات - فصول تتناول:

- مؤلفات أبي المحاسن التي وصلت إلينا، أو تلك التي ضاعت فيما ضاع من تراث المؤلف.

- وقفيَّة المؤرخ ابن تغري بردي؛ وهي تلقي أضواءً جديدة هامة على بعض جوانب حياته وعصره.

- تعريف القدماء بالمؤرخ أبي المحاسن.

القسم الثاني: ويتضمن مجموعة من النصوص المختارة من كتابات أبي المحاسن التاريخية. وقد حرصنا أن تكون في جانب منها معبّرة عن أسلوب المؤرخ ونظرته للأحداث، كما أنها تقدّم شهادات دقيقة وحيّة بقلم مؤرخ خبير بأحوال عصره، صادق في نقل صورتها.

والحمد لله ربّ العالمين.

مكتبة
لسان العرب
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

القسم الاول

- **الفصل الأول**: عصر المؤرخ ابن تغري بردي والكتابة التاريخية في القرن التاسع الهجري.

- **الفصل الثاني**: حياة المؤرخ ابن تغري بردي؛ نشأته وعلاقته بالسلطات المملوكية.

- **الفصل الثالث**: منهج المؤرخ ابن تغري بردي ومكانته بين مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري.

- **الفصل الرابع**: مؤلفات المؤرخ ابن تغري بردي.

- **الفصل الخامس**: وقفية المؤرخ ابن تغري بردي، عرض وتحليل.

- **الفصل السادس**: تعريف القدماء بالمؤرخ ابن تغري بردي.

الفصل الاول

عصر المؤرخ ابن تغرى بردى

والكتابة التاريخية في القرن التاسع الهجرى

عاش أبو المحاسن بين سنتي ٨١٢ و٨٧٣هـ. أي أنه عاصر خلال حياته ستة عشر سلطاناً من سلاطين دولة المماليك الجراكسة، منذ عهد الملك الناصر فرج بن برقوق إلى عهد الملك الأشرف قايتباي. وهذه الفترة التي عاش فيها أبو المحاسن تعتبر فترة الضعف والتقهقر في عصر دولة المماليك؛ بخلاف الفترة المملوكية الأولى (المماليك البحرية ٦٤٨ ـ ٧٨٤هـ) التي كانت عهد القوة والازدهار الحضاري والحيوية الثقافية. ويعتبر غزو تيمورلنك لبلاد الشام[1] (أواخر القرن الرابع عشر الميلادي) فترة الانتقال بين عهدين: عهد القوة والازدهار وعهد التقهقر والجمود والانحطاط. ذلك أن أغلب الملوك الذين أتوا بعد هذه الفترة كانوا جهلة أغبياء، أهملوا شؤون الشعب وأهملوا التجارة والزراعة؛ وتسلط الجيش على الشعب، وانتشر الإقطاع وتضاءل عدد السكان

---

(١) استولى تيمورلنك على دمشق سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م. وكان قد استولى على بغداد سنة ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م.

وسادت الأمية. ولذلك تدهورت أحوال البلاد في جميع الحقول العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية ـ باستثناء فن العمارة ـ وانشغلت البلاد المصرية والشامية بثورات الحكام ضد السلاطين أو ضد بعضهم البعض، ولم تهدأ ثورات قواد الجيش ضد السلاطين من أجل السلطة والعرش. وكان العرش لمن غلب؛ حتى إن دولة المماليك تشبَّه بالأمبراطورية الرومانية، التي توصف بأنها: أمبراطورية عسكرية، للجيش وقواده حق الثورة المشروع. ولم يكن للشعب شأن في هذا المعترك، وإنما عليه أن يدفع ثمن هذه الحروب باهظاً، وهذا الثمن يتمثل في المصادرة والنهب والضرائب الثقيلة والخراب. ولذلك ما لبثت البلاد أن غرقت في فوضى رهيبة، مما مهد الطريق أمام العثمانيين للسيطرة على بلاد الشام ومصر وإنهاء حكم المماليك سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م. وإن هذا الوضع المتدهور جعل الناس في كل مكان ـ باستثناء مصر ـ ينظرون إلى العثمانيين وسلطتهم الجديدة بلا مبالاة، ولعلهم رحبوا بها. أما مصر فقد استقبلت الغلبة العثمانية بغضب وسخط لأنها حوّلت مصر من مركز سلطنة إلى ولاية تابعة للمركز، وأزالت صدارتها في العالم الإسلامي آنذاك[1].

في إطار هذه الصورة القاتمة من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للعصر المملوكي الثاني (دولة المماليك الجراكسة من سنة ٧٨٤ إلى سنة ٩٢٢هـ) تستوقفنا ظاهرة

---

(١) انظر د. محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، ص ١١.

ازدهار الكتابة التاريخية والتأليف التاريخي في مصر، وظهور ما اصطلح على تسميته المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري، هذه المدرسة التي قدّمت لنا في هذا القرن مجموعة من أبرز المؤرخين يعتزّ بهم علم التاريخ على المستوى العالمي، لا على الصعيد العربي فحسب، أمثال أحمد بن علي المقريزي، وأحمد بن حجر العسقلاني، وبدر الدين العيني، وأبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، وأبو الخير محمد السخاوي، ومحمد بن إياس المصري، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي وغيرهم[1]. وقلّ أن اجتمع لقرن واحد وعلى فترات متقاربة، بل موصولة الحلقات، مثل هذا العدد من المؤرخين الثقات[2].

لا شك أن التقييم العام السائد للعصر المملوكي الثاني ـ الذي أشرنا إليه سابقاً ـ لا يمكن أن يعطينا تفسيراً لبروز هذه الظاهرة ونمو ازدهار حركة التأليف التاريخي، باعتباره فرعاً أساسياً وهاماً من فروع الثقافة وحقلاً من حقول العلم والمعرفة. ومما لا شك فيه أيضاً أن لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تأثيراً أساسياً على الثقافة والعلم (ازدهاراً أو تراجعاً). غير أننا لا نرى هذه العلاقة علاقة آلية وشكلية، بحيث أن التراجع على المستويات المذكورة يصاحبه، وفي نفس الوقت

---

(١) انظر الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور: محاضرة بعنوان مكانة ابن تغري بردي بين مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري، ضمن كتاب: المؤرخ ابن تغري بردي، ص ١٩.

(٢) الدكتور حسن حبشي: مقدمة كتاب نزهة النفوس والأبدان، ص ٦.

والوتيرة، تراجع ثقافي وعلميّ، أو أن النهوض المفاجىء في تلك الميادين أو بعضها يصاحبه نهوض ثقافي وازدهار علمي بعد مرحلة من الخمول. ذلك أن التغيّر والتحوّل (صعوداً أو هبوطاً) في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية يتّسم بالسرعة النسبية، وأحياناً يتّسم بالمفاجأة على الصعيد السياسي، الأمر الذي لا نعرفه على الصعيد الثقافي والعلمي. فالواقع أن الخط البياني لحركية العلم والثقافة هو خط بطيء وتراكمي - يمكن أن يشهد بعض قفزات ولكنها تجد تفسيراً لها في إلتراكمات الكمية المختلفة. وعليه فإننا نستطيع تفسير تلك الظاهرة الثقافية على ضوء النهوض العام الذي شهده الواقع العربي (خصوصاً في مصر والشام) على امتداد قرن ونصف من الزمان قبل غزوة تيمورلنك، وكان ذلك النهوض في ظل الدولة المملوكية الأولى.

يعتبر العصر المملوكي الأول عصر إنقاذ حقيقي للدولة الإسلامية وللحضارة العربية الإسلامية على جميع المستويات. فلقد شهد النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي تحولين رئيسيين على أيدي الدولة المملوكية هما: إبعاد خطر المغول عن بلاد مصر والشام، بعدما أنزل بهم السلطان قطز في عين جالوت سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م هزيمة منكرة؛ والثاني كان القضاء على آخر معاقل الصليبيين في الشرق على يد السلطان الأشرف خليل سنة ٦٩١هـ/١٢٩١م. فلقد امتاز ذلك العهد بنشاط حربي واسع عظيم تمثل في حروب التحرير التي شنّها المماليك على المغول ابتداءً من السلطان قطز حتى السلطان الناصر محمد بن قلاوون ومن

بعده. وقد تمكن هؤلاء الملوك الأوائل أن يصدوا موجات الغزو المتكررة وأن يصبوا الهزائم على رؤوس قادة المغول المرّة تلو المرّة، وبذلك حولوا المدّ المغولي إلى بعض جزر صغيرة، وأنقذوا الحضارة الإسلامية ومركزوها في دولتهم التي امتدت على أكثر من قرنين ونصف، وأعادوا للشعب في بلاد الشام ومصر ثقته بنفسه. كما أنهم، كما أشرنا، طردوا الصليبيين من بلاد الشام، وتغلبوا على دولة سلاجقة الروم أكثر من مرّة، وأنهوا وجود بعض الدويلات الهزيلة التي وجدت على الحدود السورية التركية الآن كدولة الأرمن وقلعة الروم[1]. وبتوحيدهم لبلاد مصر والشام وإحياء الخلافة العباسية زمن السلطان الظاهر بيبرس[2]، أصبحت مصر في ذلك العصر في نظر كافة الدول الإسلامية في المشرق والمغرب قاعدة الخلافة والقوة الضاربة التي تذود عن الإسلام والمسلمين؛ وأخذ الحكام المسلمون يخطبون ودّها ويطلبون مساعدة حكامها ضد خصومهم وأعدائهم. ومن ناحية أخرى بدت مصر في ذلك العصر في نظر القوى غير الإسلامية، وبخاصة المسيحية، صورة مركز المقاومة الإسلامية وقلب العالم الإسلامي والقوة المتحكمة في

---

(١) أحمد ماهر حمادة: المرجع السابق.

(٢) لجأ إلى مصر زمن السلطان الظاهر بيبرس أحد الأمراء العباسيين الذين نجوا من مذابح هولاكو، وهو الإمام أبو القاسم أحمد المستنصر بن الظاهر، فاستقبله السلطان بيبرس وثبته على رأس الخلافة وجعل مركزها القاهرة. وظلّت الخلافة العباسية حيّة في مصر حتى سقوطها بيد العثمانيين الذين نقلوا الخليفة ومركز الخلافة إلى عاصمتهم اسطنبول.

أفضل طرق التجارة بين الشرق والغرب[1]. واهتم سلاطين المماليك الأوائل بمصالح الشعب، ووطدوا دعائم الأمن الداخلي، فازدهرت التجارة الداخلية والخارجية، وأصبح هناك علاقات اقتصادية مع دول أوروبا المطلّة على البحر المتوسط وخاصة دويلات إيطاليا كالبندقية وجنوا، إلى جانب نفوذ المماليك القوي في اليمن والحبشة. ولقد ساعد هذا الجو العام على توفير المناخ المناسب لازدهار النشاط الحضاري بوجه عام والعلمي بوجه خاص في مصر على عهد المماليك. كما أن جوّ الرخاء العام والأمن ووهج سُنّة الجهاد التي أحياها سلاطين المماليك، كل ذلك ساعد على استقطاب النشاط الحضاري والثقافي الإسلامي من جميع الأقطار. وتقاطر علماء المسلمين من الشرق والغرب إلى القاهرة حيث الثروة والحياة الرغدة سائدة، وحيث فرص التدريس في مدارسها العديدة ذات الأوقاف السخيّة متوفرة، وحيث المكتبات الزاخرة بآلاف المخطوطات قائمة. . . بالإضافة إلى إحساس بالحماية والأمن في ظل سلطة المماليك بعيداً عن عبث قراصنة الصليبيين من ناحية، وتهديد تتار العراق وفارس من ناحية أخرى[2].

ولا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الجامع الأزهر في عصر المماليك كموئل للثقافة العربية الإسلامية. فلقد كانت

---

(١) انظر الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور: صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر في العصور الوسطى، محاضرة ضمن كتاب «القلقشندي وكتابه صبح الأعشى».

(٢) د. سعيد عبد الفتاح عاشور: المؤرخ ابن تغري بردي، ص ٨٩.

تلك الجامعة الإسلامية الكبرى ملتقى لعدد هائل من العلماء والطلاب من جميع أقطار البلاد الإسلامية؛ وما كان عالم في أي بقعة من بقاع العالم الإسلامي يكسب شهرته الحقيقية ويأخذ مكانه الجدير به بين العلماء إلا إذا اتصل عن قرب أو بعد بالأزهر. وكان الأزهر لا يقتصر في ذلك الوقت على ما نسميه علوم الدين واللغة من فقه وحديث وشريعة وبيان وبديع ونحو وغيرها من علوم اللغة والدين، بل كان يضيف إلى هذه العلوم علوماً أخرى كعلم الرياضيات وعلم الطب والموسيقى وغيرها من العلوم التي بطل تدريسها بعد ذلك في الأزهر الشريف، فلما عدنا إليها بعد ذلك بقرون سميناها العلوم الحديثة[1]. وقد لقي الأزهر من عناية ولاة الأمر في مصر المملوكية الشيء الكثير، وزاد في مجده أن غزوات المغول في الشرق قضت على معاهد العلم فيه، وأن الإسلام أصابه في المغرب من التفكك والانحلال ما أدى إلى دمار مدارسه الزاهرة[2].

ولا نحسبنَّ أن الحركة الثقافية والعلمية كانت مقتصرة على الأزهر، أو أنها كانت محصورة بالقاهرة، بل إن مراكز العلم والثقافة الإسلامية في مصر انتشرت خارج القاهرة. فإلى جانب الجامع الأزهر والجوامع الأخرى في القاهرة، كان هناك جامع العطارين

---

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم: المؤرخ المصري ابن تغري بردي، ص ١٣.

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية: ٣/١٨٤؛ والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، تأليف أحمد أحمد بدوي، ص ١٤ - ١٧.

بالإسكندرية، وجامع دمياط، وجوامع الصعيد بإسنا وأسيوط وقفط وقوص وغيرها. وإلى جانب ذلك كان هناك كبريات المدارس للمذاهب الأربعة ومدارس الحديث ومدارس الطب وغير ذلك في القاهرة والإسكندرية والفيوم والمنية وقوص وأسوان[1].

وقد يعجب الباحث أن هذه الدولة المملوكية ـ أو في اصطلاح ذلك العهد الدولة التركية ـ قد ازدهرت فيها الثقافة العربية هذا الازدهار الواسع، في حين كانت السلطات العليا فيها في أيدي جماعة من السلاطين والوزراء وقادة الجيوش جميعهم من أصول غير عربية، ومعظمهم لا يجيدون اللغة العربية نطقاً ولا يحيطون بشيء منها ثقافة. والواقع أن هذه الدولة كانت تركية في قمتها، ولكنها ظلت عربية الطابع في لسان أهلها وثقافتهم وعلومهم ودواوينهم. ولقد كان هناك مؤسستان كبيرتان حافظتا على استمرار اللغة العربية كوعاء للثقافة والعلوم وهما مؤسسة ديوان الإنشاء ومؤسسة القضاء. فقد كان ديوان الإنشاء مؤسسة ضخمة ثابتة الأركان قامت على امتداد العصر المملوكي ـ وقبله في العصر الأيوبي والفاطمي ـ بدور يجمع مهام وزارتي الخارجية والإعلام في أيامنا هذه؛ فلقد كانت تكتب فيه وتسجّل الوثائق الرسمية وجميع المراسلات التي ترسل إلى الحكام أو إلى ملوك وأمراء البلاد المجاورة الذين تربطهم بمصر روابط مختلفة؛ وباختصار فقد كان

---

(١) انظر بتفصيل عن مراكز العلم والثقافة هذه كتاب الدكتور أحمد أحمد بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر ١٩٧٢.

ديوان الإنشاء السجلّ الذي يمرّ فيه كل ما يصدر عن الدولة إلى داخل البلاد أو خارجها، ويمرّ فيه أيضاً كل ما يرد على الدولة من الخارج. هذا إلى جانب دوره في وضع منظومة الألقاب والتشريفات التي سادت في العصر المملوكي، وتحوله في مرحلة من مراحل العصر المملوكي لأن يكون رأس الجهاز الإداري الذي تضخّم وتشعّب إلى درجة هائلة. وإلى هذه المعاني يشير خليل الظاهري في أواخر العصر المملوكي بقوله إن هذا الديوان أصبح «على الأوضاع المحكمة والقانون المستقيم وتبيّن رتب الناس ومنازلهم» بحيث صار لا يمكن التلاعب بالتغيير أو التبديل فيما كان يصدر من ديوان الإنشاء[1]. وكانت «صحابة[2] ديوان الإنشاء» تسند غالباً إلى أعلام الكتّاب والأدباء، إذ أصبح متولي ديوان الإنشاء في الدولة المملوكية من المكانة المرموقة بحيث يصاحب السلطان في حلّه وترحاله، ويرافقه في حروبه وغزواته، ويعرف من أسرار الدولة ما قد يخفى على الخاصة من أعوان السلطان[3]. وإذا

(١) انظر زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك لخليل الظاهري: ص ١٠١. وعن ديوان الإنشاء ودوره في هذا العصر والعصور السابقة انظر ديوان الإنشاء للدكتور حسن حبشي، ومقدمتنا لكتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة لابن شيث القرشي. ويقدّم القلقشندي في صبح الأعشى عرضاً هاماً لتاريخ ديوان الإنشاء ومهامه ودوره على امتداد عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك.

(٢) صحابة ديوان الإنشاء: هي التسمية التي استعملت غالباً في الدساتير العائدة للعصر المملوكي للتعبير عن وظيفة صاحب ديوان الإنشاء أو رئيس ديوان الإنشاء.

(٣) انظر صبح الأعشى: ١/٩٧ ـ ٩٨.

نظرنا إلى «العدّة» الثقافية والأدبية التي كان على كاتب الإنشاء أن يتزوّد بها ـ كما ذكرها القلقشندي في صبح الأعشى ـ نرى بوضوح كم كانت القدرات الثقافية عالية لدى رئيس هذا الديوان، وكم كانت هذه المؤسسة بحدّ ذاتها تمثّل إطاراً داعماً للثقافة العربية الإسلامية. ونحن إذا تتبعنا حياة أكثر المؤرخين المصريين في القرن الخامس عشر نرى أنهم اتصلوا بشكل أو بآخر بمؤسستي ديوان الإنشاء والقضاء. وبالإضافة إلى ذلك كله ـ ولعله يأتي في مقدمة المؤثرات التي أشرنا إليها ـ لا بد من الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه «الإسلام» دائماً في احتضان اللغة العربية وثقافتها، بحيث كان الإسلام وما يزال الرافعة التي تؤمن الحدّ الأدنى المطلوب لنهوض اللغة العربية وثقافتها وقيامها على قدميها. والتفاعل فيما بينهما لم يعد بحاجة إلى مزيد من التنويه.

إن ما أشرنا إليه من مؤثرات مختلفة يمثل الأسباب غير المباشرة التي ارتكزت إليها تلك النهضة الثقافية والعلمية في العصر المملوكي. وهي أسباب ومؤثرات تتصل بجذور وعمق أي حركة نهضوية ثقافية أصيلة. وكان من الطبيعي أن تنهض الكتابة التاريخية مستفيدة من تلك الأجواء الإيجابية المساعدة.

ولا يمكننا مغادرة الأسباب غير المباشرة لتلك النهضة الثقافية في مصر وازدهار الكتابة التاريخية دون التوقف عند الإنجاز الرائع الذي حققه العلّامة ابن خلدون في ميدان فلسفة التاريخ، وذلك في مقدمته الخالدة التي ضمنها آراءه ونظرياته بما تنطوي عليه من نظرة علمية للتاريخ تستقصي حركته من خلال تفاعل العوامل السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، بل والنفسية أيضاً، وذلك من خلال منظور شامل للتاريخ قوامه دراسة العمران البشري. وبذلك وضع ابن خلدون الأسس المنهجية العلمية للتاريخ كعلم، وجعل ذلك مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بما سمي فيما بعد بعلم الاجتماع. ومن الإنصاف أن نذكر فضل مؤرخ كبير كالمسعودي فطن منذ وقت مبكر لتطبيق هذا المنهج العلمي في تاريخه «مروج الذهب» حتى اعتبره ابن خلدون إماماً للمؤرخين؛ ومن هنا فالمسعودي كان ملهم ابن خلدون فيما وصل إليه، لكنه آثر تطبيق منظوره للتاريخ على التنظير له[1] وفي ذلك يقول: «وكتابنا هذا كتاب خبر لا كتاب بحث ونظر». في حين نرى أن ابن خلدون نفسه قد غرق في تفصيلات تاريخه الذي وضعه ولم يلتزم بالمنهجية العلمية الرائدة التي طرحها في مقدمته.

وكان أثر ابن خلدون واضحاً على المدرسة التاريخية المصرية في العصر المملوكي، وحسبنا وجود مؤرخين في هذا العصر يتخصصون في دراسة التاريخ كعلم، أو بالأحرى في فلسفة التاريخ، من أمثال السخاوي في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ

---

(١) د. محمد إسماعيل عبد الرازق: منهج ابن تغري بردي، محاضرة ضمن كتاب المؤرخ ابن تغري بردي، ص ١١٠ ـ وقد زعم المستشرق روزنتال في كتابه «علم التاريخ عند المسلمين» أن المسعودي تأثر في رؤياه الشمولية للتاريخ بمؤثرات سريانية نصرانية. وهو زعم موتور متواتر عند كثير من المستشرقين إذ ينسبون دائماً جوانب القوة في الفكر الإسلامي إلى أصول هِلّينيّة. (محمد إسماعيل عبد الرازق: الرجع السابق).

التاريخ» الذي أتمَّ كتابته سنة ٨٩٧ هـ ومحمد بن سليمان الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ في كتابه «المختصر في علم التاريخ» وقد انتهى من تأليفه في القاهرة سنة ٨٦٧ هـ. وهؤلاء أفردوا في مؤلفاتهم أسفاراً عن التعريف بالتاريخ وتحديد أغراضه وغاياته و مناهج بحثه.

وهكذا بلغت الكتابة التاريخية في مصر في العصر المملوكي قمة ازدهارها. وهذا الازدهار يرجع إلى استقرار مصر سياسياً واقتصادياً لمدة طويلة، مما جعلها تتقدم في كافة الميادين الحضارية وتتزعم العالم الإسلامي حينذاك. وكان إنتاج المصريين في الدراسات التاريخية وفيراً لم يضارعهم فيه أي بلد عربي أو إسلامي في ذلك العصر. وقد لاحظ أحد المؤرخين قبل ذلك ببضعة قرون أن بغداد لم يعد بها مؤرخون بعد ابن الصابي، أي بعد القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وفي ذلك يقول ابن الجوزي[1]: «. . . فإنه لما كان البلد مملوءاً بالأخيار وأهل المناقب قيَّض الله لها من يحكيها، فلما عدموا وبقي المؤذي والذميم الفعل، أعدم المؤرخ وكان هذا ستر عورة.»

وتتضح لنا غزارة الانتاج التاريخي في مصر خلال العصر المملوكي من استعراض تلك السلسلة الطويلة من المؤرخين الذين أنجبتهم أرض مصر أو اتصلوا بها إقامةً أو دراسة. فبين منتصف القرن السابع الهجري ومنتصف القرن الثامن تطالعنا أسماء مؤرخين

---

(١) المنتظم: ٢/ ٤٢.

كبار، بعضهم كتب في السِّير، وبعضهم في التراجم والطبقات، وآخرون كتبوا عن بلد بعينه أو دولة بذاتها، وعدد منهم كتب في التاريخ العام. ومن هؤلاء نذكر: محيي الدين بن عبد الظاهر (ت ٦٩٢ هـ) وابن خلكان (ت ٦٨١) وكمال الدين بن العديم (ت ٦٦٦ هـ) والمكين ابن العميد (ت ٦٧٢ هـ) وابن الراهب القبطي (ت ٦٨١ هـ) وابن سيِّد الناس (ت ٧٣٤) والأدفوي (ت ٧٤٨ هـ) وبيبرس المنصوري الدوادار (ت ٧٢٥) وابن أيبك الدواداري (ت ٧٤٤ هـ) والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) والنويري (ت ٧٣٢ هـ) وابن فضل الله العمري (ت ٧٤٨ هـ) والصفدي (ت ٧٦٤ هـ).

أما القرن التاسع الهجري فقد اجتمع فيه عدد من المؤرخين الثقات، في سلسلة موصولة الحلقات، بحيث نستطيع القول إن كل سنة من سنوات هذا القرن لم تخلُ من مؤرخ عاش أحداثها وأرخ لها. وحسبنا أن نستعرض الأسماء التالية، بالتسلسل حسب تاريخ وفاة كل منهم:

ناصر الدين بن الفرات (ت ٨٠٧ هـ) وابن دقماق (ت ٨٠٩) وتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) وابن عربشاه (ت ٨٥٤ هـ) وبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) وشمس الدين الباعوني (ت ٨٧٠ هـ) وأبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٣ هـ) وخليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ) وابن قطلوبغا(ت ٨٧٩) والكافيجي (ت ٨٧٩) وشهاب الدين الأشرفي (ت ٨٨٠ هـ) وابن الصيرفي

(ت ٩٠٠ هـ) وابن الجيعان (ت ٩٠٠ هـ) والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ) والقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) وآخر المؤرخين الكبار العمالقة ابن إياس (ت ٩٣٠ هـ) الذي عاش نهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني وأرخ لهما.

وفي هذه السلسلة كان المقريزي عمدة المؤرخين ورائدهم في النصف الأول من هذا القرن، وكان ابن تغري بردي شيخ المؤرخين في النصف الثاني منه، وأصبح ابن إياس رأس المدرسة التاريخية المصرية في نهاية هذا القرن وأوائل القرن العاشر الهجري. ولكل من هؤلاء الثلاثة مزايا وصفات تجعله علماً كبيراً من أعلام المؤرخين في العالم، وليس في مصر والعالم الإسلامي فحسب.

الفصل الثاني

حياة المؤرخ ابن تغري بردي
نشأته وعلاقته بالسلطات المملوكية

ذرّية الأمير تغري[1] بردي (ت ٨١٥ هـ)

أ ـ البنات

١ ـ فاطمة (٧٩٥ ـ ٨٤٦ هـ) أمها أم ولد رومية. تزوجت السلطان فرج بن برقوق. وبعد مقتله تزوجت الأمير إينال النوروزي.

٢ ـ بيرم (٨٠٧ ـ ٨٢٦ هـ) ماتت بالطاعون. وأمها أم ولد تترية.

٣ ـ هاجر (٨٠٧ ـ ٨٤٦ هـ) وهي الأخت الشقيقة

ب ـ البنون

١ ـ الزيني قاسم (٧٩٨ ـ ٨٧٢ هـ؟) أمه أم ولد تركية.

٢ ـ الشرفي حمزة (٨٠٠ ـ ٨٤٨ هـ) أمه أم ولد جركسية.

٣ ـ الصارمي إبراهيم (٨٠٨ ـ ٨٢٦ هـ) مات بالطاعون. وأمه أم ولد رومية.

٤ ـ الناصري محمد (٨٠٠ ـ ٨١٩ هـ) مات بالطاعون. وأمه أم ولد رومية.

---

(١) ترجمة الأمير تغري بردي في المنهل الصافي: ٤/٣٢؛ والنجوم الزاهرة: ١/٩ و١٤/١١٨؛ وشذرات الذهب: ٧/١٠٩، ١١٠، ١٤١، ١٦٦؛ والضوء اللامع: ٣/٢٩؛ ونزهة النفوس والأبدان: ٢/٣٢٠.

البنات

لأبي المحاسن. تزوجت قاضي القضاة ناصر الدين بن العديم (ت ٨١٩ هـ) ثم قاضي القضاة جلال الدين البلقيني[1] الشافعي (ت ٨٢٤ هـ)

٤ - عائشة (شقراء). تزوجت الأتابك آقبغا التمرازي نائب دمشق، ثم خليل ابن الملك الناصر فرج. وأمها خوند حاج ملك زوجة الظاهر برقوق سابقاً.

البنون

٥ - العمادي إسماعيل (٨١١ - ٨٣٣ هـ)مات بالطاعون. وأمه أم ولد رومية.

٦ - أبو المحاسن يوسف المؤرخ. قال: «مولدي بعد سنة ٨١١ هـ تخميناً. والدتي أم ولد مجهولة الجنس. ونحن الجميع غير أشقّة، ما خلا أختي هاجر فإنها شقيقتي» توفي في ٥ ذي الحجة سنة ٨٧٤ هـ.

(١) يرى الدكتور زيادة أن التي تزوجت ابن العديم ثم البلقيني هي أخت أبي المحاسن السابقة بيرم (المؤرخون في مصر: ص ٢٨). ويرجّح الدكتور عبد اللطيف إبراهيم أن هاجر هذه كانت زوجة الأمير السيفي جاني بك البشمقدار، وذلك استناداً لما ورد في نصّ وثيقة وقفية المؤرخ ابن تغري بردي (المؤرخ ابن تغري بردي: مجموعة أبحاث، ص ١٨٦) وما أثبتناه من معلومات أعلاه حول بيرم وهاجر إنما أخذناه عن أبي المحاسن في النجوم الزاهرة والمنهل الصافي. ولا بد لنا من اعتبار هذه المعلومات صحيحة. غير أنه لا بد أيضاً من الأخذ بما ورد في وقفية المؤرخ ونصّه: «... الثلث الثاني لابنة أخته هاجر، وهي المصونة عائشة ابنة السيفي جاني بك البشمقدار جهة السيفي قلمطاي بن عبد الله الإسحاقي...» (انظر وقفية المؤرخ أبي المحاسن في الملحقات بهذا الكتاب) وبناء على ذلك نرجّح أن تكون هاجر قد تزوجت الأمير جاني بك البشمقدار بعد وفاة البلقيني عنها سنة ٨٢٤هـ، خاصة وأنها لم تكن قد تجاوزت السابعة عشرة من عمرها.

ولد أبو المحاسن، جمال الدين، يوسف بن تغري بردي حوالى سنة ٨١٢ هـ في عائلة ضمّت عشرة أولاد: ستة ذكور وأربع بنات، أصغرهم كان يوسف. والأولاد العشرة هؤلاء إخوة غير أشقاء، ما عدا يوسف وهاجر (انظر لائحة ذريّة الأمير تغري بردي) وهم جميعاً من أمهات أولاد مختلفات الجنسيات، منهن الرومية والتترية والتركية والجركسية، وآخرهن على ما يبدو أم أبي المحاسن يوسف، وهي غير معروفة الجنسية، على ما ذكر المؤرخ نفسه.

والده هو الأمير تغري بردي الذي توفي سنة ٨١٥هـ وهو على نيابة دمشق للمرة الثالثة؛ وكان قد تولى قبل ذلك وظيفة الأتابكية الكبرى في مصر، وهي أرفع الوظائف العسكرية في الدولة (قائد الجيوش) وتؤهل صاحبها لتولي نيابة السلطنة والوصول إلى عرش السلطنة. وهو ـ أي الوالد ـ رومي الجنس من مماليك الظاهر برقوق، أي أنه يوناني الأصل[1]. وكانت الفئة العسكرية التي تتكون منها القوات المسلحة المملوكية، وعلى رأسها كبار القادة والسلاطين، تضم جنسيات مختلفة متعددة في مقدمتها الأتراك والجركس بالإضافة إلى الألبان والصرب والروم والتتر؛ كما ضمّت جنسيات أوروبية مثل السكنديناڤيين والقشتاليين والإيطاليين والمجريين والقبارصة والألمان، ومن هؤلاء من قدر له أن يصل إلى أعلى مراتب الإمرة، ومنهم من وصل إلى عرش السلطنة مثل السلطان لاجين (٦٣٥ ـ ٦٩٨ هـ) والسلطان خشقدم (٧٩٥ ـ ٨٧٢ هـ) والسلطان تمربغا (٨١٥ ـ ٨٧٩ هـ). ولكن مجتمع

(١) راجع ترجمته في المظان التي أشرنا إليها سابقاً.

المماليك كان يسمح بحكم تكوينه بإذابة هذه الأقليات الجنسية المختلفة في طبقة واحدة هي طبقة الأتراك الذين يمثلون الأغلبية الكبرى من المماليك[1]. ولذا يطلق مؤرخو القرن التاسع الهجري على دولة المماليك الأولى اسم دولة الأتراك.

وإلى جانب الصفات الخاصة التي كان يتمتع بها الأمير تغري بردي[2]، فإن شبكة العلاقات التي كانت تربطه بالطبقة الحاكمة وأعيان الدولة والمجتمع (النسب والمصاهرة) هي التي وفرت له تلك المكانة الرفيعة في الدولة في عهد الظاهر برقوق وابنه الناصر فرج. فابنة عم الأمير تغري بردي «شيرين بنت عبد الله» الرومية كانت إحدى زوجات برقوق، وولدت له الناصر فرج بن برقوق[3]؛ ولعل هذه الصلة هي التي سمحت له أن يتزوج إحدى زوجات برقوق بعد أن طلقت منه، وهي خوند[4] حاج ملك بنت ابن قرا، والتي أنجبت له ابنته شقراء. وشقراء هذه تزوجت فيما بعد الأمير آقبغا[5] التمرازي الذي تولى الأتابكية الكبرى في مصر ثم

---

(١) انظر انطوان خليل ضومط: الدولة المملوكية ١٦ ـ ٦٠، والمقريزي: خطط ٢/٢١٥ ـ ٢١٩.

(٢) كان جميل الصورة، عنده عقل وحياء وسكون، حليماً عاقلاً، مشاراً إليه بالتعظيم في الدولة. وكان عارفاً حازماً محباً للعلم والعلماء. وقد شكرته العامة والخاصة. وكانت له مشاركة في بعض المسائل الفقهية وغيرها. (الضوء اللامع: ٣/٢٩، ونزهة النفوس: ٢/٣٢٠).

(٣) النجوم الزاهرة: ١٣/١٩، والضوء اللامع: ١٢/٦٩.

(٤) النجوم الزاهرة: ١٤/١١٨.

(٥) النجوم الزاهرة: ١٥/٤٧٥.

نيابة دمشق في أوائل سلطنة جقمق وتوفي سنة ٨٤٣ هـ وهو يلي نيابة دمشق. وقد أنجبت شقراء من الأمير آقبغا ابنة تزوجها فيما بعد الأمير محمد ابن السلطان جقمق الذي كان مرشحاً للسلطنة بعد أبيه. وكان بين أبي المحاسن والأمير محمد صحبة قديمة ازدادت بعد زواجه من ابنة أخته، ومن أجله صنّف أبو المحاسن كتابه النجوم الزاهرة. وعاجلت المنية هذا الأمير قبل أن يتسلطن سنة ٨٤٧ هـ[١]. ويبدو أن هذه الصلة بين أولاد الأتابك آقبغا التمرازي والأمير محمد بن جقمق لم تشفع لهم في الإبقاء على إقطاع أبيهم في أيديهم: فبعد وفاة الأمير محمد قام الأمير سيف الدين يشبك السودوني، الذي خلف آقبغا في الأتابكية، بأخذ هذا الإقطاع عنهم، وأدى ذلك إلى قيام خصومة بين أبي المحاسن وهذا الأمير بسبب مستحق أيتام آقبغا في الإقطاع المذكور[٢]. وبعد آقبغا التمرازي تزوجت شقراء من خليل ابن الملك الناصر فرج بن برقوق.

وفي سنة ٨٠٨ هـ تزوج السلطان فرج بابنة تغري بردي فاطمة[٣]. وعلى الرغم من صلة القرابة الوثيقة وصلة المصاهرة التي ربطت بينه وبين الناصر فرج، فإن الناصر فرج استولى على أمواله بعد وفاته بدمشق سنة ٨١٥ هـ ولم يترك شيئاً لأولاده. ولهذا

---

(١) النجوم الزاهرة: ١/٢.

(٢) الدكتور أحمد دراج: محاضرة عن المؤرخ أبي المحاسن، عن مقدمة الجزء السابع من النجوم بقلم وليم بوبر، طبعة كاليفورنيا.

(٣) المرجع السابق، عن WieT. P.91.

ينهي أبو المحاسن ترجمته لأبيه بقوله: «وتركنا فقراء من فقراء المسلمين، فلم يضعنا الله تعالى، ونشأنا على أجمل وجه من غير مال ولا عقار، ولله الحمد[1]».

وبعد وفاة أبيه، أقام أبو المحاسن مع أخته هاجر، وهي أخته الشقيقة. وكانت هاجر قد تزوجت في حياة أبيها ناصر الدين بن العديم الذي تولى سنة ٨١١ هـ منصب قاضي قضاة الحنفية وتوفي سنة ٨١٩ هـ. ثم تزوجت بعده جلال الدين عبد الرحمن البلقيني قاضي قضاة الشافعية الذي توفي سنة ٨٢٤ هـ. وبذلك يكون أبو المحاسن قد أمضى حوالى تسع سنوات في كنف أخته وزوجيها على التوالي ابن العديم والبلقيني[2]. وإلى هذه البيئة البيتية الأولى يرجع الفضل في تنشئته النشأة الدينية. وقد واصل بعد وفاة البلقيني الإقبال على الدراسات الدينية والأدبية، والسماع على شيوخ العصر كل في مجال شهرته[3].

ويمكننا أن نتساءل هنا: لماذا لم يتجه أبو المحاسن وجهة عسكرية يمكنها أن تؤهله لاحتلال أرفع المناصب في الدولة، لما كان يتحلّى به من مؤهلات عقلية وأدبية واعدة، ولما كان يتمتع به من وضع عائلي وبيتي ييسّر له النجاح في سلوك هذا الطريق؟ لعلّ

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٤/١١٨.

(٢) راجع ص ٢٤ حاشية (١).

(٣) المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، للدكتور زيادة، ص ٢٨ - ومؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري لمحمد عبد الله عنان، ص ١١٦.

فيما قدّمناه بعض الإجابة؛ إذ للتنشئة الأولى أثرها الأساسي في تحديد مسار وتوجهات الإنسان؛ هذا فضلاً عن استعداداته الذهنية والنفسية التي تفتّحت وأفلحت في مجال التحصيل العلمي والأدبي. أضف إلى ذلك أن كبار أمراء المماليك كانوا يحرصون على تربية مماليكهم وإعدادهم ليخلفوهم في مناصب الدولة ومراتب العسكرية، في حين كان أبناء هؤلاء الأمراء (أولاد الناس) ينغمسون في الحياة المدنية، وكثيراً ما يتجهون إلى العلم. ومن هؤلاء المؤرخان الكبيران في القرن التاسع الهجري أبو المحاسن وابن إياس.

وبالإضافة إلى نشأته الأولى الأدبية والدينية في بيت أخته، فقد انتقل تحت كنف جماعة من أكابر مماليك والده وتعلم على أيديهم أنواع الفروسية، واستطاع أن يلمّ بالحياة العسكرية؛ وبهذا يكون قد جمع النشأة الدينية الأدبية والنشأة العسكرية، غير أنه اختار لحياته مساراً دينياً أدبياً علمياً، علماً أنه لم ينقطع عن الارتباط بالبلاط المملوكي وبكثير من السلاطين والأمراء والشيوخ المعاصرين له، كما سنرى قريباً.

وبالرغم من إشارة أبي المحاسن إلى أن السلطان فرج بن برقوق صادر دار والده وإقطاعه بعد وفاته سنة ٨١٥ هـ، فالثابت أنه قد تمتّع بحياة رغدة جعلته يعيش كأحد أكابر أولاد الناس. فقد استعاد هو وإخوته دار[1] أبيهم، وكانت من أجمل الدور في

(١) على الأرجح في الفترة التي أعقبت مقتل الناصر فرج، أي في أيام المؤيد شيخ. (انظر النجوم: ١٥/٥٥٢).

القاهرة. وهذه الدار هي التي عرفت بدار ابن فضل الله، نسبة إلى بني فضل الله العمري الذين تولى عدة أفراد منهم وظيفة صاحب ديوان الإنشاء في دولتي المماليك البحرية والبرجية لمدة تزيد على القرن من الزمان منذ عهد الأشرف خليل بن قلاوون حتى السنوات الأخيرة من عهد الظاهر برقوق[1]. وكانت دار ابن فضل الله ودار بيبرس (نسبة إلى الأمير بيبرس الجاشنكير الذي تولى السلطنة ما بين ٨٠٨ و ٨٠٩ هـ) والسبع قاعات دوراً متجاورة تقع فيما بين حارة زويلة والبندقانيين ومن جملة اسطبل الجميزة[2].

واستعاد أبو المحاسن ـ هو وأخوه قاسم ـ جزءاً من إقطاع أبيهم الذي كان له بمصر، وهذا الإقطاع كان جزءاً من قرية قليب أبيار بالمنوفية. وبعد وفاة أخيه قاسم آل إليه نصيبه في الإقطاع المذكور، وذلك بحكم صلته بالأمير جانبك الدوادار، ويبدو أن

---

(١) الذين عملوا في ديوان الإنشاء من آل فضل الله العمري، وأكثرهم تولى رئاسته، هم: القاضي محيي الدين يحيى بن فضل الله (ت ٧٣٨هـ) والقاضي شرف الدين عبد الوهاب بن فضل الله (ت ٧١٧هـ) والقاضي بدر الدين محمد بن فضل الله (ت ٧٠٦هـ) والقاضي بدر الدين محمد بن محيي الدين بن فضل الله (ت ٧٤٦هـ) والقاضي شهاب الدين أحمد بن محيي الدين بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ) والقاضي علاء الدين علي بن محيي الدين بن فضل الله (ت ٧٦٩هـ) والقاضي بدر الدين محمد بن علاء الدين علي (ت ٧٩٦هـ) وهو آخر من ولي من بني فضل الله كتابة السرّ في مصر. (انظر مقدمتنا لكتاب التعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري؛ والنجوم الزاهرة: ٣١٦/٩ ووفيات السنوات المذكورة أعلاه).

(٢) خطط المقريزي: ٥٦/٢ ـ ٥٩.

ذلك حدث ما بين ٨٦٥ و ٨٦٧ هـ وهي الفترة التي أصبح فيها هذا الأمير صاحب الحلّ والعقد في الدولة؛ وقد بلغت عبرة هذه القرية في أوائل القرن التاسع الهجري ٣٥٠٠ دينار[١]. كما يتضح لنا من ذكر الأراضي التي وقفها على تربته في كل من ناحية الحداد وقليب أبيار وصرد أنه كان ثرياً في بسطة من العيش وسعة في المال. ومن المحتمل أن تكون هذه الأراضي من الأراضي التي منحها له السلطان المؤيد شيخ المحمودي بمنشور إقطاعي، أو ربما آلت إليه بطريق الإرث أو امتلكها بطريق الشراء الشرعي[٢]. وكان أبو المحاسن يحصل - بوصفه أحد أولاد الناس - على جامكيّة (جراية شهرية) وعلى نفقة من العليق واللحم والخبز من الديوان المفرد[٣]. وقد قطعت عنه هذه الجامكية وهذه النفقة في السنوات الأخيرة من سلطنة الأشرف إينال (٨٥٧ - ٨٦٥ هـ) غير أنها ما لبثت أن أعيدت إليه بفضل صلته بالأمير جانبك الدوادار[٤]؛ وقد ظلّ يحصل على الجامكية والنفقة حتى وفاته[٥].

قلنا إن نشأة أبي المحاسن الأولى كانت في بيت أخته،

---

(١) انباء الهصر: ١٧٩، والضوء اللامع: ٥٧/٣.

(٢) وقفيّة ابن تغري بردي.

(٣) يرجع تأسيس هذا الديوان إلى أيام الفاطميين. وقد أفرد له السلطان برقوق بلاداً وأقام له مباشرين وجعل الحديث فيه لأستاداره الكبير، ورتّب عليه نفقة مماليكه من جامكيات وعليق وكسوة وغير ذلك. (صبح الأعشى: ٤٥٣/٣؛ وزبدة كشف الممالك: ١٠٧).

(٤) انباء الهصر: ١٧٩، ١٨٠، ١٨١.

(٥) حوادث الدهور: ٦٨٩ - ٦٩٤.

وتلقى على يدي زوجها الأول ناصر الدين بن العديم، ثم زوجها الثاني جلال الدين البلقيني العلوم الدينية، وقصد غيرهما من علماء الوقت فأخذ عنهم علوم عصره كالفقه والحديث والأداب والتاريخ واللغة؛ كما استطاع أن يلمُّ بعلوم أخرى متنوّعة كالأقراباذين[1] والهيئة[2] والموسيقى وقيل إنه أجادها علماً وعملاً. ولم يهمل في الوقت نفسه فنون الرياضة الشائعة في الأوساط المملوكية لذلك العهد فمهر في الفروسية ولعب الكرة والبرُجاس[3].

وشغف أبو المحاسن منذ حداثته بالتاريخ والرواية، ودفع به هذا إلى مجالس المقريزي أعظم مؤرخي العصر، فدرس عليه، وصادقه، ولازمه، ووعى الكثير من مناهجه وأسلوبه في البحث والرواية. ودرس التاريخ أيضاً على بدر الدين العيني، أحد أكابر مؤرخي العصر. وبدأ أبو المحاسن تدوين الحوادث منذ سنة ٨٤٠ هـ. وتفتّحت مواهب أبي المحاسن في هذا الميدان، وأينع بحثه، وبدأت شخصيته ومنهجه في الكتابة يتضحان، حتى

---

(١) الأقراباذين: لفظ يوناني معناه التركيب؛ أي تراكيب الأدوية المفردة وقوانينها (كشف الظنون: ١/١٣٦) وهو بلغة عصرنا علم الصيدلة Pharmacologie.

(٢) أي علم الفلك.

(٣) البُرجاس: هدف ينصب على رمح أو سارية. واللفظ يوناني، ومعناه عندهم: رمح أو سارية في أعلاه كرة من ذهب أو فضة، يرميها الحذّاق وهم على الجياد. (المعجم الوسيط). وانظر أسماء أساتذته وشيوخه الذين تلقى عليهم مختلف علوم عصره في ترجمته التي كتبها تلميذه المرجي والتي أثبتناها في الفصل الأخير من القسم الأول.

إذا سجّل أحداث عصره في القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري) عدّت كتابته مصدراً رئيسياً لتاريخ مصر في عصره. وذاعت شهرته في حياته، وخاصة بعد وفاة أستاذيه الكبيرين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) والعيني (ت ٨٥٥ هـ)وآلت إليه رياسة علم التاريخ أو زعامة المؤرخين.

ولا بد لنا هنا أن نلقي نظرة على علاقة أبي المحاسن بالبلاط المملوكي وسلاطينه وبأعيان عصره، لما كان لهذا الأمر من أثر واضح في حياته على المستويين: الاجتماعي المعيشي من جهة، وعلى مستوى اتصاله بالأحداث السياسية وبالتالي قدرته على رؤيتها عن قرب ومعرفة أسرارها وخفاياها.

كانت بداية عهد أبي المحاسن بالاقتراب من بلاط السلاطين في أيام السلطان برسباي (٨٢٤ ـ ٨٤١ هـ) الذي قرّبه، وكان أن سمح له بأن يخرج بصحبته للصيد والنزهة والسّرحة[١]، كما رافقه في حملته على آمد سنة ٨٣٦ هـ ضد الأمير عثمان بن طرعلي المدعو قَرَايُلْك[٢].

وفي أيام السلطان جقمق (٨٤٢ ـ ٨٥٧ هـ) ازدادت صلته بالبلاط المملوكي بفضل صحبته للأمير محمد بن جقمق الذي كان مرشحاً للسلطنة بعد أبيه. وقد توطّدت صلته بالأمير محمد بعد زواج هذا الأخير من ابنة أخت أبي المحاسن شقراء زوجة الأمير

---

(١) الدكتور زيادة: المؤرخون في مصر، ص ٣١.

(٢) النجوم: ١٥/ ١٢ ـ ٢٩.

آقبغا التمرازي. ومن أجل الأمير محمد هذا صنّف أبو المحاسن كتابه «النجوم الزاهرة» وفي هذا يقول[1]: «ومن أجله صنّفت هذا الكتاب من غير أن يأمرني بتصنيفه، غير أني قصدت بترتيب هذا الكتاب من ذكر ملك بعد ملك أنه إذا تسلطن أختم هـذا الكتاب بذكره بعد أن أستوعب أحواله وأموره على طريق السيرة، ولوّحت له بذلك فكاد يطير فرحاً. وبينما نحن في ذلك انتقل إلى رحمة الله تعالى.». وكان أبو المحاسن يداوم على الطلوع إلى القلعة في أيام جقمق ليحضر المجلس الذي كان يعقده السلطان لرجال العلم كل أسبوع[2]. ومما ساعد على تقوية صلته بالبـلاط صداقتـه المتينة لكاتب السرّ كمال الدين محمد بن البارزي الذي كان أبرز رجال الدولة في ذلك العهد[3] وكان صهر السلطان الظاهر جقمق.

أما في أيام الأشـرف إينال (٨٥٧ ـ ٨٦٥ هـ) فـإنه لم يكن يطلع إلى القلعة إلا مرّة واحدة أو مرّتين في السنة ليقضي حـاجة ضرورية له[4]. ولكنه على الرغم من ذلك ظلّ قريباً من أصحاب السلطة في ذلك العهد، ويتجلّى ذلك بصلته القوية بجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن عبد الكريم ابن كاتب جكم الذي كـان يجمع بين وظيفتي ناظر الخاص[5] وناظر الجيش منـذ سنة ٨٥٦

---

(١) النجوم: ١٥/ ٥٠٤.

(٢) انباء الهصر: ١٧٨.

(٣) النجوم: ١/١٦ و١٦/١٣؛ والضوء اللامع: ٩/٢٣٦.

(٤) انباء الهصر: ١٧٨.

(٥) ناظر الخاص: هو الذي ينظر في خاص أموال السلطان.

حتى وفاته سنة ٨٦٢ هـ[١]. وقد أشار كل من السخاوي وابن الصيرفي إلى هذه الصلة التي ربطت بينهما في شيء من التجريح، وقد أوضحا أن سبب تقدّمه عنده إنما يرجع إلى إطرائه له في «حوادث الدهور» وإلى الترجمة التي أفردها له وبالغ في مدحه فيها[٢].

وكان السلطان خشقدم (٨٦٥ ـ ٨٧٢ هـ) روميّ الجنسية مثل أبي المحاسن، فازدادت صلة أبي المحاسن بالبلاط السلطاني، وخاصة بالأمير جانبك الظاهري الذي كان عظيم الدولة ومدّبر المملكة وصاحب الحلّ والعقد بها. وقد كان لهذا الأمير الدور الرئيسي في إجلاس خشقدم على عرش السلطنة سنة ٨٦٥ هـ واستمر الداعم الأول له حتى وفاته سنة ٨٧٢ هـ. وقد أشار السخاوي وابن الصيرفي إلى أن الوجاهة والشهرة التي كان يتمتع بهما أبو المحاسن إنما كانتا بسبب صلته بذلك الأمير[٣]. وفضلاً عن ذلك فقد كان أبو المحاسن على صلة طيبة بشخصية أخرى كانت تتمتع أيضاً بمركز الصدارة في سلطنة خشقدم، ألا وهي شخصية ناظر ديوان المفرد والوزير شمس الدين منصور بن الصفي؛ وبفضله استطاع أبو المحاسن أن يستعيد معلومه من

---

(١) النجوم: ١٦/١٩٧.

(٢) الضوء اللامع: ١٠/٣٠٥؛ وانباء الهصر: ١٨١.

(٣) انظر الضوء اللامع: ١٠/٣٠٥ وانباء الهصر: ١٧٨ ـ ١٨٠؛ وترجمة أبي المحاسن للأمير جانبك الظاهري في النجوم: ١٦/٣٢٠ والمنهل الصافي: ٤/٢٤٣.

الجامكية والنفقة[1]. وتتجلى لنا الحظوة التي كان يتمتع بها أبو المحاسن عند خشقدم في هذه العبارة التي ينهي بها ترجمته له: «... غير أنه كان معظماً لي، وكلامي عنده مقبول، وحوائجي عنده مقضيّة»[2].

وبعد خشقدم تولى السلطنة لمدة قصيرة كل من الملك الظاهر يلباي ثم الظاهر تمربغا (من شهر ربيع الأول ٨٧٢ هـ إلى شهر رجب من نفس السنة) وكانت لأبي المحاسن صلة قوية بهما، ظهر ذلك في عبارات المديح والثناء التي كالها لهما في كتابه النجوم الزاهرة.

وكان السلطان قايتباي (٨٧٢ ـ ٩٠١ هـ) يعرف قدره ويكرمه، ولهذا استدعاه في شهر ربيع الآخر سنة ٨٧٣ هـ عندما جلس يفرق الجامكية، وامتحن جماعة كبيرة من أولاد الناس والتجار والمعممين والعامة في رمي النشاب، وقطع أرزاق جماعة كبيرة منهم. وفي هذا يقول أبو المحاسن: «وألزمني بحضورها، فحضرتها غير مرّة فلم أر ما يسوؤني ولم أر أحسن من هذه الناس، فإنه شرع يعطي كل أحد حقه وينزله منزلته.»[3]. غير أن العلاقة بينهما ما لبثت أن فترت، ويتجلى ذلك في هذه السطور التي كتبها أبو المحاسن عنه بمناسبة السرحة التي خرج فيها السلطان إلى فارسكور في عيد الأضحى سنة ٨٧٣ هـ، وكان الناس وقتها يعانون

---

(١) المؤرخ ابن تغري بردي: ص ٧٢.

(٢) النجوم: ١٦/٣٠٩.

(٣) النجوم: ٧/٦٦٣ طبعة كاليفورنيا.

من شدّة الغلاء بسبب انخفاض قاع النيل. ففي مرارة واضحة يقول: «كل هذا والسلطان دائر بتلك الأقاليم في هوى نفسه، ودأبه أخذ الأموال والتقادم من الناس حتى من كبار فلاحي البلاد، ويتوجه بنفسه إليهم حتى يأخذ تقدمته؛ ولم يكن في سفره هذا مصلحة من المصالح بل المضرّة الزائدة على الفلاحين وأهل القرى.»[1].

إن هذه النشأة التي جمعت بين الارتباط بالطبقة الحاكمة التي ينتمي إليها المؤرخ، والإحاطة بعلوم العصر الدينية والأدبية والتاريخية، فضلاً عما تحقق له من ثراء كاف ودوام الاتصال بالسلاطين وكبار رجال الدولة، هيأت لأبي المحاسن في كتابته للتاريخ ـ وخاصة الفترة التي عاش أحداثها ـ القدرة على الحكم على الناس وعلى طبائع الأشياء، والقدرة على تفهم روح العصر الذي عاش أحداثه، ومن ثم جاءت كتابته للتاريخ صادقة إلى حدّ كبير. ويمكن القول إن أبا المحاسن كان مرآة عصره وما يحمل من تناقضات وصراعات[2].

وبعد، فيظهر أن المؤرخ ابن تغري بردي قد عانى من مرض القولنج[3] قبل موته بسنة تقريباً. وزاد عليه المرض في رمضان من سنة وفاته، ولم يمهله هذا المرض سوى ثلاثة أشهر بعد ذلك، إذ

---

(١) الدكتور زيادة: المؤرخون في مصر: ص ٣١، وحوادث الدهور: ٧١١ ـ ٧١٢.

(٢) المؤرخ ابن تغري بردي: ص ٧٣ بحث للدكتور أحمد درّاج.

(٣) القولنج: مرض معوي مؤلم يصعب معه خروج البراز والريح، وسببه التهاب القولون. (المعجم الوسيط).

أصيب بإسهال دموي حادّ حتى انتحل جسمه وتزايد كربه وتمنى الموت لما قاساه من شدة الألم إلى أن توفاه الله في يوم الثلاثاء خامس ذي الحجة سنة ٨٧٤ هـ (٥ يونيه ١٤٧٠ م) ودفن في اليوم التالي بتربته الهائلة ـ كما يقول السخاوي في ترجمته ـ تلك التربة التي ابتناها بالقرب من تربة السلطان الملك الأشرف إينال العلائي بالصحراء، وتربة الجمالي يوسف ناظر الجيوش المنصورة والخواص الشريفة، ووقف بها كتبه وتصانيفه[1].

---

(١) انظر الضوء اللامع: ١٠/٣٠٨؛ وشذرات الذهب: ٧/٣١٧؛ ووفية المؤرخ ابن تغري بردي في هذا الكتاب.

الفصل الثالث

منهج المؤرخ ابن تغري بردي ومكانته بين مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري

في كلامنا على المنهج في الكتابة التاريخية، لا بد وأن ينصرف الذهن أولاً إلى العلامة ابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ) كرائد في فلسفة التاريخ عند المسلمين. فإليه يرجع الفضل في تنظيم نظرة شاملة للتاريخ قوامها دراسة العمران البشري من جميع جوانبه، وتفاعل جميع هذه الجوانب فيما بينها، وتأثيرها على حركة التاريخ وسيرورتها.

وبعد ابن خلدون بات من حقّنا أن نقيمّ أية كتابة تاريخية من حيث قدرتها على معرفة الحقيقة التاريخية وسبر أغوارها واستكناه عللها وأسبابها، وربما الوقوف على قوانين الحركة التي أفضت إليها. ولم يعد مستساغاً بالتالي أن تكون الكتابة التاريخية مجرّد «مادة تاريخية أولية». وفي هذا المجال فإن أملنا غالباً ما يصاب بالخيبة، ذلك أن المؤرخين المسلمين الذين أتوا بعد ابن خلدون خلال العصر المملوكي وحتى نهاية العهد العثماني لم يستطيعوا أن يقدّموا لنا تاريخاً منهجياً تحليلياً لحركة المجتمعات الإسلامية

وأحداثها، وبقيت التواريخ التي وصلت إلينا في أكثر الأحيان مجرّد «مادة تاريخية خام» إذا صحّ التعبير.

وفي الوقت الذي كنا نأمل فيه أن نجد «إعادة كتابة» للتاريخ الإسلامي العام أو الخاص ـ كتابة منهجية علمية تلتزم الموضوعية وتتحرى الحقائق التاريخية واكتشاف قوانين حركتها ـ نجدأن معظم المؤرخين، إن لم يكن جميعهم، قد التزموا طريقة نقل الأخبار السابقة من مجاميع الحوليات التي سطّرها المؤرخون السابقون. وغالباً ما كان هذا النقل يأتي على عواهنه، ويقع في نفس السقطات السابقة، ويتبنى الأخبار غير الممحّصة، وحتى الخرافات التي ينقلها السلف واحداً عن الآخر. وكلما تتبعنا الأخبار العائدة إلى الفترات الموغلة في التاريخ تبرز أمامنا الخرافة والتناقل الحرفي للأخبار دون إعمال نظر فيها أو رويّة.

صحيح أن التقدّم في مجالات العلوم الإنسانية الأخرى كان من شأنه خدمة علم التاريخ ورفده بعناصر ومعطيات ساهمت في بلورة علميته، وبالتالي نضوج منهجيته وتعميق موضوعيته. فمما لا شك فيه أن تقدّم علوم الآثار وعلوم اللغات القديمة واكتشاف الوثائق وما شابه ذلك يصبّ في بلورة «علمية» الكتابة التاريخية ونضجها. غير أن ذلك كله لم يستطع أن يلغي مبرّر تساؤلنا عن وجود كتابة تاريخية إسلامية تستفيد من التحديد المبكر الذي تمّ على يد ابن خلدون لمنهجية دراسة التاريخ وكتابته!.

فابن خلدون نفسه لم يلتزم التزاماً واضحاً بآرائه ونظرياته التي سطرها في مقدمته حين صنّف تاريخه الكبير «العبر وديوان

المبتدأ والخبر. . .» المعروف بتاريخ ابن خلدون. فالدقّة والموضوعية اللتان دعا إليهما نبحث عنهما في تاريخه بصعوبة ولأي؛ والتناقض والأخطاء في التواريخ والأعلام والقبائل، والخلط بين الملل والنحل والفرق. . إلخ أمور يألفها قارىء كتاب العبر. وليس جزافاً تحذير مؤرخ مثل «ماسكراي» بالحيطة والحذر وإعمال الفكر فيما كتبه هذا المؤرخ الموهوب.

والدارسون مجمعون على أن ابن خلدون ظل مثلاً يحتذيه من جاء بعده من المؤرخين، وخاصة مؤرخو مصر الإسلامية. غير أن المدرسة التاريخية المصرية ـ ومنها مؤرخنا ابن تغري بردي ـ لم تستطع أيضاً الالتزام بآراء ابن خلدون، أو أنها أخطأت في فهم دعوته إلى دراسة كافة جوانب العمران البشري، فانبرى مؤرخو هذا العصر يصنفون في كافة جوانب المعرفة ويكرسون في موسوعات عامة أو رسائل خاصة ركاماً من المعلومات لا تربطها صلة ولا تجمعها نظرة أو وحدة موضوعية[1].

فما هي السمات العامة لمنهج ابن تغري بردي كواحد من أعلام المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري ـ الخامس عشر الميلادي؟

سنحاول فيما يلي استقصاء هذه السمات العامة وتلك الخاصة من خلال كتابيه في التاريخ: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» و «حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور».

---

(١) محمود إسماعيل عبد الرازق: محاضرة عن المؤلف في كتاب: المؤرخ ابن تغري بردي، ص ١١١.

- ١ -

السمات العامة التي يتشرك فيها ابن تغري بردي مع كبار مؤرخي القرن التاسع الهجري والعصر المملوكي

وأهمها ثلاث:

أ ـ النزعة المحلية.

ونعني بها انصراف العديد من المؤرخين لتصنيف تواريخ محلية لبلد بعينه أو لدولة بعينها.

هذه النزعة ظهرت واتسعت في العصر العباسي الرابع، حيث «تفرعت المملكة الإسلامية في هذا العصر، وتعدد ملوكها وخلفاؤها وسلاطينها وأمراؤها. ولكل منهم ديوان وأعوان وفتوح، فهو يتطلب تاريخاً لنفسه أو لدولته أو مملكته أو أسرته. وتبارى العظماء في التفاخر بما يدوّن من أعمالهم، فقربوا رجال التاريخ وأوعزوا إليهم أن يدونوا مآثرهم، ولذلك كثرت التراجم الفردية. وتكاثر عمران المدن الإسلامية وخيف عليها فعني جماعة آخرون

بتدوين تاريخها وخططها. واشتغل آخرون بجمع شتات التراجم في معاجم تاريخية لزيادة الحرص عليها؛ هذا غير تواريخ الدول والتواريخ العامة. فكتب التاريخ تنقسم في هذا العصر - باعتبار ما تقدّم - إلى: السِّير، وتواريخ الدول، وتراجم المشاهير، وتواريخ المدن والبلاد، والتواريخ العامة»[1].

ولقد ظهرت النزعة المحلية في مصر منذ وقت مبكر، فانبرى مؤرخوها لتسجيل تاريخها، والإشادة بفضائلها، ووصف خططها، والعناية بسير ولاتها وقضاتها وأمرائها. وفي هذا المجال تبرز أسماء ابن عبد الحكم، وابن زولاق، والكندي، وابن ميسّر، والمسبّحي، وابن الداية، والبلوي وغيرهم.

على أن هذه النزعة المحلية المصرية اتخذت شكلاً جديداً في العصر المملوكي قوامه استمرار العناية بالتاريخ المحلّي مع عدم إغفال أخبار العالم الإسلامي.

والاهتمام بأخبار العالم الإسلامي، أو وضع أخبار مصر في إطارها الإسلامي العام، إلى جانب كونه ضرورة منهجية، يعود إلى ثلاثة عوامل اجتمعت في العصر المملوكي: أولها أن الدولة المملوكية لم تقتصر على مصر بل امتد نفوذها إلى الشام والحجاز واليمن. وثانيها أن مصر أضحت منذ بدايات العصر المملوكي مركز الخلافة العباسية. وثالثها أن المجتمع المملوكي لم يكن مجتمعاً مصرياً صافياً، فالسلاطين أتراك وجراكسة، والقادة من جنسيات

---

(١) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٣، ص ٦٣.

مختلفة غير عربية، وكثير من مؤرخي مصر المملوكية ليسوا مصريين أصلاً أمثال: ابن إياس والعيني وابن عربشاه وابن تغري بردي. . وبالتالي فإن الجامعة الإسلامية هي التي تربط جميع هؤلاء وغيرهم في بوتقة العالم الإسلامي.

إلى ذلك نضيف أن حركة اللامركزية السياسية والانقسامات المختلفة التي أصابت الدولة الإسلامية الواحدة منذ أواخر العصر العباسي كانت في خطها العام محكومة بقانون حركة معاكسة، وهي النزوع نحو التوحد والتمركز السياسي من جديد. ذلك أن الدول التي نشأت على حساب الدولة العباسية المركزية لم تكن بشكل عام تهجس بالاستقلال والانفصال عن العالم الإسلامي بقدر ما كانت كل واحدة منها ـ خاصة الدول الكبرى التي كانت تقوم في مصر والشام ـ تسعى إلى إعادة تركيب الوضع السياسي الإسلامي حول خلافة جديدة أو حول سلطة قوية جديدة في بلد معيّن. ولقد كان هذا الأمر شديد الوضوح أيام الدولة الفاطمية والدولة المملوكية.

وبالعودة إلى النزعة المحلية المصرية في تاريخ أبي المحاسن، نجد أن مؤرخنا اتّبع خطاً أساسياً في تدوين مادته التاريخية. وهذا الخط ينقسم إلى قسمين: الأول مصري محلّي، والثاني إسلامي عام.

ففي القسم الأول كان يبسط القول في كل أمير أو سلطان أو ملك حكم مصر منذ الفتح العربي الإسلامي إلى أيامه. وفي هذا القسم كان الكلام يجري على أحوال مصر في عهد هذا الوالي أو

السلطان وتسجيل الأحداث والماجريات في أيامه على وجه الإجمال. وبعد هذا يأتي الكلام ـ في القسم الثاني ـ على كل سنة من سنوات حكمه على حدة. وفي هذا القسم الثاني تكون أخبار العالم الإسلامي المحيط هي أساس المادة التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك كان أبو المحاسن يشير إلى بعض الأحداث الهامة التي كانت تحدث في ممالك الروم والمغول أو الفرنجة.

ولا يخفى على قارىء «النجوم الزاهرة» عاطفة المحبّة القوية لمصر التي تصبغ كتابات ابن تغري بردي، بالرغم من كونه غير مصري الأصل، شأنه في ذلك شأن الطبقة المملوكية الحاكمة، وشأن عدد آخر من المؤرخين في هذا العصر من أصل غير مصري. والواضح بجلاء أن المجتمع المصري قد استوعب جميع العناصر المكونة له من عرب وأقباط وأتراك وجراكسة وجنسيات أخرى مختلفة وصهرها شعورياً وانتماءً في بوتقة واحدة. وليس غريباً في هذا المجال أن نجد أكثر المؤرخين في هذا العصر يضمّنون كتبهم فصولاً عن محاسن مصر وفضائلها وتفضيلها على سائر البلدان.

ب ـ النظام الحولي في التأريخ.

والمراد بذلك سرد التاريخ والماجريات (الأحداث) بمقتضى تتابع السنين. وهذا النهج في الكتابة التاريخية يعتبر التاريخ وعاءً لمجموعة من الأحداث المتوالية أو المتزامنة، دون أن يلحظ بشكل واضح الترابط فيما بينها أو بيان علاقة النتائج بالأسباب أو المقدمات. كما أن هذا النهج يقدّم التاريخ على أنه سلسلة من الأحداث الكبرى يصنعها الأعلام من قادة ومشاهير. أما الجانب

الآخر الفاعل والحاسم في العملية التاريخية، والذي يتكون من مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإنه غالباً ما يأتي هامشياً في سياق تلك الأحداث. وهكذا فإن ما يقدّمه لنا هذا النوع من التاريخ لا يتعدّى كونه «مادة أولية تاريخية» يمكن كتابة التاريخ على ضوئها، وذلك بعد تمحيصها وتحقيقها وضبطها ومقارنة رواياتها المختلفة.

كان أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) رائد هذه المدرسة الحولية في التأريخ، وعنه أخذ المتأخرون وترسموا طريقته. كما يعتبر تاريخ خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ) أقدم تاريخ حولي وصل إلينا، غير أنه جاء مقتضباً، وقيمته الأساسية تنبع من الثقة بمؤلفه في روايته وإسناده (وهو من شيوخ الطبري الذين أخذ عنهم) ومن تفرّده في ذكر بعض الأحداث والتفصيلات[1].

ولقد اتبع الطبري والمؤرخون الأوائل في هذه المدرسة أسلوب الرواية[2] في نقل الأخبار، وذلك بنسبة الروايات إلى

(١) انظر تاريخ خليفة: مقدمة التحقيق.

(٢) الشائع خطأ في هذا المجال أن المقصود بالرواية هو الرواية الشفوية فقط؛ وهو رأي روّج له عدد من العلماء والمستشرقين الغربيين. وقد فنّد العالم المؤرخ فؤاد سزكين هذا الرأي وبيّن بوضوح أن الرواية في الحديث والتاريخ عند المسلمين إنما كانت تستند منذ وقت مبكر وفي كثير من الأحيان إلى مصادر مكتوبة وليس فقط إلى مجرّد النقل بالمشافهة (السماع) والاعتماد على الحافظة ـ انظر فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ص ٨٧ ـ ١١٩ و٣٩٥ ـ ٤١٤.

ذويها، وهو ما يعرف «بالإسناد»، كما اتّبعوا أسلوب النقد والتثبّت من صحة الأخبار على ضوء ما يعرف بعلم «الجرح والتعديل» وكان لهذين الضابطين في الرواية التاريخية أثر عظيم الفائدة في نقل الأخبار الصحيحة واطّراح الأخبار التي لا تستند إلى رواية موثوقة. وهذا المنحى في توثيق الروايات التاريخية انطلق بداية من اعتبار الكتابة التاريخية امتداداً لكتابة السيرة النبوية والحديث الشريف وأخبار المغازي والسِّير وإثبات أنساب العرب.

على أن مدرسة القرن التاسع الهجري ـ ومنها مؤرخنا أبو المحاسن ـ مع تمسكها بمنهج الكتابة الحولي، قد أغفلت في الغالب حسنات منهج الأوائل التي أشرنا إليها واحتفظت بسلبياته. ويعتقد بعض المؤرخين أن أسلوب المعالجة الحولية كان وراء فقر المنهج التاريخي عند معظم مؤرخي العصور الوسطى، حيث تقوم تلك الطريقة على رصد الحقائق المجردة دونما صلة أو رابطة تجمعها[1].

جـ ـ الرواية التركيبية للتاريخ.

ونعني بذلك التأريخ لموضوعات متنوعة يجمعها متن واحد جرياً على سنّة المسعودي.

ولقد حاول مؤرخو هذه المدرسة الإفادة مما طرحه ابن خلدون حول ضرورة رصد جميع وجوه العمران البشري وملاحظة تأثيرها على حركة التاريخ؛ كما كان بين أيديهم كتابات المسعودي

---

(١) انظر روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص ١١٧.

الذي يعتبر بحق أول من ولج ميدان الكتابة التاريخية بنصّ لا يقتصر على سرد الحوادث المتقطعة وإنما يتجاوز ذلك إلى ربط الحوادث «وشرح أحوال الأمم والآفاق، وذكر نحلهم وعوائدهم، ووصف الجبال والبحار والممالك والدول، وفرق شعوب العرب والعجم، فصار إماماً للمؤرخين يرجعون إليه. . .» على حدّ تعبير ابن خلدون[1].

ولعله من المفيد هنا أن نورد نصاً للعلاّمة المؤرخ ابن خلدون يبيّن فيه تلك النظرة العلمية المركبة للتاريخ ويحدّد فيه شروط تناول الحوادث التاريخية فيقول: «فإذاً يحتاج صاحب هذا الفن (أي التاريخ) إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السِّير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل ومبادىء ظهورها وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث، واقفاً على أصول كل خبر. وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً، وإلا زيّفه واستغنى عنه[2]».

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٥ ـ ٤٦.

والحقيقة أن ابن خلدون وضع أسساً نظرية عظيمة القيمة في شروط وعدّة الكتابة التاريخية وفي فهم واستيعاب الحوادث، غير أنه قصّر في تقديم نصّ تأريخي يراعي تلك الشروط التي وضعها هو بنفسه. في حين نرى مؤرخاً آخر سبقه وهو المسعودي (ت ٣٤٦ هـ) ينجح منذ وقت مبكر في تقديم نصّ يراعي فيه المنهج العلمي. علماً أن المسعودي لم يتصدَّ للتنظير لهذا المنهج ولبسط القول فيه؛ وهو يشير إلى ذلك في كتابه مروج الذهب بقوله: «وكتابنا هذا كتاب خبر لا كتاب بحث ونظر». وفي اعتقاد الكثيرين أنه لو كان ولج إلى هذا الميدان لقدّم الكثير المفيد.

وبالعودة إلى الرواية التركيبية لدى مؤرخي المدرسة المصرية للقرن التاسع الهجري نجد أنهم لم يستطيعوا أن يضيفوا شيئاً يذكر إلى المستوى الذي بلغه المسعودي، كما أنهم لم يستطيعوا أن يطبقوا تطبيقاً صحيحاً النظريات التي وضعها ابن خلدون. ولعلّ ما قاله المؤرخ دي بور عن المؤرخين العرب الأوائل من أنهم «يمتازون بالقدرة على إدراك الجزئيات إدراكاً دقيقاً، غير أنهم لم يقدروا على ربط الحوادث برباط جامع. وقد وجدوا من اتساع دولتهم مادة غزيرة في التاريخ والجغرافية[1]» نقول لعلّ هذا الحكم ينطبق إلى حدّ بعيد على المؤرخين المسلمين المتأخرين.

---

(١) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٨٠. (نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة القاهرة ١٩٣٨).

- ٢ -

المؤثرات الخاصة
في منهج ابن تغري بردي وكتابته التاريخية

إذا نحن تتبعنا سيرة المؤرخ ابن تغري بردي ـ كما رأيناها في الفصل الثاني من هذا الكتاب ـ نستطيع أن نلاحظ عدة عوامل كان لها الأثر الواضح على حياته وثقافته وإنتاجه التأريخي، كما أثّرت على ميوله السياسية ومواقفه من أحداث عصره ومن السلطات المتعاقبة.

ويمكننا تلخيص تلك المؤثرات النابعة من نشأته وحياته على النحو التالي:

أ ـ لقد ورث عن أبيه الأمير تغري بردي اليشبغاوي ثروة مكّنته من الاستغناء عن وظائف الدولة، والانصراف بالتالي إلى تحصيل العلم وإشباع رغبته في دراسة التاريخ والتأليف فيه.

ب ـ لقد توفي والده وهو لم يتجاوز الخمس سنين، فنشأ في بيت أخته في كنف القاضي ناصر الدين بن العديم، ثم بعد وفاة هذا الأخير تولى رعايته زوجها الثاني القاضي جلال الدين عبد الرحمن البلقيني. وبهذا فقد تأمنت له على امتداد تسع سنوات تنشئة دينية

زرعت فيه بذور المعرفة والميل إلى تحصيل العلم. وما لبثت هذه البذور أن ترعرعت وأينعت بإقباله ـ بعد وفاة البلقيني ـ على الدراسات الدينية والأدبية والسماع على شيوخ عصره في شتى مجالات العلم والمعرفة المتاحة في ذلك العصر.

ج ـ إلى جانب الرعاية التي لقيها أبو المحاسن في بيت أخته فقد تعهّده عدد من مماليك أبيه بالتربية العسكرية والتدريب على أنواع الفروسية والرياضات التي كانت سائدة في أوساط أبناء الأمراء في ذلك الوقت. وبذلك أصبح أبو المحاسن فيما بعد عارفاً بالشؤون العسكرية، مبرّزاً في الرياضات والفروسية إزاء أقرانه من أبناء الأمراء، ومؤهلاً بحكم كفاءته وانتمائه الطبقي لمصاحبة الأمراء والسلاطين في هذه المجالات.

د ـ ولم تكن التربية العسكرية والفروسية هي الشيء الأهم الذي أخذه أبو المحاسن عن مماليك أبيه، ولكنه استفاد منهم كثيراً في معرفة الحوادث التي عايشوها، خاصة فيما يتعلق بالملوك الجراكسة الأوائل، فجاءت روايته عنهم في كتابيه: النجوم الزاهرة وحوادث الدهور نقلاً عن شهود عيان للحدث التاريخي ملتصقين به ومعايشين له من الداخل بحكم مصاحبتهم لوالده الذي كان واحداً من أعيان الطبقة العسكرية الحاكمة.

هـ ـ إن نشأة أبي المحاسن كواحد من «أولاد الناس»، بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية والأدبية، جعلته قريباً من البلاط السلطاني نحواً من خمسين سنة وذلك منذ أيام السلطان

برسباي (٨٢٤ ـ ٨٤١ هـ) وحتى أيام السلطان قايتباي[١] (٨٧٢ ـ ٩٠١ هـ). وقد كان معظم السلاطين الجراكسة المتعاقبين على حكم الدولة المملوكية يحرصون على استدعائه إلى القلعة لحضور مجالسهم، كما كان واحداً من أعيان البلاد الذين يستدعون في المناسبات الهامة. هذا بالإضافة إلى صداقاته الحميمة مع أبناء بعض السلاطين ـ خاصة الأمير محمد ابن السلطان جقمق ـ وعلاقاته الوطيدة بكبار موظفي الدولة من كتّاب السّر ونظّار الخاص والجيش وكبار الأتابكية. كل ذلك مكّن أبا المحاسن من معايشة الأحداث عن قرب والاطلاع على أسرار الدولة وتفصيلات السياسة العليا، مما أهّله لأن يكون المؤرخ الأول لعصر سلاطين المماليك الجراكسة والمصدر التاريخي الأكثر توثيقاً لتلك الفترة.

و ـ وكان أبو المحاسن بارعاً في اللغة التركية ـ وهي لغة الطبقة العسكرية الحاكمة ـ مجيداً لها نظماً ونثراً. ومعرفته باللغة التركية أتاحت له الاطلاع الواسع على تاريخ الأتراك وعاداتهم والمعرفة الدقيقة بعقليتهم وطريقة تفكيرهم. وبسبب ما كان يرى من التحريفات التي تقع على الأسماء والمصطلحات المتعقلة بالترك فقد ألّف كتاباً بيّن فيه «تحاريف أولاد العرب في الأسماء التركية وغيرها[٢]». وهذا الكتاب لم يصلنا منه شيء، ولعله كان يفيدنا كثيراً في ضبط الأسماء والمصطلحات العائدة إلى العصر المملوكي.

---

(١) توفي أبو المحاسن سنة ٨٧٤هـ أي بعد سنتين من حكم قايتباي.

(٢) النجوم: ١١/١٧٢.

- ٣ -

منهجه وأسلوبه في الكتابة التاريخية

بعد أن عرضنا للسمات العامة المشتركة لدى مؤرخي المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري، وبعد أن ذكرنا أهم المؤثرات الخاصة في منهج المؤرخ أبي المحاسن وكتابته التاريخية، نعرض فيما يلي لمنهجه وأسلوبه، ونحاول تحديد مكانته بين كبار المؤرخين في العصر المملوكي.

● خطّة المؤلف.

يحدّد أبو المحاسن منهجه لكتابة تاريخ مصر في مقدمة كتابه: النجوم الزاهرة بقوله[1]:

«... فاستفتحته بفتح مصر وما وقع لهم في المسالك، ومن حضرها من الصحابة ومن كان المتولي لذلك، وعلى أي حال فتحت، صلح أم عنوة من أصحابها، وأجمع في ذلك أقوال من اختلف من المؤرخين وأهل الأخبار وأربابها، وذلك بعد اتصال سندي إلى من لي عنه منهم رواية، ليجمع الواقف عليه بين صحة النقل والدراية، وأطلق عنان القلم فيما جاء في فضلها وذكرها من

---

(١) النجوم الزاهرة: ١/ ٢ - ٣.

الكتاب العزيز، وما ورد في حقها من الأحاديث، وما اختصت به من المحاسن، فصار لها على غيرها بذلك التمييز. ثم أذكر من وليها من يوم فتحت وما وقع في دولته من العجب، واحداً بعد واحد، على ألا أقدّم أحداً منهم على أحد باسم ولا كنية ولا لقب. ثم أذكر أيضاً في كل ترجمة ما أحدث صاحبها في أيام ولايته من الأمور، وما جدّده من القواعد والوظائف والولايات في مدى الدهور. ولا أقتصر على ذلك بل استطرد إلى ذكر ما بني فيها من المباني الزاهرة، كالميادين والجوامع ومقياس النيل وعمارة القاهرة، أولاً بأول أذكره في يوم مبناه وفي زمان سلطانه، مستوعباً لهذا المعنى ضابطاً لشانه. على أنني أذكر من توفي من الأعيان في دولة كل خليفة وسلطان باقتصار، بعد فراغ ترجمة المقصود من الملوك مع ذكر بعض الحوادث في مدة ولاية المذكور في أيما قطر من الأقطار. وأبدأ فيه، بعد التعريف بأحوال مصر، بولاية عمرو بن العاص في المملكة الإسلامية، ثم ملكاً بعد ملك، كل واحد على حدته وما وقع في يامه، إلى الدولة الأشرفية الإينالية. وسمّيته: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة».

يؤكد أبو المحاسن منذ البداية الطابع المحلّي لتاريخه. فهو محصور في تاريخ مصر منذ فتحها على يد عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ إلى الدولة الأشرفية الإينالية، أي دولة الأشرف إينال العلائي الظاهري الذي حكم ما بين سنتي ٨٥٧ و ٨٦٥ هـ.

والواقع أن أبا المحاسن استمر في كتابة تاريخه إلى ما بعد حكم الأشرف إينال، ووصل فيه إلى سنة ٨٧٢ هـ أي بداية سلطنة

الأشرف قايتباي المحمودي، فشرع في التأريخ لسلطنة قايتباي، غير أنه لم يستطع متابعة ذلك، فاقتصر ما ذكره عنه على صفحتين من الجزء السادس عشر من النجوم. والملاحظ أيضاً أن كتاب المؤلف «حوادث الدهور» قد توقف هو الآخر خلال أحداث سنة ٨٧٢ هـ.

وربما نتساءل: لماذا لم يؤرخ أبو المحاسن لبقية سنة ٨٧٢ هـ وما بعدها علماً أنه توفي في أواخر سنة ٨٧٤ هـ؟

إن المراجع التي بين أيدينا لم توضح لنا ذلك. والسخاوي يعطينا تفسيراً لانقطاعه عن الكتابة في السنة الأخيرة من حياته، فهو يقول[1]: «وتعلّل قبل موته بنحو سنة بالقولنج، واشتدّ به الأمر من أواخر رمضان بإسهال دموي بحيث انتحل وتزايد كربه وتمنى الموت لما قاساه من شدّة الألم إلى أن قضى في يوم الثلاثاء خامس ذي الحجة سنة ٨٧٤ هـ». ولا ندري إذا كان أبو المحاسن قد كتب شيئاً لم يضمّ إلى هذا الكتاب أو غيره خلال الفترة التي لم تكن شدّة المرض قد دهمته بعد؛ وبانتظار اكتشاف ما يمكن أن يصحّح افتراضنا يمكننا القول بشكل مبدئي أن انقطاعه عن الكتابة كان بسبب مرضه الذي تعلّل منه ربما على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة من حياته.

ونعود إلى منهج أبي المحاسن فنقول إن اقتصار تاريخه لمصر على الفترة الممتدة ما بين الفتح العربي لمصر وأواخر أيام

---

(١) الضوء اللامع: ١٠/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

المؤلف، والإحجام عن تلك السنّة التي اعتمدها المؤرخون في التأريخ منذ بدء الخليقة، نقول إن اعتماد هذه الطريقة قد أعفت المؤلف من الخبط في مجاهل تلك المعلومات الفجّة ذات الطابع الروائي الأسطوري التي تزخر بها المصنفات التاريخية التقليدية. وفي اعتقادنا أن أبا المحاسن لم يكن بمقدوره النجاة من تلك المزالق ـ لو اعتمد تلك السنّة المشار إليها ـ لعلمنا أنه لم يستطع في الأجزاء التي نقلها عن غيره، خاصة فيما يتعلق بتاريخ مصر قبل العصر المملوكي، أن يرتفع إلى مستوى نقد الرواية التاريخية وتخليصها من عناصر الوهم والأسطورة والتناقض، وهذا ما سنعود إليه فيما سيأتي.

إن الخطة العامة التي اتبعها أبو المحاسن في تأريخه لمصر تتلخص بما يلي: فهو يبدأ بذكر فتح العرب لمصر، ثم يصف مصر ومحاسنها ونيلها وآثارها، ويتكلم عن تاريخها القديم وخراجها أيام القدماء، ثم يكتب عن كل أمير أو سلطان حكم مصر منذ الفتح العربي مبتدئاً بعمرو بن العاص، ويتبع ذلك بكتابة الحوادث الهامة في كل سنة على حدة من سني حكم الأمير أو السلطان الذي أرخ له. وحين يكتب عن حوادث كل سنة يشير إلى أهم الأحداث التي جرت في مصر وفي غيرها من البلدان، ويذكر من توفي فيها من الفقهاء والعلماء والأدباء والأعيان. كذلك اهتم أبو المحاسن بتسجيل مقياس النيل بالذراع والإصبع في آخر كل سنة.

ونحن نرى أننا لا نستطيع تقديم تقييم واحد لمجموع المادة التاريخية التي عرضها أبو المحاسن في كتابه، ذلك أننا نجد فيها

مستويين مختلفين متفاوتين من حيث قيمتها التاريخية. فهي مادة تقليدية نقلية انتقائية لا تضيف شيئاً إلى كتابات المؤرخين الـذين سبقوه وذلك في تأريخه لمصر منذ الفتح العربي حتى بداية العصر المملوكي. أما في القسم الآخر والذي يؤرخ فيه لعصر المماليك حتى سنة ٨٧٢ هـ فإنه يأتي في صدارة مؤرخي مصر لتلك الفترة. لذلك سنتبع في دراستنا لمنهجه ومادته التاريخية التقسيم المشار إليه سابقاً.

المادة التاريخية ـ المنهج والمضمون
المرحلة الأولى منذ الفتح العربي لمصر
سنة ٢٠ إلى بداية العصر المملوكي

الملاحظ أن أبا المحاسن في تتبعه لأخبار مصر في العصور السابقة لعصره إنما ينقل ويلخص عن المدونات الحولية السابقة. ولا شك في أنه أحسن اختيار المصادر المتخصصة بكل مرحلة من مراحل تاريخ مصر.

ففي كـلامه على فتـح مصـر ينقـل بشكـل رئيسي عن ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ) في كتابـه «فتوح مصـر وأخبارهـا» وهو المصدر الأساس لتاريخ مصر في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك ما لخصه ونقله من روايات ابن الأثير (الكامل في التاريخ) وابن كثير (البداية والنهاية) والذهبي (تاريخ الإسلام) بهذا الشأن.

وفي كلامه على فضائل مصر ومحاسنها والأحاديث والأقوال

المأثورة في هذا المعنى فإنه ينقل ما وجده عند ابن زولاق (ت ٣٨٧ هـ) والكندي الابن[1] (عاش في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري) وغيرهما.

واعتمد في أخبار الدولة الطولونية على ابن الداية (ت ٢٦٥ هـ) في كتابه «سيرة أحمد بن طولون»، وابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) في «وفيات الأعيان»، والقضاعي (ت ٤٥٤ هـ) في «خطط مصر» وغيرهم.

وفي أخبار الدولة الفاطمية اعتمد على ما كتبه المسبّحي (ت ٤٢٠ هـ) في تاريخه «أخبار مصر»؛ وابن ميسّر (ت ٦٧٧ هـ) في كتابه: تاريخ مصر أو أخبار مصر، وهو ذيل على كتاب

---

(١) هو عمر بن محمد بن يوسف الكندي صاحب كتاب «فضائل مصر». وهو ابن أبي عمر محمد بن يوسف الكندي المتوفى سنة ٣٥٠هـ صاحب كتاب «ولاة مصر وقضاتها». والواقع أن ما نقله المؤرخون في فضائل مصر إنما هو عن الكندي الابن. وقد أخطأ كثير من المؤرخين في نسبة «فضائل مصر» إلى أبي عمر الكندي الأب: فمن القدامى نجد السيوطي في حسن المحاضرة، ومن المحدثين نجد الزركلي في «الأعلام» وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» وإسماعيل باشا البغدادي في «إيضاح المكنون» و«هدية العارفين». أما الآخرون أمثال القلقشندي والنويري وابن ظهيرة وابن سعيد المغربي وأبو المحاسن بن تغري بردي فإنهم لم يفصحوا عمّن هو المقصود بالكندي، أهو الأب أم الابن؟ والراجح أنهم يميلون إلى نسبة ما نقلوه إلى الأب. ويعتبر الشيخ تقي الدين المقريزي المؤرخ الوحيد الذي ميّز بين الأب والابن فيما نقله من أقوالهما وذلك بسند واضح. وقد أكدت الدراسات الحديثة نسبة كتاب «الفضائل» إلى الكندي الابن.

المسبّحي؛ وابن المأمون (ت ٥٨٨ هـ) في تاريخه المعروف أيضاً بأخبار مصر؛ وابن الطوير القيسراني (ت ٦١٤ هـ) في كتابه «نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية» وغيرهم.

وفي أخبار الدولة الأيوبية ينقل عن أبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) في كتابه «الروضتين» والذيل عليه؛ وابن شداد (ت ٦٣٢ هـ) في كتابه «النوادر السلطانية»؛ وابن واصل (ت ٦٩٧ هـ) في «مفرج الكروب»؛ والعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) في «الفتح القدسي» «والخريدة» وغيرهم. وهكذا إلى نهاية الفترة التي حددناها ببداية العصر المملوكي في سنة ٦٤٨ هـ.

وأبو المحاسن ـ إلى جانب نقله عن المصادر المتخصصة بكل مرحلة ـ يحرص على النقل من كتب التاريخ الإسلامي العام وخاصة عن ابن كثير والذهبي وابن الجوزي وسبط ابن الجوزي واليونيني وابن القادسي وغيرهم.

والقارىء للنجوم الزاهرة ـ للفترة ما بين ٢٠ هـ و ٦٤٨ هـ ـ يلاحظ أن أبا المحاسن يأخذ نقوله بشكل أساسي عن أربعة من المؤرخين هم: ابن كثير (البداية والنهاية) والذهبي (تاريخ الإسلام) وسبط ابن الجوزي ـ يوسف بن قزأوغلي (مرآة الزمان) والمقريزي (الخطط ـ اتعاظ الحنفا).

ولنا على ما نقله أبو المحاسن عن غيره من المؤرخين عدة ملاحظات تتعلق بالمنهج وبالمضمون.

أ ـ الرواية والإسناد

يشير أبو المحاسن في مقدمة تاريخه «النجوم الزاهرة» إلى حرصه على نسبة ما ينقله إلى أصحابه، وذلك بقوله: «. . . وأجمع في ذلك أقوال من اختلف من المؤرخين وأهل الأخبار وأربابها، وذلك بعد اتصال سندي إلى من لي عنه منهم رواية، ليجمع الواقف عليه بين صحة النقل والدراية»[1].

وإذا تجاوزنا مسألة الرواية والسند فيما هي رواية شفهية متصلة السند أم أنها بالإضافة إلى ذلك رواية عن مصادر مكتوبة[2] (كتب المؤرخين السابقين) فإننا نجد أبا المحاسن يدّعي نسبة رواياته إلى أصحابها، غير أنه في أكثر الأحيان لا يهتم بالإسناد، وغالباً ما يكتفي بكلمة «قيل» أو «ذكر» أو «وقال بعض المصريين» أو «وقال غيره». وفي بعض الأحيان ينقل نصوصاً بكاملها دون إشارة إلى أصحابها، ولا حتى الإشارة إلى أنه ينقل عن غيره، وكأننا به ينسبها إلى نفسه. وهذه ثغرة كبيرة في منهج الكتابة التاريخية المعتمد على نقل الروايات. وإذا أردنا مقارنته بمؤرخ آخر معاصر له كالمقريزي نجد أن المقريزي يحرص في الأعم والأغلب على الإسناد الصحيح الواضح ونسبة الروايات إلى أصحابها بدقة وتحقيق كاملين، وهذه فضيلة كبرى تذكر للمقريزي وأمثاله من المؤرخين العظام.

---

(١) النجوم الزاهرة: ١/٢.

(٢) راجع ص ٤٦، حاشية (٢).

ففي ترجمة أبي المحاسن للمستعلي الفاطمي يشير إلى نقله عن ابن قزأوغلي في «مرآة الزمان»، غير أنه يتابع بقوله: «وقال غيره: ولما استهلت سنة ٤٨٨ هـ خرج الأفضل... الخ»[١]. والمحقق للنصوص التاريخية يستطيع أن يكتشف أن هذا النقل إنما يطابق رواية ابن ميسّر[٢] في حوادث سنة ٤٨٨ هـ. على أننا لا نستطيع أن نجزم فيما إذا كان أبو المحاسن ينقل عن ابن ميسّر مباشرة أم أنه ينقل عنه بواسطة المقريزي، وهذا ما سنعود إليه في فقرة تالية من هذه الملاحظات.

وفي وصفه لما كان يعمل في يوم عاشوراء أيام الفاطميين[٣] يورد نصاً كاملاً دون أية إشارة إلى مصدر النقل. وهو في تقديرنا ينقل عن المقريزي[٤] الذي ينقل بدوره عن ابن الطوير القيسراني. ومثل هذا كثير في تاريخه.

وأبو المحاسن في نقوله عن الآخرين غير دقيق في إيراد الأسانيد ونسبة الروايات إلى أصحابها. وفي بعض الأحيان فإن أسانيده تختلط بعضها ببعض. في ذكر السنوات التي حجّ فيها أبو جعفر المنصور يصرّح أبو المحاسن بأنه ينقل عن شباب (خليفة بن

---

(١) النجوم: ٥/١٤٤.
(٢) أخبار مصر لابن ميسّر: ص ٦٢.
(٣) النجوم: ٥/١٥٣ ـ ١٥٤.
(٤) خطط المقريزي: ١/٤٣٠ ـ ٤٣٢.

خيّاط) والواقع أن ما ينقله بسياقه وحرفيته إنما يطابق نصّ الذهبي وليس نص شباب[1].

ونحن نعتقد أن غالبية النقول ـ إن لم يكن جميعها ـ التي أشار أبو المحاسن أنه أخذها عن ابن ميسّر وابن الطوير والمسبّحي والتي تتعلق برسوم الدولة الفاطمية إنما نقلها عن المقريزي (المواعظ والاعتبار) الذي نقلها بدوره عن المؤرخين المذكورين، بدليل وجود تلك النصوص بحرفيتها وسياقها في خطط المقريزي، وبدليل أن أبا المحاسن لا يورد نصوصاً أخرى بهذا الشأن لا نجدها في الخطط.

ب ـ تعدّد الروايات والتسرّع في الترجيح.

ويهتمّ أبو المحاسن بذكر أكثر من رواية في الواقعة التاريخية الواحدة. وهذه طريقة جيّدة تساعد القارىء أو الباحث في مقارنة الروايات المختلفة واستخلاص النتائج المناسبة. ولأول وهلة يخيّل إلى القارىء أن أبا المحاسن إنما يريد مقارنة الروايات وترجيح إحداها ترجيحاً معلّلاً، ولكنه سرعان ما يرى أن تعدّد الروايات لا يخرج عن كونه مجرّد وصف لها، حيث تتجاور الروايات التي لها نصيب كبير من الواقعية والموضوعية مع تلك التي يطغى عليها الظن أو الوهم أو الخرافة. وفي المرّات القليلة التي يرجّح فيها أبو

---

(١) النجوم: ٢/٣٣ ـ وقارن بتاريخ الإسلام للذهبي: ٦/٢١٦، وتاريخ خليفة بن خياط: حوادث السنوات: ١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٢هـ.

المحاسن رواية على أخرى نراه يقع في الحكم المتسرّع غير المبنيّ على أساس من التحقيق الموضوعي. فهو مثلاً في ترجيح ولاية الأشتر النّخعي على مصر قبل محمد بن أبي بكر الصدّيق يقول[1]: «وفي ولاية الأشتر النّخعي على مصر قبل محمد بن أبي بكر الصدّيق اختلاف كثير. حكى جماعة كثيرة من المؤرخين وذكروا ما يدلّ على أن ولاية محمد بن أبي بكر كانت هي السابقة، وجماعة قدموا ولاية الأشتر هذا، ولكل منهما استدلال قويّ، والذين قدّموا الأشتر هم الأكثر، وقد رأيت في عدة كتب ولاية الأشتر هي المقدَّمة، فقدّمته لذلك».

وحين يصيب في ترجيح حكم ما فإنه غالباً ما يقع في سطحية التبرير، ولا يلبث أن يقع في الخطأ عند الاستطراد. ففي كلامه على تلقيب عبد الرحمن الداخل بأمير المؤمنين يقول[2]: «.. غير أنه لم يلقّب بأمير المؤمنين، وقيل إنه لقّب به، والأول أصحّ لأن جماعة كثيرة ملكوا الأندلس من ذريته وليس فيهم من لقّب بأمير المؤمنين». فالواقع أن حكمه صحيح، غير أن تسرّعه في الاستدلال عليه أوقعه في خطأ القول إن أحداً من ذرية الداخل لم يلقّب بأمير المؤمنين، في حين أن الناصر الأموي وهو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم الربضي بن هشام بن عبد الرحمن الداخل المتوفى سنة ٣٥٠ هـ

---

(١) النجوم: ١/١٠٢.

(٢) النجوم: ٢/٧٠.

كان أول من تلقّب بالخلافة، وهو من ذرية عبد الرحمن الداخل[1].

ج ـ أخطاؤه في هذا القسم من تاريخه.

وأبو المحاسن في هذا القسم من تاريخه ينقل عن المدونات السابقة دون نظر أو رويّة. لذلك فإنه وقع في أخطاء مشينة، كقوله: إن عيسى ابن مريم ولد بمصر[2]، وأن الرسول ﷺ تزوج أم حبيبة بالحبشة[3]، وأن الصفريّة من الخوارج ينسبون إلى المهلّب بن أبي صفرة[4]، وأن الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق كان يدعى بالكاظم لعلمه[5]، وأن الشاعر أبان بن عبد الحميد صنّف كتاب كليلة ودمنة[6]، وأن الأمير عيسى بن محمد بن أبي خالد نكب بابك الخرّمي[7]، وأن الشيخ عبد القادر الجيلاني ينسب إلى قرية «جيل» التي تحت بغداد[8]، وأن مدينة بيت لحم في فلسطين إنما أصلها

---

(١) انظر: الحلة السيراء لابن الأبار: ١/٣٦، ١٩٧؛ والأعلام للزركلي: ٣/٣٢٤؛ والمغرب في حلى المغرب لابن عذاري: ١/١٧٦ ـ ١٨١.

(٢) النجوم: ١/٥١.

(٣) النجوم: ١/٨٠.

(٤) النجوم: ١/١٢٦.

(٥) النجوم: ٢/١١٢.

(٦) النجوم: ٢/١٦٨. وصوابه أن أبان بن عبد الحميد إنما نظم كتاب كليلة ودمنة شعراً.

(٧) النجوم: ٢/١٨٠. والصحيح هو العكس.

(٨) النجوم: ٢/٢٧١. والصواب أن أصله من جيلان التي وراء طبرستان.

«بيت لخم» نسبة إلى قبيلة لخم العربية[1]، وأن يعقوب بن يوسف الموحدي انتصر سنة ٥٩١هـ على ألفنش ملك طليطلة في وقعة الزلّاقة[2]، إلى ما هنالك من الأخطاء المشابهة.

كما أن تسرّعه في أخذ الأخبار على ما هي عليه قبل عرضها على ميزان التدقيق والتحقيق أوقعه في إيراد أخبار مغلوطة تاريخياً أو مضطربة ومتناقضة.

فهو يقول مثلاً ان الخليفة العباسي الأمين قتل الوالي عباد بن محمد في شهر صفر من سنة ١٩٨هـ، في حين أن الأمين كان قد قتل في شهر المحرم من نفس السنة، أي قبل ذلك بشهور، كما تؤكد جميع المصادر، وكما يذكر أبو المحاسن نفسه بعد ثلاث صفحات من إيراده لهذا الخبر[3].

وفي ترجمته لداود بن يزيد والي مصر يقول: «. . . وأما جند مصر الذين أخرجوا من مصر [في أيام داود بن يزيد] فإنهم ساروا إلى المغرب في البحر فأسرهم الفرنج بعد حروب. . . وأما أمر الجند الذين أسرهم الفرنج فإن داود بن يزيد المذكور [كان]

---

(١) النجوم: ٤/٥٩. والصواب أن هذه المدينة قديمة جداً سكنت حوالى سنة ٢٠٠٠ق.م. وقد سميت «بيت إيلو لاهاما» أي بيت الإله لاهاما أو لاخاما.

(٢) النجوم: ٦/١٣٧. والصواب أنها موقعة الأرك (Alarcos) الشهيرة. أما وقعة الزلّاقة فهي الانتصار الكبير الذي حققه يوسف بن تاشفين سنة ٤٧٩هـ.

(٣) النجوم: ٢/١٥٤، ١٥٧.

جهزهم نجدة إلى هشام بن عبد الرحمن الأموي، فيما قيل»[1].
وهو في هذا الخبر غير الدقيق ـ وإن كان ينهيه بعبارة: فيما قيل ـ وقع في خطأين معاً: الأول أنه أهمل واقع العداء الذي كان مستحكماً بين العباسيين وأمويي الأندلس، والثاني ـ ولعله نتيجة للأول ـ أن هؤلاء الجند إنما كانوا قد توجهوا إلى الشام وليس إلى المغرب أو الأندلس[2].

ومن الأمثلة على عدم ضبطه للروايات قوله: «وحكي أن القاضي الوجيه أبا الحسن علي بن يحيى الذروي دخل الحمّام وكان ابن رزين في الحمّام»[3] وصوابه أن يقول: «. . . وكان ابن وزير الشاعر في الحمام» ذلك أن القاضي الذروي المتوفى سنة ٥٧٧هـ كان معاصراً لابن وزير الشاعر، وهو النجيب هبة الله بن وزير المتوفى سنة ٥٧٦هـ، وبين ابن رزين وابن وزير حوالى ٣٨٠ سنة.

ومن الأمثلة على تسرّعه في إصدار الأحكام المبنية على عدم الاستقصاء وعلى ميله الواضح إلى الاستنساب تعليقه على رواية أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي في مرآة الزمان بشأن تولية عمر بن مهران لمصر بعد ولاية موسى بن عيسى العباسي الثانية بقوله[4]:

---

(١) النجوم: ٢/٧٦.

(٢) مفهوم المغرب أو الغرب في تاريخ ابن تغري بردي هو مفهوم واسع يشمل شمالي إفريقية والمغرب الأقصى والأندلس. ـ انظر في ذلك: المؤرخ ابن تغري بردي، ص ١٤٥.

(٣) النجوم: ٢/١٥٤.

(٤) النجوم: ٢/٧٩.

«قلت: ولم يذكر عمر بن مهران أحد من المؤرخين في أمراء مصر. والجمهور على أن موسى بن عيسى عزل بإبراهيم بن صالح العباسي. ولعلّ الرشيد لم يرسل عمر هذا إلا لنكاية موسى، ثم أقر الرشيد إبراهيم بعد خروج المذكور من بغداد، فكانت ولاية عمر على مصر شبه الاستخلاف من إبراهيم بن صالح، ولهذا أبطأ إبراهيم بن صالح عن الحضور إلى الديار المصرية بعد ولايته مصر عن موسى المذكور، أو كانت ولاية عمر بن مهران على خراج مصر وإبراهيم على الصلاة، وهذا أوجه من الأول» انتهى. ـ والواقع أنه بالإضافة إلى رواية أبي المظفر بن قزأوغلي في مرآة الزمان فقد أشار كل من ابن الأثير: ٥/٢٩١ وابن كثير: ١٠/١٧٤ إشارة واضحة إلى ولاية عمر بن مهران على مصر، وذكر الطبري: ٤/٦٣٤ أن الرشيد «ولاه مصر خراجها وضياعها وحربها». ولعل الكندي ـ في كتابه الولاة والقضاة ـ يعتبر من القلائل الذين لم يشيروا من قريب أو بعيد إلى ولاية عمر بن مهران وقد اتضح في العصر الحديث من بعض أوراق البردي التي عثر عليها في مصر أن عمر بن مهران تولى مصر فعلاً وأنه بقي في ولايته سنة على الأقل: ١٧٦ ـ ١٧٧هـ[١].

ولعلّ أوضح مثل على رواية أبي المحاسن المثقلة بالأخطاء التاريخية ما أورده في حوادث سنة ٤١٨هـ حيث يقول[٢]: «وفيها توفي عبد الرحمن بن هشام القرشي الأموي صاحب الأندلس،

---

(١) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة، حاشية (٢) وفيها نصّ لبعض أوراق البردى المشار إليها.

(٢) النجوم: ٤/٢٦٦.

الـذي كان لقب نفسـه في سنة ٤١٤هـ بـالمستظهـر والمستكفي والمعتمد، وعاد ملك بني أمية إلى الأندلس بسببه. فلما كان في هذه السنة وثب الجند عليه وقتلوه. وانقطعت ولاية بني أميـة عن الأندلس إلى سنة ٤٤٣هـ».

وهذه الرواية تحتوي على غير خطأ تاريخيّ:

١ ـ إن عبد الرحمن بن هشام الأموي توفي سنة ٤١٤هـ بعد أن حكم اسمياً مدة ٤٧ يـوماً. والـذي توفي في هـذه السنة هـو محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله.

٢ ـ إن «المستكفي» و«المعتمـد» ليسـا من ألقـاب عبـد الـرحمن بن هشام، وإنمـا لقبـه «المستـظهـر». والمستكفي هـو محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله، وهو الذي حكم سنة ٤١٤هـ بعد وفاة المستظهر واستمر حكمه لمدة ١٦ شهراً. ثم استولى على الحكم بنو حمود إلى سنة ٤١٨هـ. أما «المعتمد» ـ وصوابه المعتدّ ـ فهو لقب هشام بن محمد الذي حكم سنة ٤١٨هـ بعد المستكفي ودام حكمـه إلى أن خلع سنة ٤٢٢هـ، وبخلعـه انقطعت الـدولة الأموية بالأندلس نهائياً. وقد توفي المعتدّ سنة ٤٢٨هـ.

٣ ـ إن أياً من المصادر التاريخية لا يذكر عودة حكم بني أمية في الأندلس في سنة ٤٤٣هـ كما يذكر المؤلف.

وبعد هذه الأخطاء في الفقرة الواحدة، يعود أبو المحاسن في الصفحة التالية من نفس الجزء ليذكر ولاة الأمـويين في الأندلس ومدة حكم كل منهم وسنة وفاته؛ وفي هذه المرة أيضاً نراه يرتكب

عدداً من الأخطاء تزيد كثيراً عما سبق[1]، حتى ليتساءل القارىء كيف يمكن لمؤرخ كبير مثل أبي المحاسن أن يثبت نصاً بهذه الدرجة من السقم والاضطراب.

د ـ الاستطراد أو الاقتصار في غير محلّهما:

ويميل أبو المحاسن بشكل واضح إلى الاستطراد والخروج عن الموضوع الذي يكون بصدده. وكثيراً ما يعثر القارىء على عبارة «وقد خرجنا عن المقصود استطراداً... فلنعد لما نحن بصدده»، أو يقحم أشعاره إقحاماً في بعض الأحيان تأكيداً لمعنى من المعاني فيقول: «وحضرني في هذا المعنى مقطوع» ويذكره «إنما إتماماً للفائدة»[2]. ففي ترجمته للشاعر الشاغوري المتوفى سنة ٦٢٧هـ أورد له شعراً في الحمّام، ثم استطرد إلى ذكر شعر لشاعر آخر في نفس الموضوع، ثم استطرد لذكر لغز شعريّ في الحمّام[3].

وإلى جانب هذه الاستطرادات نراه يحرص على تسجيل الغرائب «والاتفاقات العجيبة» أينما وجدها، وذكر بعض الأخبار التي هي أقرب إلى الشائعات والخرافات منها إلى الأحداث الواقعية.

على أنه بالرغم من ذلك يمرّ مروراً عابراً على كثير من

---

(١) انظر النجوم: ٤/٢٦٧، طبعة دار الكتب العلمية، وحاشية نفس الصفحة.
(٢) النجوم: ٢/١٨٧.
(٣) النجوم: ٦/٢٧٤.

الأحداث الهامة التي يجب أن تعطى حقها من الاهتمام والعناية. فهو يذكر معركة «منازكرد» في حوادث سنة ٤٦٣هـ بما لا يزيد على سطر ونصف[١]، وكان الأولى به أن يتوقف ملياً عند هذه المعركة العظيمة بين ألب أرسلان السلجوقي وملك الروم رومانوس ديوجانيس والتي تعتبر من المعارك الفاصلة في التاريخ، وهي تشبه معركة اليرموك وتعدلها أهمية، ولربما فاقتها من حيث النتائج حيث كانت نقطة البداية الفعلية لزوال الامبراطورية البيزنطية وقيام دولة تركية مكانها، وكانت أيضاً إحدى مسببات الحروب الصليبية[٢].

هـ ـ عدم الحيدة والموضوعية:

ويفتقر أبو المحاسن أحياناً إلى فضيلة الحيدة والموضوعية، فعداؤه للبيت الأموي ساقه إلى الإحجام عن ذكر الكثير من أخبار بني أمية، أو تناولها بشكل مبتسر. فحين عرض لخلافة يزيد بن معاوية اكتفى بقوله: «... وله أشياء كثيرة، غير أنني أضربت عنها لشدّة فسقه»[٣]. ولم يذكر عن مروان بن الحكم أكثر من أنه «وثب على الأمة وبويع له بالخلافة»[٤].

كما أن موقفه المعادي للشيعة ـ الذين يسميهم الرافضة ـ يظهر بوضوح في تراجمه لأعلامهم، فنراه غالباً ما يردد عبارات

---

(١) النجوم: ٥/٨٦.

(٢) انظر: سهيل زكار: مختارات من كتابات المؤرخين العرب، ص ١٠٥ ـ ١٦٠.

(٣) النجوم: ١/١٦٣.

(٤) النجوم: ١/١٦٤.

«فاسق.. خبيث.. رافضي.. فاسد العقيدة» ونحو ذلك. وإذا ترجم لأحدهم، وكان صاحب الترجمة ممن يشهد له بالفضيلة والعلم والنبوغ، فإنه ينهي ترجمته أحياناً بقوله: «.. غير أنه كان رافضياً خبيثاً». أما إذا كان المترجم له من المعروفين بعدائهم للشيعة، وكان في نفس الوقت سيىء السيرة معدوم الحسنات فإن أبا المحاسن لا يتورّع أحياناً عن القول: «... غير أنه لو لم يكن له سوى هذه الفضيلة ـ أي عدائه للشيعة ـ لكفى» وهذا لا يليق بالمؤرخ الذي يجب أن يتمتع بالحيدة والموضوعية فيما يكتب.

و ـ غياب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية:

وفي الأجزاء التي لخصها أبو المحاسن عن المؤرخين السابقين لا نجد ثمة ما يفيد في الوقوف على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر اللهم إلا ما ورد عن أخبار النوازل والملمات كالطواعين والمجاعات والأوبئة التي حظيت بنصيب كبير من اهتمامه. وإذا ما أراد أحياناً الإشارة إلى سبب التدهور الاقتصادي أو الرخاء فإنه غالباً ما يفسّر ذلك بالعناية الإلهية أو الغضب الإلهيّ. أما الشعب المصريّ في تاريخ أبي المحاسن فإنه لا يخرج عن كونه مجرد «غوغاء» أو «حرافيش» أو «عامة» على أحسن الأحوال. وأخبار الناس لا ترد إلا عفواً حين يعرض لمظاهراتهم عند استقبال السلاطين أو نهبهم لبيوت الأمراء المغضوب عليهم من السلطان أو عندما يكونون ضحيّة النوازل من أوبئة وزلازل ومجاعات.

على أنه في هذا المجال لا يمكننا إلا أن نسجل لأبي المحاسن حرصه على إثبات أحوال النيل وما يعتري منسوبه من زيادة أو نقصان في نهاية كل عام وذلك بالتسلسل دون انقطاع ما بين سنة ٢٠هـ وسنة ٨٧١هـ. وهذا الأمر له أهمية كبرى في الاطلاع على أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية لما بين هذه الأحوال وحال النيل من علاقة ثابتة على مر العصور.

ز ـ الوفيات:

ويحرص أبو المحاسن حرصاً شديداً على إثبات الوفيات في أخبار كل سنة من السنين. وتراجمه في الوفيات مقتضبة سريعة نتيجة منهجه في النقل والتلخيص حيث اعتاد في كل سنة أن يضع ثبتاً بالوفيات التي وردت عند الذهبي، فيسردها كما هي مقدماً لها بعبارة: «الذين ذكر الذهبي وفاتهم في هذه السنة». ونقله للوفيات عن الذهبي لا يخلو من كثير من التحريف والتصحيف وتكرار نفس الأخطاء التي وردت عند الذهبي. كما أن تمسّكه بالنقل عن «تاريخ الإسلام» الذي يعتبره «أجلّ كتاب»[1] نقل عنه في النجوم الزاهرة جعله أحياناً يثبت وفاة شخص واحد في سنتين مختلفتين بالرغم من قناعته بخطأ الذهبي، كأن يقول مثلاً في أخبار سنة ٥٠١ هـ: «وفيها توفي تميم بن المعزّ بن باديس.. والصحيح أنه مات في القابلة حسب ما يأتي ذكره، وقد أثبت الذهبي وفاته في هذه السنة».

وحرص أبي المحاسن على تسجيل الوفيات في نهاية أخبار

---

(١) النجوم: ١٠/١٨٢.

كل سنة، على عادة كتاب الحوليات، يأتي في سياق ميله الواضح لكتابة التراجم[1] بحيث تقتصر أخبار بعض السنوات على التراجم وتغيب المادة التاريخية المتعلقة بالأحداث غياباً كاملاً.

خلاصة

خلاصة القول أن تاريخ أبي المحاسن في هذا القسم لا يقدّم فائدة كبيرة للمشتغلين به نظراً لسرعته والاجتزاء فيه والأخطاء الكثيرة التي تشوب مادته. وإذا جاز القول أن الطريقة النقلية التي اتبعها مؤرخو المدرسة المصرية في القرن التاسع الهجري قد عادت بفائدة كبيرة إذ حفظت بفضلها كتب مفقودة أصولها، فإن هذا الحكم ينطبق على البعض من أولئك المؤرخين ولا ينطبق على البعض الآخر، ومنه أبو المحاسن؛ ذلك أن الحوليات والمراجع التي نقل عنها أبو المحاسن موجودة لدينا الآن، ومعظمها نشر نشراً علمياً محققاً. فالباحث في تاريخ مصر الإسلامية يستطيع أن يرجع الآن مباشرة إلى «فتوح مصر» لابن عبد الحكم، و«ولاة مصر وقضاتها» للكندي، «والمنتظم» لابن الجوزي، «ومرآة الزمان» لابن قزأوغلي، والذيل على المرآة لليونيني، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، و«سيرة صلاح الدين» لابن شداد، و«الروضتين» لأبي شامة وغيرها من المصادر والمراجع التي

---

(١) وقد صنّف لذلك كتابه في التراجم «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» ليكون ذيلاً على «الوافي بالوفيات» للصفدي.

نقل عنها أبو المحاسن، هذا بالإضافة إلى التواريخ العامة الأخرى كالطبري والمسعودي وابن الأثير وغيرهم.

أما فيما يختصّ ببعض المصادر التاريخية الهامة التي فقدت أصولها كلياً أو جزئياً مثل تواريخ كل من المسبّحي وابن ميسّر وابن المأمون وابن الطوير القيسراني، أو تلك التي تختصّ بالخطط مثل خطط كل من الكندي والقضاعي والجوّاني وابن زولاق وابن عبد الظاهر وابن المتوّج، نقول إن الفضل في حفظ جزء كبير من تلك المصادر إنما يعود بالدرجة الأولى إلى شيخ المؤرخين المصريين تقيّ الدين المقريزي، وبالدرجة الثانية إلى بعض المؤرخين والأدباء الآخرين أمثال القلقشندي والنويري والسيوطي[1].

وبعد فإن التقييم والملاحظات التي سجلناها على أبي المحاسن في هذا القسم من تاريخه إنما هي خاصة بهذا القسم فقط ولا تنطبق على القسم الآخر المتعلق بعصر المماليك، بحيث إنه إذا كان القسم الأول قد جاء عادياً أو دون المستوى العادي في بعض الأحيان، وجاز للسخاوي أن يرمي أبا المحاسن «بالوهم الكبير... والخلط الغزير... والسقط في الأنساب... والتصحيف والتحريف... والتكرير، وذكره في الحوادث ما لم

---

(١) انظر زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، ص ٩٩.
ومحمد عبد الله عنان: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، ص ٣١ - ٤٤.
وأيمن فؤاد السيد: مقدماته لكل من «أخبار مصر» للمسبّحي وابن ميسّر وابن المأمون.

يتّفق»[1] فإن القسم الثاني من تاريخه يرتفع بأبي المحاسن دفعة واحدة إلى درجة كبار المؤرخين لمصر المملوكية، وإلى درجة المؤرخ الأول بلا منازع لعصر الجراكسة، حتى إن السخاوي اعترف له بذلك فقال: إنه «بارع في أحوال الترك ومناصبهم وغالب أحوالهم منفرد بذلك»[2] وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في القسم الآتي من هذا الفصل.

المادة التاريخية ـ المنهج والمضمون

المرحلة الثانية منذ بداية عصر المماليك إلى سنة ٨٧٢هـ

حافظ ابن تغري بردي في تاريخه لهذه المرحلة على منهجه السابق وهو المنهج الحولي وعلى خطته في تقسيم المادة التاريخية إلى قسمين: ترجمة السلطان وأحداث عهده بشكل تفصيلي، ثم تناول أحداث سنيّ حكمه كل سنة على حدة.

أ ـ المؤرخ المتمكن من مادته التاريخية:

وأول ما نلاحظه في هذا القسم من تاريخ أبي المحاسن هو تمكّنه من مادته التاريخية التي يسجلها. فلم يعد المؤرخ مجرّد ناقل عن غيره، بل ظهر كمؤرخ واسع المعرفة يستقي مادته من مصادرها

---

(١) الضوء اللامع: ١٠/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

(٢) المصدر نفسه.

الأصلية، ويناقش الروايات مناقشة الخبير بموضوعه الواثق من نفسه، ويقيم آراءه على أسس منطقية ودراية ببواطن الأمور ومعرفة بروح العصر[1].

وأبو المحاسن هنا يبدو كفرس أصيل يجول في ميدانه الخاص الذي اعتاد عليه وخبره: فهو ابن الطبقة المملوكية الحاكمة، وقريب من السلاطين وأبنائهم وحواشيهم، وعلى صلة مباشرة بكبار موظفي جهاز الدولة من عسكريين ومدنيين، أرباب سيف وأرباب قلم؛ لذلك فإنه يؤرخ للأحداث من داخلها وينقل عن أبطالها وشهودها أو المتصلين بها بشكل أو بآخر. فنحن نراه يقدم رواياته في كثير من الأحيان بعبارات إسناد مباشر، كأن يقول: «حدثني غير واحد من حواشي الأسياد وأولاد السلاطين»[2] أو أن يقول: «قال الوالد فيما حكاه بعد ذلك لمماليكه وحواشيه»[3] ونحو ذلك، هذا بالإضافة إلى مشاهداته الخاصة ومعايشته للأحداث.

وتكتسب كتابات أبي المحاسن قيمتها التاريخية الكبيرة من كونه على معرفة أكثر من غيره من مؤرخي هذا العصر بأحوال المماليك. وهذا كثيراً ما يرد على لسانه في أكثر من موضع من

---

(١) انظر محمود إسماعيل عبد الرازق: منهج المؤرخ ابن تغري بردي في كتابه النجوم الزاهرة، محاضرة ضمن كتاب: المؤرخ ابن تغري بردي، ص ١٠٩ ـ ١٢٢.

(٢) النجوم: ١٢/٥٧.

(٣) النجوم: ١١/٣٦٩ ـ وانظر أيضاً عرضه الرائع لغزوة قبرس سنة ٨٢٩هـ وما حدث فيها من انتصارات وعودة المجاهدين بعد أسر ملك قبرس واستقبال السلطان وأهل القاهرة لهم: النجوم ١٤/٢٩٢ ـ ٣٠٦.

كتابيه النجوم الزاهرة وحوادث الدهور. ونحن نراه يحاجج أساتذته الذين أخذ عنهم علم التاريخ، وعلى رأسهم المقريزي والعيني وابن حجر. وبنوع من التهذيب يحاول التماس العذر لهم في بعض أخطائهم التي تصيّدها بكونهم بعيدين عن السلطة وأجوائها الخاصة أو لعدم معرفتهم لغة الأتراك وأحوالهم الخاصة.

فهو في معرض نقده للمقريزي بصدد ترجمته للظاهر ططر[1] يقول: «غير أني أعذره فيما نقل، فإنه (أي المقريزي) كان بمعزل عن الدولة وينقل أخبار الأتراك عن الآحاد، فكان يقع له من هذا وأشباهه أوهام كثيرة، نبّهته على كثير منها فأصلحها معتمداً على قولي، وها هي مصلوحة بخطه في مظنّات الأتراك وأسمائهم ووقائعهم»[2].

ويعلّق أبو المحاسن على النقد الذي يوجهه المقريزي للسلطان برسباي (٨٢٤ ـ ٨٤١هـ) بقوله: «... غير أن الشيخ تقيّ الدين المقريزي، رحمه الله، كان له انحرافات معروفة عنه، وهو معذور في ذلك، فإنه أحد من أدركنا من أرباب الكمالات في فنّه ومؤرخ زمانه... ومع هذا كله كان مبعوداً في الدولة لا يدنيه السلطان، مع حسن محاضرته وحلو منادمته. على أن الملك الظاهر برقوق كان قرّبه ونادمه وولّاه حسبة[3] القاهرة في أواخر دولته.

---

(١) حكم حوالى ثلاثة أشهر من سنة ٨٢٤هـ.

(٢) النجوم: ١٤/ ٢٠٠.

(٣) الحسبة: من وظائف الدولة الإسلامية على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وصاحب هذه الوظيفة ـ أي المحتسب ـ ينظر في أحوال =

ومات الملك الظاهر فلم يمش حاله على من جاء بعده من الملوك، وأبعدوه من غير إحسان، فأخذ هو في ضبط مساوئهم وخبائثهم»[1].

ويشير إلى خطأ ابن حجر العسقلاني في نسبة السلطان برسباي بالدقماقي (أي أنه عتيق الأمير دقماق) بقوله: «وهو معذور فيما نقله لبعده عن معرفة اللغة التركية ومداخلة الأتراك.. وقد وقفت على هذه المقالة في حياته على خطه، ولم أعلم أن الخط خطه، فإنه كان رحمه الله يكتب ألواناً، وكتبت على حاشية الكتاب وبيّنت خطأه، وأنا أظن أن الخط خط ابن قاضي شهبة[2]، وعاد الكتاب إلى أن وقع في يد قاضي القضاة ابن حجر، فنظر إلى خطي وعرفه، واعترف بأنه وهم في ذلك»[3].

وفي تعليقه على ما ذكر المقريزي وابن خطيب الناصرية[4] حول اسم الظاهر برقوق يقول: «والقولان ليسا بشيء، وإن كان

= المكاييل والموازين والسوق وأصحاب الحرف والصناعات وغير ذلك مما يتعلّق بمعايش الناس. ـ انظر خطط المقريزي: ١/٤٦٣ ـ ٤٦٤؛ وصبح الأعشى: ٣/٤٨٣ و ٤/٣٧ و ٥/٤٥١.

(١) النجوم: ١٥/٨٩.

(٢) هو أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي الدمشقي المعروف بابن قاضي شهبة. فقيه الشام في عصره ومؤرخها وعالمها. توفي سنة ٨٥١هـ. (الأعلام: ٢/٦١).

(٣) النجوم: ١٤/٢٤٣.

(٤) هو علي بن محمد الحلبي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٣هـ. كتب تاريخاً لحلب ذيلاً على تاريخ ابن العديم.

النُّقلة لهذا الخبر ثقات في أنفسهم فإنهم ضعفاء في الأتراك وأسمائهم وما يتعلق بهم لا يرجع إلى قولهم فيها، والأصحّ أنه من يوم ولد اسمه برقوق، كما سنبيّنه[1]. . . »

ب ـ مؤرخ الأرستقراطية العسكرية الحاكمة:

ولقد استطاع أبو المحاسن ـ بفضل اطلاعه الواسع على أحوال المماليك وأمرائهم وسلاطينهم ـ أن يقدّم لنا عرضاً دقيقاً بارعاً لتاريخ الأرستقراطية العسكرية الحاكمة وصراعها على السلطة، كما كشف عن الحياة الاجتماعية لتلك الطائفة، فأفرد أسفاراً طويلة وصف فيها المواكب السلطانية، ومراسم استقبال الوفود، والرسوم المتبعة في الاحتفالات وتقاليد الإنعام بالرتب. وألقى الضوء على حياة السلاطين والأمراء الخاصة ومظاهر لهوهم وتسليتهم، بل تغلغل إلى قصورهم فكشف النقاب عن حياتهم مع الجواري والغلمان والمهرجين، جنباً إلى جنب مع أمسياتهم الوقورة مع الفقهاء والأدباء والعلماء، إلى غير ذلك من المعلومات ذات الطرافة والجدّة والأهمية في تصوير الحياة الاجتماعية لتلك الطبقة.

ولا نحسبنّ أن انتماء أبي المحاسن إلى فئة المماليك وإلى الأتراك الجراكسة قد جعله يغضّ النظر عن مساوىء حكامهم وتسلّط مماليكهم، بل إنه في مواضع كثيرة من النجوم الزاهرة وحوادث الدهور يسجّل فساد المماليك وظلمهم «لقلّة دينهم وعظم

---

(١) النجوم: ١١/٢٢٤.

جبروتهم» كما يسجّل فسق أمرائهم وضحالة معرفتهم وتهافتهم على جمع المال سواء لديهم أكان ذلك من حلال أو حرام.

إن المماليك الذين شكلوا في بداية أمرهم رافعة تاريخية هامة لصمود المنطقة في وجه الغزو الخارجي ولإعادة تكوين السلطة الإسلامية المركزية (القسم الأكبر من دولة المماليك البحرية) أصبحوا في أواخر أيامهم (القسم الأكبر من دولة المماليك البرجية الجراكسة) عبئاً كبيراً على المسلمين وسيفاً مسلطاً على رقاب المصريين يسومونهم ألوان القهر والعذاب في ظل وضع اقتصادي منهار وضرائب تعسّفية لا حصر لها إلى جانب النوازل المتواترة من أوبئة وطواعين وزلازل وجفاف، حتى حقّ للمقريزي أن يقول: «وقد نزل بالناس من المماليك بلاء لا يوصف ما بين نهب وقتل وسجن وسبي، بحيث لو ملك الفرنج ما زادوا في الفساد على ما فعله المماليك»[1] بحيث أصبحوا سلطة تبطش ولا تحمي، تستغل ولا ترعى، وتبدد الأموال بدون طائل. ولم يقتصر البلاء والانهيار على المدن بل امتد ليشمل النواحي والأرياف، فأحصى كتّاب ديوان الجيش في شهري رجب وشعبان من سنة ٨٣٧هـ قرى أرض مصر العامرة كلها، قبليها وبحريها، فكانت ألفين ومائة وسبعين قرية. وقد ذكر المسبّحي في تاريخه أنها كانت في القرن الرابع الهجري عشرة آلاف قرية عامرة. ويعلّق أبو المحاسن على هذا بقوله: «فانظر إلى تفاوت ما بين الزمنين، مع أمن هذا الزمان

---

(١) خطط المقريزي: ٢/٢٣٧.

وكثرة فتن ذلك الزمان؛ غير أن السبب معروف والسكات أجمل»[1].

ج ـ فساد النظام المملوكي وتسلّط المماليك الأجلاب:

ويقدّم لنا أبو المحاسن وصفاً دقيقاً وأميناً لفساد النظام المملوكي في قمته (السلاطين والأمراء) وفي قاعدته (الأجناد والمماليك الأجلاب). وبلغ هذا الفساد قمته مع التواطؤ الضمني والمعلن بين الطرفين.

فهو يسجّل مدى ما وصل إليه حال المملكة في عهد السلطان جقمق من عجز في الأموال وعجز في الاستعدادات العسكرية... «وذلك بسبب إنفاقه المال على النسوة والتراكمين وما أشبه ذلك»، كما يسجّل أيضاً أن كل ما وقع بعد موته من الفتن والشرور واضطراب الدولة والمملكة على ولده إنما هو لقلة الأموال ونفاد الحواصل. ثم يختم ترجمته له بقوله: «ولم أرد بذكر ذلك التعصب ولا الحط على الظاهر، لكن ما قلته لا يخفى على من له أدنى معقول»[2].

ويصوّر لنا أبو المحاسن ذلك البلاء العظيم الذي حلّ بالمصريين لوقوعهم ما بين مطرقة فساد المماليك وسندان ضعف السلاطين وتواطوئهم فيقول مثلاً:

«.. وفرغت سنة ٨٥٩ هـ وقد قوي أمر المماليك

---

(١) النجوم: ١٥/٤١.

(٢) حوادث الدهور: ١٧٥ ـ ١٧٦.

الأجلاب. . . واستهلت سنة ٨٦٠ هـ، فلما كان يوم الاثنين خامس المحرم نزلت المماليك الأجلاب من الأطباق وقصدوا بيت الوزير فرج بن النحّال لينهبوا ما فيه. وكأنه أحسّ بذلك وشال ما كان في بيته. فلما دخلوا البيت لم يجدوا فيه ما يأخذونه، فمالوا على من هو ساكن بجوار بيت فرج المذكور فنهبوهم بحيث إنهم أخذوا غالب متاع الناس. . . . ومن ثمَّ دخل في قلوب الناس من المماليك الأجلاب من الرجيف والرعب أمر لا مزيد عليه، لعلمهم أنهم مهما فعلوا جاز لهم، وأن السلطان لا يقوم بناصر من قهر منهم. . . .
وفي يوم الأربعاء ثالث عشرين شهر رمضان نودي بالقاهرة من قبل السلطان بعدم تعرّض المماليك الأجلاب إلى الناس والباعة والتجّار، فكانت هذه المناداة كضرب رباب أو كطنين ذباب. واستمروا على ما هم عليه من أخذ أموال الناس والظلم والعنف حتى غلت الأسعار في سائر الأشياء. . وصاروا يخرجون إلى ظواهر القاهرة ويأخذون ما يجدون من الشعير والتبن والدريس بأبخس الأثمان إن أعطوا ثمناً، وإن شاؤوا أخذوه بلا ثمن. . . . ثم تزايد أمرهم. . . وهذا أول أمرهم، وما سيأتي فأهول. . . . ». وفي سنة ٨٦١ هـ ثار المماليك الأجلاب يريدون قبض جوامكهم بشروط وضعوها. ولما تأخر السلطان عن ذلك هاجموا القصر ورجموا من فيه بالحجارة بمن فيهم السلطان، واضطر السلطان أخيراً إلى النزول عند طلباتهم. قال أبو المحاسن: «وهذا هو الاحتمال الذي يؤدي إلى قلّة المروءة، فإنه لو أراد لفعل بهم ما شاء، غير أنه كما ورد: حبّك للمرء يعمي ويصمّ». . . . «وفرغت

سنة ٨٦٢ هـ وقد انحلّ أمر حكام الديار المصرية، أرباب الشرع الشريف والسياسة أيضاً، لعظم شوكة المماليك الأجلاب. وصار من له حق عند كائن من كان من الناس قصد مملوكاً من المماليك الأجلاب في تخليص حقّه، فما هو إلا أن أعلم ذلك المملوك بقصده خلص من غريمه في الحال، فإن هؤلاء المماليك صاروا في أبواب أعيانهم شكل رأس نوبة ونقباء، ولبعضهم دوادار، فيرسل خلف ذلك الرجل المطلوب ويأمره بإعطاء حق ذلك المدّعي ـ حقاً كان أو باطلاً ـ بعد أن يهدده بالضرب والنكال، فإن أجاب وإلا ضربه في الحال ونكل به. وعلم بذلك كل أحد، فصار كل أحد يستعين بهم في قضاء حوائجه. وترك الناس الحكام، فقوي أمر الأجلاب، وضعفت شوكة الحكام، وتلاشى أمرهم إلى الغاية والنهاية». . . «وفي شهر رمضان من سنة ٨٦٣ هـ نهبت العبيد والمماليك الأجلاب النسوة اللاتي حضرن صلاة الجمعة بجامع عمرو بن العاص بمصر القديمة، وأفحشوا في ذلك إلى الغاية؛ وكل مفعول جائز». . . . «ثم في أول شهر ربيع الآخر سنة ٨٦٤ هـ ظهر الطاعون بمدينة بلبيس وخانقاه سرياقوس من ضواحي القاهرة. . . وتخوّف الناس من مجيء الطاعون إلى القاهرة، هذا مع ما الناس فيه من جهد البلاء من غلوّ الأسعار وظلم المماليك الأجلاب الذي خرج عن الحدّ، وعدم الأمن، وكثرة المخاوف في الأزقة والشوارع، بحيث أن الشخص صار لا يقدر على خروجه من داره بعد أذان عشاء الآخرة، حتى ولا لصلاة الجماعة ولو كان جار المسجد. وإن أذّن مؤذن العشاء والشخص خارج عن داره هرول

في مشيه وأسرع لئلا تغلق عليه الدروب التي عمرتها رؤساء كل حارة خوفاً على بيوتهم من المناسر والحرامية، لأن والي القاهرة خير بك القصروي حطَّ عنه أمور الناس وانعكف على ما هو عليه من المفاسد. وسببه أنه علم أن الذي يتعبّث على الناس أو يسرق إنما هو من المماليك الأجلاب أو من أتباعهم، وعلم مع ذلك ميل السلطان إلى الأجلاب. واتّفق بعد ذلك كثرة السراق وفتح البيوت وهجم المناسر على الحارات. وكلّمه السلطان في ذلك بكلام خشن ووبخّه في الملأ، وكاد أن يفتك به، فأوهم الوالي السلطان ـ بالتلويح في كلامه ـ أن الذي يفعل ذلك إنما هو المماليك الأجلاب. وكان الذي لوّحه الوالي إلى السلطان قوله: يا مولانا السلطان، أنا مالي شغل ولا حكم على من يلبس طاقية ـ يعني المماليك ـ وما حكمي إلا على العوام والحرامية... فسكت السلطان، ولم يكلمه بعد ذلك إلا في غير هذا المعنى، فوجد الوالي بذلك مندوحة لسائر أغراضه، وحطَّ عنه واستراح، وانحلّ النظام، وضاعت حقوق الناس، وأخذ كل مفسد يتزيّا بزيّ الجند ويفعل ما أراده، وصار الوالي هو كبير الحرامية. ولا قوّة إلا بالله»[1].

ولقد بلغ من سوء تدبير السلاطين ومجاهرتهم بمخالفة

---

(١) انظر النجوم: ١٦/٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١١٤، ١٣٢ ـ وما أوردناه هنا مأخوذ باختصار عما أورده أبو المحاسن في الصفحات السابقة المذكورة. وقد أثبتنا في ملاحق هذا الكتاب هذه النصوص بأوسع مما هنا فلتنظر هناك.

الشرع أن عيّن السلطان الأشرف برسباي في سنة ٨٤١ هـ محتسباً على القاهرة «ليس بمسلم ولا يخاف الله» على حدّ تعبير السلطان نفسه، وذلك بهدف إجبار النساء على عدم الخروج إلى الطرقات ظناً من السلطان أنه بمنعهنّ من الخروج إنما يرتفع الطاعون الذي حلّ بالبلاد في تلك السنة بسبب الفواحش والزنا على حدّ زعمه[1].

ويعلق أبو المحاسن على ذلك بقوله: «قلت: كل ذلك لعدم أهلية الحكام، واستحسان الولاة على الخواطىء؛ وإلا فالحرّة معروفة ولو كانت في الخمّارة، والفاجرة معروفة ولو كانت في البيت الحرام. ولا يخفى ذلك على الذوق السليم... وتحكّم مثل هذا الجاهل في المسلمين الذي هو من مقولة من قال:

ولو شاء ربُّك لخصَّهم بثلاثةٍ قرونٍ وأذناب وشَقِّ حوافرِ

وهكذا يطالعنا أبو المحاسن في كتابيه: حوادث الدهور والنجوم الزاهرة ـ في القسم المعاصر للمؤلف ـ بشهادات متوالية حيّة وأمينة على أحوال عصره.

د ـ فساد النظام القضائي والصراع بين المتعممين والمماليك.

وأشار أبو المحاسن إشارات واضحة إلى الفساد الذي داخل القضاة والفقهاء والمتعممين وتوليهم الوظائف الدينية كالقضاء والحسبة ونظر الأوقاف بالسعي والبذل، ويعيب عليهم أخذ الرشوة والبراطيل وأكل أموال اليتامى. ويورد على لسان السلطان قايتباي

---

(١) انظر النجوم: ١٥/٩٣ ـ والقسم الثاني من هذا الكتاب.

عندما عزل قاضي قضاة الشافعية بدر الدين أبا السعادات البلقيني في أول سنة من سلطنته، وما كان من رفضه لجميع المرشحين لشغل هذه الوظيفة، قوله: أريد قاضياً من غير رشوة[1].

وفي ظل ذلك الفساد والإفساد الشاملين، كان هنالك صراع يشتد يوماً بعد يوم بين الفقهاء والمتعممين والمماليك. ففي ترجمته للأمير الكبير سيف الدين جارقطلو أتابك العساكر بالديار المصرية المتوفى سنة ٨٣٧ هـ يقول أبو المحاسن: «وكان إذا جلس قاضي القضاة بدر الدين العيني عند السلطان في ليالي الجمعة، وأخذ في قراءة شيء من التواريخ، ينتقل مما هو فيه إلى شيء من الوعظيات، ويأخذ في التشديد على شُرّاب الخمر وما أشبه ذلك ويبالغ في حقهم، والسلطان الأشرف برسباي يهوّل الأمر ويستغفر. فإذا زاد عن الحدّ يقول جارقطلو: يا قاضي، ما تذكر إلا شَرَبة الخمر وتبالغ في حقهم بأنواع العذاب؟ ليش ما تذكر القضاة وأخذهم الرشوة والبراطيل وأموال الأيتام؟»[2]

وقد اتخذ هذا الشعور المتبادل بين أفراد الطبقتين طابع العنف. ففي سنوات ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٠ هـ يشير أبو المحاسن إلى ما قام به المماليك الأجلاب من منع المتعممين من ركوب الخيل والبغال والحمير، ما عدا كبار رجال الدولة، وإلحاحهم على السلطان في طلب إقطاعات الفقهاء والمتعممين،

---

(١) حوادث الدهور: ٥٣٣.

(٢) النجوم: ١٥/١٨٩.

بل وتعذّيهم عليهم بالضرب وأخذ خيولهم . . . «فلم يبق في القاهرة متعمّم إلا وتحاشى ركوب الخيل»[1].

هـ ـ الحيدة والموضوعية والجرأة في إبداء الرأي.

وفي عرضه الدقيق المدهش لأحوال المماليك الجراكسة ودولتهم وملوكهم يتحلّى أبو المحاسن بقدر كبير من الحيدة والموضوعية، وبجرأة واضحة على قول الحقيقة وإبداء الرأي بعيداً عن الاعتبارات الشخصية.

فبالرغم من أن الناصر فرج بن برقوق صادر أملاك أبيه فإنه ينبري للدفاع عنه، فيدفع عنه مظنّة تخلّصه من أبيه الظاهر برقوق بدسّ السمّ له. كما يدافع عن قتله لعدد كبير من الأمراء بأنه «ما قتل أحداً من الظاهرية ولا غيرهم حتى ركب عليه وآذاه غير مرّة وهو يعفو عنه» وينهي بقوله: «ولم أرد بما قلته التعصّب للملك الناصر، فإنه أخذ مالنا وجميع موجود الوالد وتركنا فقراء ـ يعلم ذلك كل أحد ـ غير أن الحق يقال على أي وجه كان»[2].

وهو ينبري للمقريزي في نقده للظاهر ططر بالرغم من أنه لم يكن بين الظاهر ططر ووالده مودّة. وفي هذا الصدد يقول: «وإنه ـ أي الظاهر ططر ـ كان يغضّ من الوالد كونه قبض على بعض

---

(١) انظر على سبيل المثال: النجوم: ١٥/٤١٨، وأخبار السنوات المذكورة أعلاه في الجزأين الخامس عشر والسادس عشر من النجوم.

(٢) النجوم: ١٣/١٥٠.

أقاربه وخشداشيته بأمر الملك الناصر فرج في ولايته الثانية على دمشق. غير أن الحق يقال على أي وجه كان»[1].

وعلى الرغم من دفاعه عن المؤيد شيخ (٨١٥ ـ ٨٢٤ هـ) وتصدّيه لكل ما قاله عنه المقريزي، إلا أنه يعيب عليه أخذ باب مدرسة السلطان حسن والتنّور الذي كان بها ووضعهما في جامعه. ويعلّق على هذا التصرّف بقسوة فيقول: «.. ففي ذلك نقص مروءة وقلّة أدب من جهات عديدة»[2].

وقد نال أبو المحاسن في عهد السلطان جقمق (٨٤٢ ـ ٨٥٧ هـ) جاهاً ونفوذاً كبيرين، إلا أن الترجمة التي أوردها له في النجوم وحوادث الدهور تعتبر دليلاً واضحاً على مدى استقلاله في الرأي وتوخيّه قول الحق. فبعد أن يذكر عنه أنه «أصلح من ولي ملك مصر من طائفته في أمر الدين والتقوى» وأنه «كان له اشتغال في العلم.. ويقتني الكتب النفيسة...»[3] إلا أنه يسجّل ما وصلت إليه حال المملكة في أيامه من عجز في الأموال وعجز في الاستعدادات العسكرية وذلك بسبب إنفاقه المال على النسوة والتراكمين وما أشبه ذلك. ثم يختم ترجمته بقوله: «ولم أرد بذكر ذلك التعصّب والحطّ على الظاهر، ولكن ما قلته لا يخفى على من له أدنى معقول»[4].

---

(١) النجوم: ١٤/٢٠٧.

(٢) النجوم: ١٤/٤٣.

(٣) النجوم: ١٥/٤٥٨.

(٤) حوادث الدهور: ١٧٥ ـ ١٧٦.

كما تتضح حيدته وموضوعيته في ترجمته للظاهر خشقدم (٨٦٥ ـ ٨٧٢ هـ) بقوله: «وكان يميل إلى جمع المال من أي وجه كان جمعه، وله في ذلك أعذار كثيرة مقبولة وغير مقبولة. وأنا ممّن هو بين النوعين: لم يطرقني شرُّه ولا أمطرني خيره، غير أنه كان معظماً لي وكلامي عنده مقبول وحوائجي عنده مقضيّة. وما قلته فيه فهو على الإنصاف»[1]. ويقول عنه في حوادث الدهور: «ولم يتأسّف الناس لموته، وشحّوا عليه بالدموع، لكثرة مساوىء مماليكه لا بغضاً فيه، فإنه كانت محاسنه أكثر من مساويه».

وجرأة أبي المحاسن في قول الحقيقة دون مواربة سببت له في بعض الأحيان المتاعب والشدائد. ففي ترجمته للأمير الكبير يشبك السودوني المعروف بالمشدّ يصفه بقلّة الدين وبالطمع مع حدّة زائدة وشراسة في الخلق وظلم زائد على حواشيه[2]. وعلى هامش مخطوطة حوادث الدهور (نسخة لندن) نجد ناسخ المخطوطة يعلّق مقابل ترجمة الأمير يشبك السودوني بأن هذا النقد الشديد الذي وجهه أبو المحاسن لهذا الأمير في ترجمته له كان سبباً في ضربه إياه بالمقارع[3].

---

(١) النجوم: ١٦/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) النجوم: ١٥/٥١٠ ـ ٥١١.

(٣) النجوم الزاهرة، طبعه كاليفورنيا، الجزء السابع، مقدمة وليم بوبر. ـ والمفترض أن نفهم من ذلك أن أبا المحاسن قد وجّه مثل هذا النقد الشديد للأمير يشبك في حياته، وليس فقط في ترجمته له بعد وفاته. وكان يشبك السودوني قد خلف الأمير أقبغا التمرازي، زوج أخت أبي =

و ـ الجهاز الإداري المملوكي والنظم الإدارية والعسكرية:

وإلى جانب ما قدمه أبو المحاسن في تاريخه من وصف دقيق لأحداث عصره، ومن تراجم للسلاطين والأعيان والأمراء على جانب كبير من المعرفة والدراية بأوضاعهم وشخصياتهم، فإنه قدّم لنا صورة متكاملة عن الجهاز المملوكي بسلاطينه وأمرائه وقضاته وموظفيه، فضلاً عن النظم العسكرية والإدارية والمالية ولوائح الرتب والانعامات، وحكام الإيالات والثغور والمدن. وفي جميع ذلك كان أبو المحاسن يتابع ما يستجد من تعديل أو تغيير أو تبديل في هذه النظم بدقة وعناية، كأن يشير أحياناً إلى ما يستجدّه بعض السلاطين من وظائف أو ما يستحدثه من مراسم، أو يشير إلى أن هذه الوظيفة التي يذكرها في الوقت الذي يؤرخ له إنما بطلت في أيامه أو أن رتبتها انحطّت أو ارتفعت، وإلى ما هنالك من الملاحظات الهامة التي تفيد المتتبّع لتطور أوضاع النظام الإداري والعسكري المملوكي وارتباط أوضاع هذا النظام بالصراعات المختلفة وحركة مراكز النفوذ في الدولة والأحوال الاقتصادية في البلاد.

والملاحظ أن الذين أرّخوا للنظام الإداري والعسكري المملوكي كانوا في الغالب على صلة بدرجة أو بأخرى بمؤسستي القضاء وديوان الإنشاء نظراً لما كانت تتمتع به هاتين المؤسستين من

= المحاسن شقراء، في الأتابكية الكبرى. وقد أخذ إقطاع أقبغا التمرازي وصار بينه وبين عائلة التمرازي نزاع على مستحق أيتام أقبغا في الإقطاع المذكور.

قدرة على الإشراف على جميع مؤسسات الإدارة والحكم في البلاد، وهذا ما نجده على سبيل المثال في العرض التاريخي الرائع الذي قدّمه القلقشندي في صبح الأعشى للنظام الإداري المملوكي بمؤسساته وموظفيه ومراتبه والتغييرات التي كانت تطرأ عليه من وقت إلى آخر.

وبالرغم من عدم اشتغال أبي المحاسن بالدواوين فإنه استطاع أن يتتبّع بدقّة ومعرفة تلك الأوضاع، وذلك بفضل علاقته الطيّبة بالسلاطين والأمراء وبفضل صداقاته الخاصة لرؤساء تلك الدواوين بحيث سهّلت له تلك العلاقات الاطلاع على أرشيفات الدولة وسجلاتها وترتيباتها.

وهكذا فإنه كثيراً ما يلتفت إلى تقديم صورة كاملة عن جهاز الحكم والإدارة وأرباب الوظائف في بداية بعض السنوات، فيقول مثلاً: «ويحسن ببالي أن أذكر في أول هذه السنة جميع أسماء أرباب الوظائف بالديار المصرية وغيرها، ليُعلم بذلك فيما يأتي كيف تقلبات الدهر وتغيير الدول»[1] ثم يسمّي جميع أولئك ويذكر وظيفة كل واحد منهم.

وفي ترجمته لبعض السلاطين يورد ثبتاً بجميع الوظائف التي كانت في أيامه كما يورد كشفاً مفصلاً بأسماء جميع من تولوا تلك الوظائف على امتداد حكم ذلك السلطان. ففي ترجمته للظاهر جقمق الذي حكم حوالى خمس عشرة سنة يذكر جميع من عاصر

---

(١) النجوم: ١٥/٤٥٠.

هذا السلطان من الخلفاء؛ ثم يذكر قضاته بالديار المصرية: من شافعية وحنفية ومالكية وحنابلة؛ ثم يذكر من ولي في أيامه الوظائف الكبرى: من الأتابكية الكبرى، وإمرة سلاح، وإمرة مجلس، والأمير آخورية الكبرى، ورأس نوبة النوب، وحجوبية الحجاب، والدوادارية الكبرى؛ ثم يذكر أعيان مباشري دولته: من كتّاب السرّ، ونظّار الجيش، والوزراء، ونظّار الخاص، والأستاداريّة؛ ثم يذكر أمراءه بمكة والمدينة؛ ثم يذكر نوّابه بالبلاد الشامية: في دمشق، وحلب، وطرابلس، وحماة، وصفد، وغزّة، والكرك[1].

ز ـ تقويم النيل

عني أبو المحاسن عناية زائدة بتسجيل تقلبات النيل من نقص وفيضان منذ الفتح الإسلامي سنة ٢٠ هـ عاماً فعاماً حتى سنة ٨٧٢ هـ. وهو يرصد لنا في كل عام أدنى مستوى وصلت إليه مياه النيل خلال أيام «التحاريق»، وأعلى مستوى وصلت إليه أيام الفيضان.

ولم يكن أبو المحاسن أول من ذكر في تاريخه تقلبات النيل وأحواله، فقد سبقه إلى ذلك عدد من المؤرخين مثل ابن عبد الحكم وابن زولاق وابن أيبك الدواداري والمقريزي، غير أن هؤلاء لم يتناولوا تقلبات النيل سوى في سنوات معدودة. أما أبو

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٥/٤٥٩ ـ ٤٦٤ ـ وانظر أيضاً الجزء ١٢/١١٥ ـ ١١٩ (سلطنة الظاهر برقوق الثانية) والجزء ١٦/٧٤ ـ ٧٦ (سلطنة الأشرف إينال) وقد أثبتنا النّص الأخير في القسم الثاني من هذا الكتاب لتكوين فكرة عن نظم الوظائف في أواخر العصر المملوكي.

المحاسن فقد ذكر لنا حال النيل على امتداد نيّف وثمانية قرون ونصف، سنةً إثر سنة دون انقطاع. ومن هذا الثبت الذي قدّمه نستطيع الحصول على جدول وافٍ عظيم الفائدة في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

أما مقياس النيل فهو عبارة عن عمود من الرخام الأبيض، مثمن الجوانب، مركّب في موضع يحصر فيه الماء عند انسيابه إليه. وهذا العمود مفصّل على اثنين وعشرين ذراعاً، كل ذراع مفصّل على أربعة وعشرين قسماً متساوية تعرف بالأصابع.

وقد تغيرّ مكان المقياس في العصور المختلفة، وإن كان المتفق عليه بين مؤرخي العرب أنه قد كان بمصر قبيل الفتح مقاييس كثيرة في بلدان مختلفة. فالمسعودي يقول مثلاً:

«ووضعت دلوكة العجوز ملكة مصر بعد فرعون مقياساً بأنصنا، ووضعت مقياساً آخر بإخميم. ووضعت الروم مقياساً بقصر الشمع».

ثم جاء الإسلام، وفتحت مصر والمقياس بمدينة مَنف.

ويذكر القلقشندي أن مكان المقياس بمنف كان معروفاً حتى عهده (القرن التاسع الهجري) فيقول: «وموضع المقياس بمنف إلى الآن معروف على القرب من الأهراء اليوسفية من جهة البلدة المعروفة بالبدرشين.

وبقي النيل بعد دخول العرب بمدة يقاس بمنف، ويدخل القيّاس إلى الفسطاط فينادي به.

ثم بنى عمرو بن العاص مقياساً بأسوان، وآخر بدندرة. وفي أيام معاوية بني مقياس ثالث بأنصنا. ولما ولي عبد العزيز بن مروان حكم مصر، واتخذ مدينة حلوان مقراً لحكمه، بنى بها مقياساً صغير الأذرع. كذلك بنى أسامة بن زيد التنوخي سنة ٩٧ هـ مقياساً في جزيرة الروضة. وفي سنة ٢٤٧ هـ بنى المتوكل مقياساً بجزيرة الروضة نفسها، وهذا المقياس استمر العمل به إلى عصرنا الحاضر.

وكان المتفق عليه في تاريخ مصر الإسلامية أن يحتفل بوفاء النيل إذا بلغ مستوى الماء فيه ستة عشر أو سبعة عشر ذراعاً. ويعتبر النيل مقصراً إذا قلّ عن الرقم الأول، ويعتبر الفيضان خطراً إذا زاد عن الرقم الثاني. وفي هذا المعنى يقول الصلاح الصفدي:

قالوا علا نيل مصر في زيادته حتى لقد بلغ الأهرام حين طما
فقلت هذا عجيب في بلادكم أنْ ابن ستة عشر يبلغ الهرما

وكانت النصارى تتولى قياس النيل منذ الفتح العربي إلى زمن المتوكل، فعزلهم واختار له رجلاً مسلماً صالحاً يسمى عبد الله بن عبد السلام بن أبي الردّاد المؤدِّب؛ وأجرى عليه سليمان بن وهب صاحب خراج مصر يومئذ سبعة دنانير في كل شهر؛ وبقيت هذه الوظيفة في نسل هذا الرجل من بني الردّاد حتى القرن التاسع الهجري، كما يقرر ذلك السيوطي في حسن المحاضرة، والمقريزي في الخطط، والقلقشندي في صبح الأعشى.

وكان النيلُ إذا بلغ ستة عشر ذراعاً، وهو المعبَّر عنه بماء

السلطان، كُسر خليج القاهرة، ولكسره يوم مشهود، وهو يوم وفاء النيل. فإذا كُسر الخليج فتحت الترع، وانساب الماء إلى سائر الفروع والخلجان وغمر سائر المناطق، وعندئذ تستحق الجبايات والضرائب.

وكانت الحفلات التي تقام والمهرجانات التي تعقد ابتهاجاً وسروراً بوفاء النيل بالغة الحدّ الأقصى من الجمال والبهجة والروعة والأناقة. وكان يقام بهذه المناسبة موكبان: أحدهما لتخليق[1] المقياس عند وفاء النيل، والثاني لكسر الخليج، وبينهما ثلاثة أو أربعة أيام. وكانت الدولة كلها، خليفتها ووزراؤها وقضاتها وقوادها وفقهاؤها وشعراؤها وفنانوها وموسيقيوها وجميع فئات الشعب يشتركون في هذه المواكب الحافلة، فكانت بمثابة كرنفال سنوي تنتظره الأمة بكل فئاتها وطبقاتها.

وأرقام المقياس التي يوردها أبو المحاسن تحدّد لنا حركة النهر خلال العصور المختلفة. ويتضح منها أن مستوى النهر أيام التحاريق (أي الحد الأدنى لمستوى مياه النيل خلال السنة) يتردد بين

(١) أي تطييب عمود المقياس بالخلوق وخاصة الزعفران. وصفة ذلك في أيام الفاطميين أنه إذا وصل الموكب إلى المقياس، ينزل الخليفة ويتناول إناءً بيده ويذيب فيه الزعفران، ويتناوله صاحب بيت المال فيعطيه لابن أبي الرّداد متولي المقياس، فيلقي هذا بنفسه وهو بملابسه في فسقية المقياس، ويمسك بالعمود برجليه ويده اليسرى، ويخلّق المقياس بيده اليمنى. وبعد التخليق يعود الخليفة إلى حراقته (سفينة صغيرة أو مركب حربي صغير) التي تنقله إلى البرّ حيث يعود إلى القاهرة. ويكون في البحر ذلك اليوم نحو ألف مركب مشحونة بالناس للتفرّج وإظهار الفرح.

حوالى أربعة أذرع إلى سبعة أذرع، إلا في أحوال قليلة ينخفض فيها هذا المستوى أو يرتفع. وهذا المستوى يبلغ أيام الفيضان حوالى ستة عشر ذراعاً إلى تسعة عشر، وهو أعلى مستوى تبلغه مياه الفيضان، وهو يعتبر خطراً على الجسور والقرى والمزروعات لأنه يؤدي إلى استبحار مساحات كبيرة من الأرض المزروعة، وكان يعرف في تلك العصور باللجّة الكبرى[1].

وفي تسجيل بياناته الدقيقة والمتابعة عن تقلبات النيل خلال هذه القرون الطويلة رجع أبو المحاسن إلى من تقدّمه من المؤرخين الذين عنوا بأحوال النيل. ولكنه من غير شك استفاد إلى الحد الأقصى من الوثائق الرسمية التي كانت تحرر كل عام عند فيضان النيل أو وفائه. وقد كانت الدولة المصرية منذ عهد مبكر تعنى عناية خاصّة بحفظ المحررات والوثائق الرسمية، وخاصة في مؤسسة ديوان الإنشاء. وعلى سبيل المثال فقد استطاع القلقشندي في صبح الأعشى أن يورد لنا كمية هائلة من الوثائق المختلفة مستفيداً

---

(١) المتعارف عليه أن منسوب المياه اللازم لريّ الأراضي واستحقاق الجبايات (وفاء النيل) هو ستة عشر ذراعاً. على أن هذا المستوى اللازم كان يختلف من عصر إلى عصر وذلك بحسب وضع الجسور والترع وسلامتها، وكذلك بحسب الترسبات في قاع مجرى النيل. ففي بداية الفتح كان الوفاء وكسر الخليج يحصل عندما يبلغ النيل إصبعاً واحداً فوق خمسة عشر ذراعاً. وفي بعض الأوقات كان المنسوب اللازم لا يقلّ عن سبعة عشر ذراعاً. وبالتالي فإن المنسوب الخطر على الريّ والمزروعات كان يختلف من عصر إلى آخر؛ فهو في بعض الأحيان ستة عشر ذراعاً، في حين أنه في أوقات متأخرة لا يقل عن سبعة عشر ذراعاً وبضعة أصابع.

من أرشيف ديوان الإنشاء الذي عمل فيه فترة طويلة من الزمن. وقد انتهى إلينا من وثائق العصور المختلفة كمية كبيرة، ومنها بوزارة الأوقاف المصرية مئات وألوف.

وفي عصرنا الحديث استأنف مهمة أبي المحاسن في دراسة تقلبات النيل العلاّمة أمين سامي باشا (ت ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١ م) في كتابه «تقويم النيل». وقد عني بنوع خاص بتسجيل هذه التقلبات منذ الغزو الفرنسي لمصر سنة ١٧٩٨ م، ورجع في ذلك إلى مختلف الوثائق والتقارير الرسمية، هذا إلى جانب ما يقدمه لنا في كتابه من دراسات قيمة وافية عن أحوال النيل[1] العظيم الذي قال فيه هيرودوت: «مصر هبة النيل».

■ خلاصة ■

إن نشأة أبي المحاسن التي جمعت بين الارتباط بالطبقة الحاكمة التي ينتمي إليها، ودوام الاتصال بالسلاطين ورجال الدولة، والإحاطة بعلوم عصره الدينية والأدبية والتاريخية، فضلاً عما تيسّر له من معرفة عميقة باللغة التركية وأحوال الأتراك الخاصة، بالإضافة إلى إفادته الكبيرة من شيوخ المؤرخين في عصره، خاصة

---

(١) عن أحوال النيل، وأمر مقاييسه، والاحتفال بوفائه، والعلاقة بين فيضان النيل السنوي والأحوال الاقتصادية في مصر، انظر ما كتبه المقريزي في: الخطط، وإغاثة الأمة ـ والقلقشندي في: صبح الأعشى ـ والسيوطي في: حسن المحاضرة ـ وأمين سامي باشا في: تقويم النيل ـ هذا بالإضافة إلى ما ذكره ابن تغري بردي في الجزء الأول من النجوم الزاهرة.

ابن حجر والمقريزي والعيني، كل ذلك هيّأ لأبي المحاسن ـ في كتابته للتاريخ، وخاصة في تأريخه للفترة التي عاش أحداثها ـ القدرة على تفهّم روح العصر الذي عاش أحداثه، ومن ثم جاءت كتابته التاريخية صادقة إلى حدّ كبير. ويمكن القول إن أبا المحاسن كان مرآة عصره وما يحمل من تناقضات وصراعات.

وإن معرفة أبي المحاسن بدقائق أحوال الأتراك الجراكسة واختصاصه بهم جعل منه المؤرخ الأول لعصر سلاطينهم، وبهذا تفوّق على سائر أقرانه من المؤرخين في القرن التاسع الهجري، بحيث تعتبر كتاباته عن ذلك العصر المرجع الأساس لكل باحث ودارس في أحوال مصر العائدة لتلك الفترة.

وإذا كان أبو المحاسن تفوّق على سائر المؤرخين في هذه الناحية بالذات ـ أي تاريخ المماليك الجراكسة ـ فإنه كمؤرخ لمصر الإسلامية لم يستطع في تقديرنا أن يتفوّق على أستاذه المقريزي الذي يعتبر بحقّ شيخ المؤرخين المصريين في القرن التاسع الهجري، وذلك بفضل أعماله الموسوعية في تاريخ مصر (الخطط ـ اتعاظ الحنفا ـ المقفّى الكبير ـ السلوك) وبفضل ملكته كمؤرخ موهوب يعرف التحقيق والتدقيق ويمزج التاريخ السياسي بالتاريخ الحضاري، ويضع تاريخ مصر في إطار التاريخ الإسلامي والتاريخ العالمي.

ونريد هنا أن نتوقف قليلاً أمام النقد الذي كان يوجهه أبو المحاسن إلى أستاذه المقريزي لنسجّل عليه بعض الملاحظات:

فبالرغم من عبارات المديح التي كان يكيلها أبو المحاسن

للمقريزي وتقديره الكبير له، فإنه يستعمل أحياناً في حقّه عبارات غير لائقة عندما يتصيّد لديه بعض الأخطاء المتعلقة بهذا السلطان أو ذاك من سلاطين الجراكسة. فهو يعلّق على الأخطاء التي أوردها المقريزي في ترجمته للظاهر ططر بقوله: «هذا هو الخُباط[1] بعينه... فإن هذا القول يُستحيا من ذكره... وهذا القول لم يقله غيره...». أو قوله بعد ذلك: «... فهذا القول لا يقوله إلا من ليس له خبرة بقواعد السلاطين ولا يعرف ما الملوك عليه بالكلّية...».

وإذا كنّا نعترف لأبي المحاسن بسعة اطلاعه على أحوال سلاطين المماليك الجراكسة وبصحّة تصويباته التي يوردها بكفاءة ومنطق ويدعمها بإسناد جيدّ[2] ـ هذا فيما يتعلّق بتصحيح المعلومات ـ فإننا نأخذ عليه تجاوزه حدوده في أسلوب ومضمون مناقشته لأراء المقريزي فيما يتعلّق بتقييم حكم وسيرة بعض السلاطين. ونضرب لذلك مثلاً نعتبره ذا دلالة واضحة على منهج أبي المحاسن في التقييم والحكم، كما يدل على منهجية مختلفة لدى المقريزي.

يورد أبو المحاسن نصاً للمقريزي في تقييمه لحكم الظاهر ططر، وهو التالي: «وكان ـ أي الظاهر ططر ـ يميل إلى تديّن، وفيه لين وإغضاء وكرم، مع طيش وخفّة. وكان شديد التعصّب لمذهب

---

(١) النجوم: ١٤/١٩٩ ـ والخُباط: داء الجنون. وإذا شئنا التخفيف من شطط أبي المحاسن في القول، نقول لعله أراد بذلك: الخلط والاضطراب.

(٢) انظر النجوم: ١٤/١٩٩ ـ ٢٠١.

الحنفيّة، يريد أن لا يدع من الفقهاء غير الحنفية. وأتلف في مدّته، مع قلّتها، أموالاً عظيمة، وحمّل الدولة كلفاً كثيرة أتعب بها من بعده. ولم تطل أيامه لتشكر أفعاله أو تذمّ».

ويعلّق أبو المحاسن على هذا التقييم بقوله: «قلت: ولعلّ الصواب في حق الملك الظاهر ططر بخلاف ما قاله المقريزي مما سنذكره مع عدم التعصّب له».

ثم يعرض أبو المحاسن تقييمه للظاهر ططر وحكمه بقوله: «كان ملكاً عظيماً جليلاً كريماً، عالي الهمّة، حسن التدبير، سيوساً. توثّب على الأمور مع من كان أكبر منه قدراً وسناً، ومع عظم شوكة المماليك المؤيدية شيخ، مع فقر كان به وإملاق. فلا يزال يحسن سياسته ويدبّر أموره ويخادع أعداءه إلى أن استفحل أمره، وثبت قدمه، وأقلب دولة بدولة غيرها في أيسر مدة وأهون طريقة: كان تارة يملق هذا، وتارة يغدق على هذا، وتارة يقرّب هذا ويظهره على أسراره الخفيّة، كل ذلك وهو في إصلاح شأنه في الباطن مع من لا يقرّبه في الظاهر... وكان ينظر إلى كل واحد ممن يخشى شرّه، فإن كان شهماً رقّاه إلى المراتب العليّة وأوعده بأضعاف ذلك، وإن كان طماعاً أبذل إليه الأموال وأشبعه... كل ذلك لكثرة دهائه وعظيم احتماله... هذا وهو يقرّب خشداشيته الظاهرية برقوق واحداً بعد واحد، يقصد بذلك تقوية أمره في الباطن... ولما حصل له ما أراد، وصفا له الوقت، ووثب على ملك مصر، أقام له شوكة وحاشية من خشداشيته ومماليكه في هذه الأيام القليلة لم ينهض بمثلها من جاء قبله ولا بعده... فهذا مما

يدل على قوة جنانه وإقدامه وشجاعته. . . وكان يحب مجالسة العلماء والفقهاء وأرباب الفضائل من كل فن. . . وكان يحب إنشاد الشعر بين يديه لا سيما الشعر الذي باللغة التركية. . . هذا مع عفته عن سائر المنكرات.

وأما الفروج فإنه كان يرمى بمحبّة الشباب على ما قيل ـ والله أعلم. . . وأظنه لو طالت مدّته لأظهر في أيامه محاسن ولدام ملكه سنين كثيرة لكثرة عطائه. فإنه يقال في الأمثال:

إذا ملكٌ لم يكن ذا هِبة فدعه فدولته ذاهبة»

وأول ما نلاحظه هنا أن أبا المحاسن لم يستطع أن ينقض التقييم الذي أورده المقريزي، بل لعلّه أكدّ أكثر جوانبه من حيث لا يدري. فهو لم يستطع أن يدفع عن الظاهر ططر اتهام المقريزي له بتبذير أموال الدولة، ولا استطاع أن يعرض له سيرة في إدارة الحكم يمكن أن يُحمد عليها، بدليل أن أبا المحاسن يقرّر في نفس العرض أن مدّة سلطنة ططر الفعلية كانت ثمانية عشر يوماً.

وما يهمّنا من العرض الذي أوردناه هو استخلاص بعض الأسس التي تقوم عليها أحكام أبي المحاسن. فهو يعبرّ بصدق وعفويّة عن تلك المفاهيم التي كانت سائدة في العصر المملوكي فيما يختصّ بأمور السلطة والتوسّل إليها: فبذل الأموال، واصطناع الحواشي والأنصار والمحازبين، وانتهاز الفرص المناسبة للوثوب على السلطة، والقوّة والدهاء والمكر والمخادعة، ومظاهر الأبهة والعظمة، كل ذلك كان من الوسائل المشروعة والفضائل الممتدحة في عرف دولة المماليك. ومنذ وقت مبكر تكرّست في المجتمع

المملوكي مقولة أن من يقتل السلطان يكون صاحب الحق الأول في السلطنة من بعده، وأن «الحق عند الأتراك هو لمن سبق»[1] كما يقرر ابن تغري بردي نفسه. لذلك فإن أبا المحاسن في حكمه على الظاهر ططر إنما ينطلق من قناعته بمشروعية تلك المقاييس التي أوردها وبإيجابية تلك الصفات التي ذكرها. وفي رأينا أن أبا المحاسن ـ بالرغم من علمه وتفقّهه والفضائل الكثيرة التي تمتّع بها ـ لم يستطع أن يخرج على بعض المفاهيم السائدة في عصره خاصة لدى طبقة المماليك التي ينتمي إليها أصلاً ونشأة. ولعل إشاراتنا السابقة إلى أنه كان مرآة عصره والأكثر تمثلاً لروح ذلك العصر إنما تنصرف خصوصاً إلى هذه الناحية. وكما قلنا فإن تعبير أبي المحاسن عن ذلك إنما يتمّ بصدق وعفوية وبشهادة على الواقع من داخله ومن ضمن سياقه.

أما المقريزي فإنه ـ كما يخيّل إلينا ـ ينطلق من موقع مختلف ومن مقاييس مختلفة. إنه ينطلق من موقع المؤرخ الفقيه المسلم العربي في آن. فهو ينظر إلى تلك السلطة المملوكية في أواخر أيامها ويحاكمها على أسس ومعايير الفقيه المسلم، كما أنه عانى ولا شك من استئثار أولئك المماليك بجميع السلطات من دون العرب. ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إنه ينظر إليها كسلطة لطالما ابتعدت عن شرائع الإسلام في الإدارة والحكم والسلوك الفردي واقتربت من تعاليم «الياسة»[2] المغولية وجاهرت بها، كما

---

(١) النجوم: ١٥/٤٥٨.

(٢) الياسة: هي مجموعة من الشرائع والقوانين التي سنّها جنكزخان وسادت ـ

أشار إلى ذلك في غير موضع من كتابيه «الخطط» و«السلوك». لذلك كان من الطبيعي جداً أن نرى المقريزي لا يثمّن كثيراً تلك الخصائص التي عدّها أبو المحاسن فضائل لدى الظاهر ططر.

والحقيقة أن حكم المقريزي على الظاهر ططر هو أقرب إلى حكم المؤرخ الموضوعي مما هو عليه حكم أبي المحاسن. وفي رأينا أن كلا المؤرخين كان صادقاً مع نفسه فيما ذهب إليه من حكم، لأنه كان منسجماً مع منطلقاته ومعاييره في الحكم والتقييم.

لذلك فإنه إذا كان يحق لأبي المحاسن انتقاد المقريزي في بعض الأخطاء التاريخية ـ وحتى إذا غفرنا له عُجبه في بعض الأحيان نتيجة امتيازه بمعرفة دقائق وخبايا حياة الجراكسة ـ فإنه لا يحق له تسفيه آراء أستاذه فيما يتعلّق بالنظرة التقييمية للأحداث.

وبعد فإن أبا المحاسن يوسف بن تغري بردي مؤرخ مرموق له مكانته البارزة بين مؤرخي مصر الإسلامية بوجه عام، والمؤرخين المصريين في القرن التاسع الهجري بوجه خاص. ولا يقلّل من قيمة كتابات أبي المحاسن ما وجهه إليه معاصراه السخاوي وابن الصيرفي.

ففي الترجمة التي أفردها السخاوي لأبي المحاسن في معجمه «الضوء اللامع»[1] يتهمه «بالوهم الكثير والخلط الغزير»

= في المجتمع المغولي. وكان المماليك معجبين كثيراً بتلك الشرائع ويطبقون كثيراً منها في حياتهم الخاصة ومعاملاتهم.

(١) الضوء اللامع: ١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٨.

وأنه أثبت في تاريخه «ما لا يليق في الوقائع والأحداث مما يكون موافقاً لغرضه، خصوصاً في تراجم الناس وأوصافهم، لما عنده من الضغن والحقد». وكذلك وجّه إليه النقد اللاذع في حديثه عنه في مقدمته لكتابه «التبر المسبوك»[1]. وابن الصيرفي بعد أن مدحه في كتابه «نزهة النفوس والأبدان»[2] ووصفه بأنه «المشار إليه الآن في التاريخ والعمدة فيه» عاد في كتابه الثاني «إنباء الهصر بأبناء العصر»[3] وترجم لأبي المحاسن في عبارات فاقت في قسوتها ما جاء في ترجمة السخاوي له.

والحقيقة أن السخاوي عرف بالتطرّف في النقد إلى درجة البعد أحياناً عن قواعد الذوق والإنصاف، واشتهر في كشف المساوىء والعورات إلى حدّ السلاطة، بحيث لم يسلم من لسانه حتى ابن خلدون والمقريزي. ويبدو أن أبا المحاسن كان يعرف ما يكنّه له بعض معاصريه من حقد وضغينة، ولهذا أملى على تلميذه وصديقه أحمد بن حسين التركماني ترجمة حياته التي يمكن اعتبارها بمثابة سيرة ذاتية له[4].

وكان النقد اللاذع الذي وجّه إلى أبي المحاسن مدعاة لمجموعة من الدراسات عنه في العصر الحديث، وذلك بقصد تقييمه ووضعه في مكانه اللائق بين مؤرخي عصره. ومن هذه

---

(١) التبر المسبوك: ص ٤ ـ ٥.

(٢) نزهة النفوس: ٢/٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣) انباء الهصر: ص ١٧٥ ـ ١٨٢.

(٤) انظر هذه الترجمة في الفصل الخامس.

الدراسات المقال الذي كتبه «فيت» G. Wiet عنه سنة ١٩٣٠، وما كتبه «بوبر» PoPPer عنه في المقدمة التي صدر بها الجزء السابع من الطبعة التي أشرف على تحقيقها ونشرها لكتاب النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا. وفي سنة ١٩٤٩ قام الدكتور زيادة بكتابة فصل بعنوان «أبو المحاسن ومعاصروه» في كتابه «المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي». وفي سنة ١٩٥٦ كتب «بوبر» مقالاً تناول فيه بالدراسة نقد السخاوي لابن تغري بردي. وفي سنة ١٩٦٩ كتب الأستاذ محمد عبد الله عنان فصلاً عن أبي المحاسن «مؤرخ مصر ومؤرخ النيل» في كتابه «مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري»[1]. وأخيراً في سنة ١٩٧٤ صدر كتاب بعنوان «المؤرخ ابن تغري بردي» يضم مجموعة من الأبحاث والدراسات أعدتها لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإنسانية بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بذكرى المؤرخ أبي المحاسن.

---

(١) أحمد درّاج: نشأة أبي المحاسن وأثرها في كتابته التاريخية، ص ٦٠ من كتاب: المؤرخ ابن تغري بردي.

الفصل الرابع
مؤلفات المؤرخ ابن تغرى بردى

تشير وقفية[1] المؤرخ ابن تغري بردي أنه ترك في تربته التي بناها سنة ٨٧٠ هـ مكتبة كبيرة عامرة بالمؤلفات في شتى العلوم النقلية والعقلية التي ألفت في عصره وقبل عصره. ومن الراجح أن مجموعة الكتب التي وقفها المؤرخ وأودعها خزانة الكتب في تربته، ووقف لخازنها معلوماً شهرياً، كانت تضم عدداً كبيراً من الكتب التاريخية وذلك بحكم كونه مؤرخاً، وخاصة تلك المؤلفات التي ذكرها في تاريخه واعتمد عليها في تأليفه. كما أنه ولا شك قد وضع في تلك الخزانة مؤلفاته الخاصة.

ولقد سطت يد الزمان على تلك التربة واندثرت تماماً فلا أثر لها اليوم. ولم تصل إلينا جميع مؤلفات أبي المحاسن، غير أن ما وصل إلينا ـ وخاصة في التاريخ ـ يعتبر ثروة حقيقية في المكتبة العربية.

والمؤلفات الهامة الرئيسية التي تبدو فيها شخصية أبي المحاسن كمؤرخ موهوب، وتعبر عن جهده ومساهمته القيّمة في تسجيل تاريخ مصر، هي ثلاثة: «المنهل الصافي والمستوفى بعد

---

(١) انظر الفصل الخامس.

الوافي» و «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» و «حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور».

١ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي:

وهو عبارة عن كتاب في التراجم، جمع فيه أبو المحاسن نحواً من ثلاثة آلاف ترجمة لمشاهير العلماء والأمراء والسلاطين في مصر والشام في عصر دولتي المماليك البحرية والبرجية، بالإضافة إلى من عاصرهم من مشاهير المشرق والمغرب، من مسلمين وغير مسلمين، وذلك ما بين سنة ٦٥٠ هـ وسنة ٨٦٢ هـ.

ويستهل أبو المحاسن كتابه هذا بترجمة عزالدين أيبك التركماني، ثم ينتقل إلى حرف الهمزة ليترجم لإبراهيم بن داود، ثم يستمر في التراجم متبعاً الترتيب الأبجدي للأسماء.

وقد أراد أبو المحاسن من كتابه «المنهل الصافي» أن يكون تكملة لمعجم الشيخ خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) المعروف باسم «الوافي بالوفيات». والصفدي كان قد أراد بكتابه «الوافي» أن يكون تكملة وتصحيحاً لكتاب ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) المعروف بوفيات الأعيان. ويشير أبو المحاسن في مقدمة كتابه إلى أن الصفدي لم يستطع أن يوفي بما أخلّ به ابن خلكان، فسكت عن ذكر خلائق. وخشي أبو المحاسن أن يقع له ما وقع للصفدي، فسمى كتابه: «والمستوفى بعد الوافي» ولم يسمّه «المستوفى على الوافي».

ويعتبر المنهل الصافي من كتب التراجم الأساسية التي وضعت في القرن التاسع الهجري. وفي هذا الكتاب يمتاز أبو

المحاسن بأنه انفرد بذكر تراجم لبعض الشخصيات التي أغفلها غيره من المؤرخين، كما ذكر مزيداً من التفصيلات التي لم يذكرها بقية زملائه الذين ترجموا لنفس الأشخاص، وهذا يعود إلى غزارة معلوماته وحبه الشديد لكتابة التراجم كفرع من فروع التاريخ لدى المؤرخين المسلمين. والراجح أن أبا المحاسن بدأ كتابة التاريخ بكتابة التراجم في المنهل الصافي، وهذا يتضح من الترجمة التي أملاها على تلميذه التركماني إذ لم يرد فيها ذكر كتابيه الرئيسيين الأخرين وهما حوادث الدهور والنجوم الزاهرة، في حين نرى المؤلف يحيل القارىء في النجوم الزاهرة على كتابيه المنهل الصافي وحوادث الدهور.

وقد اختصر أبو المحاسن كتابه المنهل الصافي في كتاب سماه «الدليل الشافي على المنهل الصافي» في مجلد واحد، مرتب على «ترتيب المنهل من أوله إلى آخره، ولا يخلّ عن التاريخ المذكور بترجمة واحدة» واختصَر فيه التراجم اختصاراً شديداً. وقد نشر المنهل الصافي نشراً علمياً محققاً؛ أما الدليل الشافي فتوجد منه نسخة خطية في مكتبة بشير آغا بالأستانة.

٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:

يعتبر هذا الكتاب أجلّ كتب المؤرخ ابن تغري بردي، كما يعتبر في أساس المصادر لتاريخ مصر في العصر المملوكي[١]. وقد أشرنا إلى قيمة هذا الكتاب ومنهج المؤلف فيه في الفصل السابق. ونضيف هنا أن هذا الأثر الجليل قد جاء موسوعة حافلة بحوادث

---

(١) راجع ما كتبناه عن هذا الكتاب في فصل «منهج المؤرخ».

التاريخ الإسلامي بوجه عام، وتاريخ مصر الإسلامية بوجه خاص منذ فتحها سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٨٧٢ هـ. وقد اتبع أبو المحاسن في القسم الأول من تاريخه هذا أسلوب التعميم، أيام كانت مصر ولاية تابعة لمركز الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين وبني أمية وبني العباس. ولكن المؤرخ يتقدّم نحو التخصيص في تاريخ مصر والتوسّع فيه إلى حدّ الإفاضة منذ ابتداء عصر الدول المصرية المستقلّة، لا سيما عصر الدولة الطولونية والدولة الفاطمية. أما العصر الذي عاش فيه المؤلف، وهو القرن التاسع الهجري، فإنه يبلغ في موسوعته أوفر حظ في الشرح والإفاضة ويتخذ في أواخرها صورة السجلّ اليومي للأحداث. وقد عاصر أبو المحاسن خلال حياته أكثر من ستة عشر من سلاطين المماليك، من عهد الناصر فرج بن برقوق إلى أوائل أيام الأشرف قايتباي. وشهد خلال هذه الفترة أكثر من ثورة سياسية ومجموعة من الانقلابات على الحكم سجّل لنا أحداثها وكشف كثيراً من خباياها لما كان له من صلات وثيقة بالبلاط السلطاني وكبراء الدولة. كما شهد أكثر من محنة عامة، خاصة الأوبئة التي اجتاحت مصر وفتكت بأهلها، فوصف لنا كل ذلك وصفاً دقيقاً مؤثراً.

ومنذ وقت مبكر عرفت القيمة الكبيرة لكتاب أبي المحاسن «النجوم الزاهرة». فلما فتح السلطان سليم العثماني مصر واطلع على هذا الكتاب أمر بنقله إلى التركية، فتولى ذلك شمس الدين أحمد بن سليمان قاضي العسكر بالأناضول يومئذ، فترجم جزءاً منه ثم عرضه على السلطان، فأعجبه وأمر بنقله هكذا إلى تمامه.

كما ترجم هذا الأثر الجليل إلى اللغة اللاتينية وإلى لغات أوروبية أخرى عدة مرات.

وعرف المستشرقون الأوروبيون القيمة الاستثنائية لهذا الكتاب فبادروا إلى تحقيقه ونشره. ففي منتصف القرن التاسع عشر اهتم المستشرقان الهولنديان جوينبول وماتيس بنشر قسم من هذا الكتاب يتناول الأحداث من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٣٦٥ هـ. وما بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩٣٠ م قام المستشرق الأميركي وليم بوبر بإخراج باقي أجزاء النجوم الزاهرة بعد عشرين عاماً من التحقيق والمراجعة مستعيناً بجماعة من أعلام المستشرقين المعاصرين له.

وما بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٥٦ م قام القسم الأدبي بدار الكتب المصرية بتحقيق ونشر اثني عشر جزءاً من هذا الكتاب اشتملت على تاريخ مصر من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٨٠٨ هـ. ثم أخذت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر على عاتقها مسؤولية تحقيق الأجزاء الأربعة الباقية فأصدرت في سنة ١٩٧٢ م الجزء السادس عشر وبه تمَّ كتاب النجوم الزاهرة.

وتقوم الآن دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق ونشر كتاب النجوم الزاهرة تحقيقاً جديداً مزوداً بفهارس تفصيلية وافية عن جميع محتويات هذه الموسوعة التاريخية الثمينة.

وقد لخّص المؤلف كتابه هذا وسمّاه «الكواكب الباهرة من النجوم الزاهرة» في مجلّد واحد. وذكر أنه اختصره حذراً من أن يختصره غيره على تبويبه وفصوله، واقتدى في ذلك بجماعة من المؤرخين كالذهبي والمقريزي وغيرهما. وهذا التلخيص لا نجد له

أثراً اليوم، ولعلّه ضاع من بين ما ضاع من مؤلفات أبي المحاسن.

٣ ـ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور.

وهو كتاب في التاريخ أراد منه أبو المحاسن أن يكون ذيلاً على كتاب «السلوك» للمقريزي. وقد بدأه من حيث انتهى المقريزي بحوادث سنة ٨٤٥ هـ، وانتهى فيه إلى حوادث سنة ٨٥٦ هـ.

وقد عبّر أبو المحاسن عن الغاية من تأليفه لهذا الكتاب في مقدمة «حوادث الدهور» بقوله: «أما بعد، فلما كان شيخنا، الإمام، الأستاذ، العالم، العلامة، المتفنّن، رأس المحدثين، وعمدة المؤرخين، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الشافعي، أتقن من حرّر تاريخ الزمان، وأضبط من ألف في هذا الشان، وأجل تحفة استفرعها وعملة ابتدعها كتابه المسمى بالسلوك في معرفة دول الملوك، قد انتهى فيه إلى أواخر سنة أربع وأربعين وثمانمائة ـ وهي السنة التي توفي فيها ـ ولم يكن من يعوّل عليه في هذا الفن، ولا من يرجع إليه، إلا الإمام العالم العلاّمة قاضي القضاة بدر الدين محمود العيني الحنفي، فأردت أن أعلم حقيقة أمره في هذا المعنى، ونظرت فيما يعلّقه في تلك الأيام، فإذا به كثير الغلطات والأوهام، وذلك لكبر سنّه واختلاط عقله وذهنه، بحيث انه لا يمكن الاستفادة منه إلا بعد تعب لاختلاف الضبط وعدم التحرير، فأحببت أن أكتب تاريخاً يعقب موت الشيخ المقريزي، وجعلته كالذيل على كتاب السلوك المذكور، وسميته: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ورتبته على السنين والشهور والأيام، وجعلت ابتدائي فيه

من افتتاح سنة خمس وأربعين وثمانمائة. . . [على أني] لم أسلك فيه طريق الشيخ في تطويل الحوادث في السنة وقصر التراجم في الوفيات، بل أوسعت في التراجم لتكثير الفائدة من الطرفين. وما وجدته مختصراً من التراجم فراجع إلى المنهل الصافي، فإني هناك شفيت الغلّة. . . ».

على أن أبا المحاسن في هذا الكتاب لم يستطع أن يقدّم إضافات هامة على كتابه النجوم الزاهرة، بالرغم من أن هذا الكتاب مخصّص لتفصيل الحوادث، كما يذكر المؤلف في غير موضع. كما أن القارىء يستطيع أن يلمس الفارق الكبير بين المستوى العملاق الذي بلغه المقريزي في كتابه «السلوك» وبين مستوى الكتب التي وضعت لتكون ذيلاً له مثل كتاب «حوادث الدهور» لابن تغري بردي، أو كتاب «التبر المسبوك» للسخاوي.

وكتاب حوادث الدهور طبع أكثر من مرة في القاهرة وبيروت.

ولابن تغري بردي، عدا الكتب الثلاثة التي ذكرناها، الكتب الآتية:

١ ـ نزهة الرأي[1]: في التاريخ.

وهو تاريخ مفصّل على السنين والشهور والأيام، في عدة مجلدات. ويوجد من هذه المجلدات الجزء التاسع (مخطوط) في

---

(١) هكذا ورد اسمه في دائرة المعارف الإسلامية، وتاريخ آداب اللغة العربية، وكشف الظنون. وفي الأعلام للزركلي: «نزهة الرائي».

أكسفورد. وهو يشتمل على الحوادث من سنة ٦٧٨ هـ إلى سنة ٧٤٧ هـ.

٢ ـ البحر الزاخر في علم الأوائل والأواخر[١]: في التاريخ.

وهو تاريخ مطوّل على السنين. منه جزء صغير في باريس، يتناول الحوادث من سنة ٣٢ إلى ٧١ هـ.

٣ ـ البشارة في تكملة الإشارة[٢]:

وهو ذيل على كتاب الإشارة للذهبي.

٤ ـ منشأ اللطافة في ذكر من ولي الخلافة[٣]:

وهو في تاريخ مصر من أقدم أزمانها إلى سنة ٧١٩ هـ.

٥ ـ مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة[٤]:

اقتصر فيه على ذكر الخلفاء والسلاطين بغير مزيد. واستفتح بذكر الرسول، فالخلفاء الراشدين إلى الخليفة القائم بأمر الله. ثم ذكر العبيديين (الفاطميين) ومن خلفهم على مصر إلى أيامه[٥].

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/١٩١، ودائرة المعارف الإسلامية: ١/٥٩٥.

(٢) شذرات الذهب: ٧/٣١٧.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية، ودائرة المعارف الإسلامية، والأعلام.

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ـ ودائرة المعارف الإسلامية ـ والأعلام.

(٥) وذكر جرجي زيدان أن من هذا الكتاب نسخة في مكتبة محمد الفاتح ومكتبة بشير آغا في الأستانة. ـ وذكر الزركلي في الأعلام أن جزءاً من هذا الكتاب طبع في كمبردج سنة ١٧٩٢ م، وأن جزءاً مخطوطاً منه يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق. ـ وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه في =

٦ ـ كتاب الوزراء[١]:

والظاهر أن هذا الكتاب ملخصات ومقتطفات من كتبه يشتمل على تراجم للوزراء في الديار المصرية. وقد أحال أبو المحاسن على هذا الكتاب في النجوم الزاهرة عند كلامه على مقتل الأفضل بن بدر الجمالي سنة ٥١٥ هـ.

٧ ـ حلية الصفات في الأسماء والصناعات[٢]:

وهو ديوان في الشعر والتاريخ والأدب، مرتب على الحروف.

٨ ـ تحاريف أولاد العرب في الأسماء التركية[٣]:

ويفهم من الإشارات التي أوردها أبو المحاسن عن هذا الكتاب أنه يشتمل على تصحيح للأخطاء الشائعة في عصره على ألسنة أولاد العرب من شعراء ومؤرخين حول بعض الأسماء والألفاظ التركية، من تحريف لبعضها أو استعمال للبعض الآخر في غير معناه الصحيح.

= سنة ١٧٩٨ ـ كمبردج قام كارليل بنشر الرسالتين المعروفتين باسم «منشأ اللطافة» و «مورد اللطافة» مع ترجمة لاتينية.

(١) دائرة المعارف الإسلامية. ـ كما ذكر المؤلف هذا الكتاب في النجوم الزاهرة: ٥/٢٢٢.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، وشذرات الذهب، والمنهل الصافي (ترجمة المؤلف في آخر الكتاب)، والنجوم الزاهرة: ٦/١٩٥.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ـ والنجوم الزاهرة: ١١/١٧٢.

٩ ـ السكّر القادح والعطر الفائح[١]:

وهو قصيدة مضمونها صوفي.

١٠ ـ الأمثال السائرة[٢].

١١ ـ رسالة صغيرة في الموسيقى الصوتية[٣].

١٢ ـ نزهة الألباب في اختلاف الأسماء والألقاب[٤].

١٣ ـ الانتصار للسان التتار[٥].

هذا بالإضافة إلى كتابيه: «الكواكب الباهرة من النجوم الزاهرة» و «الدليل الشافي على المنهل الصافي» اللذين لخص بهما أبو المحاسن كتابيه «النجوم الزاهرة» و «المنهل الصافي».

وذكر ابن إياس في بدائع الزهور[٦] أن لأبي المحاسن تاريخاً «في وقائع الأحوال على حروف الهجاء».

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ـ وورد باسم «السكر الفاضح والعطر الفائح» في دراسة عن وفيّة المؤرخ ابن تغري بردي للدكتور عبد اللطيف إبراهيم أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ـ كلية الآداب. (المؤرخ ابن تغري بردي: ص ٢١٠، حاشية: ١).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ـ وفي دراسة عن وفيّة ابن تغري بردي (المرجع السابق) ورد: «كتاب في الرياضيات والموسيقى».

(٤) وفيّة ابن تغري بردي (المرجع السابق): ص ٢١٠ ـ ولعله هو نفسه كتاب «تحاريف أولاد العرب في الأسماء التركية» المشار إليه سابقاً.

(٥) وفيّة ابن تغري بردي (المرجع السابق).

(٦) ترجمة الأشرف قايتباي: حوادث سنة ٨٧٤ هـ.

الفصل الخامس
وقفية المؤرخ ابن تغرى بردى
عرض وتحليل

- وقفيّة[1] ابن تغري بردي

تعتبر وثيقة وقف المؤرخ يوسف بن تغري بردي من أهم الوثائق التاريخية الأثرية التي يحتفظ بها ضمن المجموعة الأرشيفية الثمينة والغنية بمحكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة؛ وهي مقيدة تحت رقم (١٤٧) محفظة (٢٣)[2]. وهذه الوثيقة تمدنا بمعلومات قيمة للغاية، وحقائق جديدة وفريدة وغير معروفة عن المؤرخ وأسرته، وتربته خارج باب النصر، وما حبسه عليها من أوقاف جليلة للصرف عليها وعلى أرباب الوظائف المختلفة بها. ومن دراسة هذه الوثيقة يتضح لنا أن أبا المحاسن قد قام بعمارة التربة وملحقاتها في سنة ٨٧٠ هـ، على غرار ما كان يفعله جلّ الأمراء في ذلك العصر. وهذه التربة قد خربت ودثرت وزالت تماماً، فلا أثر لها اليوم إلا في الوثيقة نفسها.

(١) النصوص والمعلومات الواردة هنا حول وثيقة وقفيّة ابن تغري بردي مأخوذة عن دراسة للدكتور عبد اللطيف إبراهيم، استاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، كلية الآداب. وهذه الدراسة موجودة ضمن كتاب «المؤرخ ابن تغري بردي» ص ١٨٣ - ٢٢٢.

(٢) انظر وصف الوثيقة في المرجع السابق.

- الألقاب الفخرية والوظيفية للمؤرخ كما وردت في الوثيقة:

«مولانا المَقَرّ الأشرف، الكريم، العالي، المولوي، الأميريّ، الكبيريّ، السيّديّ، السُّنَديّ، العالِميّ، الفريديّ، البليغيّ، السليليّ، الفاضليّ، البارعيّ، الأوحديّ، العريقيّ، المربيّ، الوحيديّ، المفوّهيّ، النصيريّ، الغوثيّ، الحافظيّ، المالكيّ، المخدوميّ، الجماليّ، نسيب الملوك والسلاطين، وعمدة النُّقَلة والمحدثين، محبّ العلماء والصالحين، أوحد العلماء والمؤرخين، أبو المحاسن يوسف الواقف المشار إليه، ابن مولانا المَقَرّ الأشرف الكريم العالي، المولويّ، الأميريّ، الكبيريّ، الأتابكيّ، السيفيّ، تغري بردي بن عبد الله من يشبغا، كافل المملكتين الشامية والحلبية و الده كان.»

- موقع التربة كما تحدّده الوثيقة:

«... جميع ما أنشأه وعمّره من ماله، وصلب حاله، إلى أن صار على الصفة الآتي ذكرها فيه، وهو جميع المكان الكائن ظاهر القاهرة المحروسة خارج باب النصر بالصحراء، بالقرب من تربة المرحوم الجمالي ناظر الجيوش المنصورة والخواص الشريفة كان، تغمده الله تعالى برحمته، على يمنة السالك بالدرب السلطاني طالباً تربة مولانا السلطان الإمام الأعظم المالك الملك الظاهر أبي سعيد جقمق.. وتربة المرحوم الشيخ كهنفوش، وغير ذلك المشتمل بدلالة المشاهدة على واجهات أربع مبنيّات من الحجر الفص النُّحيت..»[1].

(١) وذكر السخاوي أيضاً أن المؤرخ ابن تغري بردي ابتنى تربته الهائلة بالقرب من تربة الأشرف إينال. (الضوء اللامع: ٤/١٢٤ - ١٢٥) والمعروف =

أما حدود هذه التربة كما ورد ذكرها في الوثيقة فهي كما يلي :

١ ـ «الحدّ القبليّ ينتهي إلى الصحراء وقبة النصر، وبه القبلة».

٢ ـ «الحدّ البحري ينتهي إلى الطريق (الدرب السلطاني) وفيه الباب والشبابيك».

٣ ـ «الحدّ الشرقي ينتهي إلى الطريق وقبة النصر».

٤ ـ «الحدّ الغربي ينتهي إلى طريق فاصلة بين هذا المكان وبين تربة تعرف بزاوية الملك الأشرف إينال».

لذلك يمكن القول في كثير من الثقة والاطمئنان أن تربة الشيخ المؤرخ ابن تغري بردي كانت في مواجهة تربة الأشرف إينال التي لا زالت قائمة حتى اليوم بالصحراء في المنطقة الشمالية من قرافة المماليك. كما يمكن تحديد موقع تربة أبي المحاسن على وجه الدقة في المنطقة المحصورة بين مدرسة الأشرف إينال ومسجد قرقماس أمير كبير غرباً، وقبّة يونس الدوادار وخانقاه فرج بن برقوق شرقاً، وقبة كل من الأمير عصفور وبرسباي البجاسي جنوباً، في المنطقة التي توجد بها الآن تربة كل من: شويكار وخديجة حليم والمقابر المجاورة لها أو التي حولها.

ـ الأوقاف التي حبسها المؤرخ في هذه الوثيقة :

يستفاد من وثيقة وقف المؤرخ أنه كان له وقف سابق على

= أيضاً أن الجمالي يوسف ناظر الخواص قد دفن بتربته تجاه تربة الأشرف إينال. (ابن إياس: صفحات لم تنشر من بدائع الزهور ـ نشر د. محمد مصطفى ـ ص ٧، ٣٤، ٥٩، ٨٤).

تاريخ أوقافه الوارد ذكرها في هذه الوثيقة. وقد جاء فيها ما نصّه:

«.. وقف سابق على تاريخ هذا الوقف؛ وهو عبارة عن مكتوب رق مخيط، مؤرخ بيوم الأربعاء ٨ جماد أول سنة ٨٦٨ هـ، ثابت، محكوم بموجبه وبصحة الوقف ولزومه لدى الشيخ أبي الحسن علي الصوفي الحنفي خليفة الحكم العزيز بدلالة إسجاله المؤرخ بالرابع عشر من جماد الأول سنة ٨٦٨ هـ ومنفّذ على يد السادة قضاة القضاة مشايخ الإسلام ذوي المذاهب الأربعة.».

والأوقاف التي حبسها المؤرخ هي:

أولاً - «جميع الدار الكائنة بخط رأس حارة برجوان بالقاهرة المحروسة، بالقرب من حمام الرومي، بجوار المسجد المعمور بذكر الله المعروف بمسجد الكويك، وفندق معدّ لطبخ السكّر».

ثانياً - «جميع البناء القائم على الأرض المحتكرة - الجارية الأرض المذكورة في عقد إيجارته - بظاهر القاهرة المحروسة خارج باب البحر بخط بولاق شط البحر الأعظم، والخليج المتوصل منه الماء إلى فم الخور، من إنشاء الواقف وعمارته قريباً من جامع الخطيري.».

ثالثاً - «جميع الحصة التي مبلغها حصة ونصف حصة من أصل ستة عشر حصة، شائعاً ذلك في جميع أراضي ناحية سرد[1] بالغربية.».

---

(١) اسمها القديم محلّة صرد. وهي من القرى القديمة. وكان بها جامع وحمام وفنادق وسوق. واختصر اسمها فصار «صرد». وهي قرية بمركز قطور غربية وتقع على بعد ١٣ كلم من بلدة سخا.

رابعاً ـ «جميع الحصة التي مبلغها حصة ونصف حصة من أصل عشرين حصة، شائعاً ذلك في جميع أراضي ناحية قليب بجزيرة بني نصر بالغربية».

خامساً ـ «جميع حصة كاملة من أصل ثمان حصص، شائعاً ذلك في جميع أراضي ناحية الحداد الغربية.».

ـ أجزاء عمارة التربة.

١ ـ «إيوان القبلة: وقد جعله مسجداً لله تعالى للصلوات والعبادات.».

٢ ـ «الفساقي الأربعة: التي اشترط الشيخ المؤرخ الواقف أن تكون لكل من:

(أ)الجناب الكريم العالي، الأميري، الكبيري، السيدي، المالكي، المخدمي، السيفي قلمطاي بن عبد الله الإسحاقي رأس نوبة الملكي الظاهري لنفسه وأولاده وذريته وأقاربه وأصهاره ومن يلوذ به.

(ب) ابنة أخته الست المصونة الكبرى المحجبة عائشة، المرأة الكامل، ابنة السيفي جاني بك البشمقدار، جهة السيفي قلمطاي، لنفسها ولأولادها ولمن شاءت من أقاربها وأصهارها ومن يلوذ بها.

(ج) الست المصونة الكبرى المحجبة زينب، المرأة الكامل، ابنة أخي الواقف وهو الجناب المرحوم حمزة بن السيفي تغري بردي، لتنتفع به لنفسها ومن شاءت من أولادها.

(د) لنفسه الكريمة ينتفع بها لمن يختاره في حال حياته، ويدفن بها بعد وفاته. وقد شرط الشيخ المؤرخ الواقف ألا يدفن بها أحد بعد وفاته كائناً من كان، ويبلط باب المنزل فلا يعرف ولا ينفتح أبداً».

٣ ـ «الحوش الكبير فضاء التربة: وقد جعله الشيخ المؤرخ وقفاً لدفن الأموات من الذكور والإناث، المالك والمملوك، الغني والصعلوك، المسلمين والمسلمات على ممر الدهور والأوقات من القريب والبعيد، ممن يسمح له الواقف المشار إليه ـ أسبغ الله نعمه عليه مدة حياته الكريمة ـ ثم من بعده للناظر الشرعي، من غير مقابل لذلك ولا شيء منه، رغبة في ثواب الله تعالى».

٤ ـ «القاعة والرواق: حبسهما وقفاً شرعياً سكناً لنفسه الكريمة، ينتفع بذلك مدة حياته في السكنى، وله أن يُسكن من أقاربه من شاء إذا شاء، ثم من بعد وفاته يسكن بهما من ذريته وأقاربه الموجودين حيناً بعد حين مدة حياتهم؛ فإذا انقرضوا بأجمعهم كان أمر الإسكان في ذلك لمن يلي نظر التربة، يسكن فيهما من شاء من أرباب الوظائف والمستحقين فيها، ولا يسكنهما أجنبي كائناً من كان أبداً».

٥ ـ «المراحيض: برسم الراحة لسكان التربة والقاطنين بها والواردين عليها».

٦ ـ «الاسطبل: لربط الخيول والبهائم لمن يسكن التربة».

٧ ـ «المطبخ: ينتفع به للطبخ لذرية الواقف وأقاربه وغيرهم».

٨ ـ «الطباق والخلاوي: لسكنى أرباب الوظائف بالتربة والمستحقين حسبما يراه الناظر؛ يسكن كل واحد في مكان يليق به على حسب حالهم وما يليق بهم».

٩ ـ «السبيل: وقَفَه لتسبيل الماء على المارة ولسكان التربة، على أن تملأ أواني من الطسوت لسقي المارة وغيرهم، في كل يوم من الضحوة إلى مضي النهار، ومن أول الليل إلى الضحوة، بحيث لا ينقطع تسبيل الماء ليلاً ولا نهاراً إلا في نهار شهر رمضان خاصة».

١٠ ـ «الصهريج المبني سفل السبيل: وقَفَه لخزن الماء العذب من النيل المبارك في أيام زيادته».

١١ ـ «المكتب علو السبيل: وقَفَه مسجداً لله تعالى للصلاة وللعبادة، وتعليم القرآن العظيم للأطفال من أولاد المسلمين على ممر الدهور والأيام والشهور والأعوام».

١٢ ـ «الدار الكائنة بحارة برجوان: وقفاً شرعياً على الواقف المؤرخ ابن تغري بردي، ينتفع بذلك في السكن والإسكان والغلّة والاستغلال وسائر وجوه الانتفاع. ثم من بعد وفاته تكون وقفاً على من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد في المستقبل، الذكور والإناث في ذلك بالسويّة بينهم لا يفضل ذكر على أنثى.

وقد شرط الواقف أن يستغل الناظر على هذا الوقف والمتولي

عليه الموقوفَ بسائر أنواع الاستغلال الشرعي؛ فالأراضي الموقوفة (الخراجية) قسطاً بقسط، والأماكن (المسقفات) شهراً بشهر».

مصارف الوقف وأرباب الوظائف ومهامهم ومرتباتهم

١ ـ «البواب بالتربة: يتولى حفظها وفتحها عند الاحتياج، وغلقها وصون مفاتيحها. ويتولى مصالح البوابة وإزالة ما يتضرر به فضاء التربة وغير ذلك من حفظ آلاته.. الخ.

وله في كل شهر من شهور الأهلّة ما جملته من الفلوس الجدد[1] ٤٠٠ درهم أو ما يقوم مقامها من النقود».

---

(١) الفلوس الجدد: أحدثت في سنة ٧٥٩ هـ في سلطنة الناصر حسن بن محمد بن قلاوون. زنة كل فلس منها مثقال، وكل فلس منها قيراط من الدرهم، مطبوعة بالسكة السلطانية. ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد. وطريقة عملها أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء، ثم يخرج فيضرب قضباناً، ثم يقطع قطعاً صغاراً، ثم ترصع وتسكّ بالسكة السلطانية. وسكتها أن يكتب على أحد الوجهين اسم السلطان ولقبه ونسبه، وعلى الأخر بلد ضربه وتاريخ السنة التي ضرب فيها. (صبح الأعشى: ٣/٤٤٠، ٤٦٣، ٤٦٤).

وجاء في وثيقة الجمالي يوسف ناظر الخواص: «الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر، معاملة الديار المصرية الآن، زنة كل رطل منها بالمصري ستة وثلاثون درهماً، وعدد كل درهم منها ثمانية أفلس.»

والجمالي يوسف هذا كان معاصراً لابن تغري بردي وتوفي سنة ٨٦٢ هـ.

وفي وثيقة السيفي قلمطاي والسيفي بهادر الجمالي (معاصران أيضاً للمؤرخ) جاء ما نصه: «الفلوس الجدد، معاملة القاهرة يومئذ بالدرهم، وكل درهم زنته سدس رطل بالمصري»

(دراسة الدكتور عبد اللطيف إبراهيم لوقفية ابن تغري بردي.)

٢ ـ «المزملاتي بالسبيل: يقوم بمصالح السبيل من غسل الصهريج في كل سنة وتنظيفه وبخوره، وحفظ ما به، وملء الأواني التي تملأ برسم التسبيل، والجلوس بالشباك المسبّل منه الماء في وقت الحرّ وطرفي النهار، وحفظ آلة السقي، ونشل الماء ومسح السبيل وتنظيفه وتبخير كيزانه. ويعلق شوكة بها كيزاناً[1] نظافاً مملوءة من ماء الصهريج، يسقي منها المارة وغيرهم؛ وله في كل شهر من الفلوس ٣٠٠ درهم».

٣ ـ «ثمن ٣٠٠ راوية[2] ماء: يصرف في كل سنة من السنين العربية في أيام النيل المبارك من ريع الوقف المذكور ثمن ثلاثمائة راوية مملوءة من الماء العذب وتصب بقاع الصهريج. هذا بالإضافة إلى مائتي راوية تصب في الصهريج المذكور من وقف ابنة أخته الست عائشة زوجة السيفي قلمطاي، فتكون الجملة خمسمائة راوية تسبّل في كل سنة. وعند تفريغ الصهريج من الماء يغسل وينظف ويبخّر، ويملأه الناظر على الحكم المشروح، يصرف في ذلك كل سنة بثمن المثل حسبما يراه الناظر».

---

(١) كذا في المرجع الذي نقلنا عنه. وهو خطأ نحوي واضح. ولم نصححه لافتراض أنه خطأ في أصل نص الوثيقة.

(٢) نصت بعض الوثائق أن يكون الماء عذباً ومن ماء النيل بالذات عند زيادته لا من ماء الخليج. (المرجع السابق). والروايا: جمع راوية، وهي وعاء مصنوع من جلد الثور يسع أربع قرب، والقربة سعة جلد ماعز من الماء. ويحمل الجمل راويتين عادة. (نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري: ص ١٣، حاشية: ٢).

٤ ـ «الفرّاش بالتربة: يتولى كنس التربة وتزعيفها ونفض حصرها وفرشها، وضمّ الريحان المرمية على قبور التربة ورميه بالخارج، وإضاءة المصابيح وعدّتها أربعة: أحدها بواجهة الباب، والثاني بصدر المحراب الذي بالإيوان القبلي، والثالث بآخر القبو الكبير، والرابع على ضريح الواقف. ويتولى غسل القناديل وتنظيفها وإشعالها وطفيها، ويكون القنديلان اللذين[1] بواجهة الباب وبالمحراب حتى الصباح.

ويصرف له من الفلوس الجدد معاملة تاريخه بالقاهرة المحروسة خمسمائة درهم شهرياً، منها ثمن زيت الوقود، في كل ليلة ثلاث أواق بالمصري.

٥ـ «عشرة أنفار من الأطفال الصغار الأيتام وأولاد الفقراء المحتاجين: يقررها الناظر بالمكتب لتعليم قراءة القرآن العظيم، ولهم فقيه[2] برسم تعليمهم الخط والقرآن وتأديبهم، على أن يحضروا في كل يوم من بكرة النهار، ويصرفهم الفقيه عند العصر، بعد قراءتهم مجتمعين ما تيسّر من القرآن العظيم، خلا يوم الثلاثاء والجمعة وأيام الأعياد والمواسم. ولجميعهم في كل شهر ألف وخمسمائة درهم، لكل نفر مائة وخمسون درهماً من الفلوس.

٦ ـ «الفقيه: يصرف له ثلاثمائة درهم شهرياً».

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) كان الشيوخ الذين يقومون بتعليم الأولاد الصغار يسمون «فقهاء المكاتب».
ـ انظر صبح الأعشى: ١٢/٤٧٢.

٧ ـ «قارئان لكتاب الله العزيز: يقرآن بعد صلاة الصبح على ضريح الواقف جهراً نصف حزب[1] من القرآن العظيم، ويصرف لكل منهما مائة وخمسون درهماً في كل شهر».

٨ ـ «شاهد الوقف[2] وعمارته، وخازن الكتب بالتربة: يصرف له في كل شهر أربعمائة درهم: معلوم الشهادة مائتين، ولخزن الكتب مائتين».

٩ ـ «آلة التسبيل: يصرف في كل شهر مائة درهم من الفلوس الجدد برسم آلة التسبيل وثمن حصير وزجاج وكيزان».

١٠ ـ «الترميم والإصلاح والصيانة: يرصد الناظر تحت يده في كل شهر من ريع الوقف مائتي درهم برسم ما يتهدّم من التربة وغيرها للترميم والإصلاح، أو يشترى به عقار ويوقف على التربة ويكون حكمه حكم هذا الوقف».

١١ ـ «معلوم النظر: يصرف للناظر في كل شهر خمسمائة درهم معلوم نظره على التربة المذكورة وعلى أوقافها، على أن يتولى استغلال الوقف بوجوه الاستغلالات الشرعية، ويصرفها على مستحقيها على الوجه المعيّن».

---

(١) الحزب: الورد، وهو مقدار معلوم من قراءة القرآن تدوم على قراءته في أوقات معينة. وتحديد مقداره يعود لصاحب الورد نفسه، أي ما اعتاد عليه. (انظر لسان العرب: حزب).

(٢) يتولى ضبط كل شيء خاص بالوقف وعمارته، وتحرير المتحصل والمنصرف من ريع الأوقاف ويقدم بذلك حساباً للناظر على الوقف. ويشترط فيه أن يكون عدلاً ثقة أميناً.

١٢ ـ «باقي ريع الوقف: ما فضل من ريع الوقف يرصده الناظر تحت يده بإشهاد عليه مخلّد بخزانة الكتب التي بالتربة، ويختصّ بهذا الجزء الباقي من الريع بعد المصارف الواقف المؤرخ وأولاده وذريته. فإن مات من غير ولد ولا ولد ولد فرّق الناظر الريع المستغنى عنه بعد المصارف ثلاثة أثلاث كما يلي:

أ ـ الثلث للسيدة المصونة المحجبة عائشة المدعوة شقراء المرأة الكامل أخت الواقف لأبيه.

ب ـ الثلث الثاني لابنة أخته هاجر، وهي المصونة عائشة ابنة السيفي جاني بك البشمقدار جهة السيفي قلمطاي بن عبد الله الإسحاقي.

ج ـ الثلث الثالث للفقير زين الدين وأخيه بدر الدين محمد أبي البركات ولعتقاء الواقف الموجودين لكل منهم جزء. أما زين الدين وأخوه فلكل منهما جزءان.

١٣ ـ «عشرة أنفار من أهل الخير والدين يقررهم صوفية: يحضرون في كل يوم مجتمعين بإيوان التربة بعد طلوع الشمس، ولهم شيخ يجلس بصدر الإيوان المذكور، ويجتمعون حوله ويقرؤون في عشرة أجزاء من القرآن العظيم لكل منهم جزء، وينفرد شيخهم بمصحف شريف على كرسي يوضع أمامه، يقدمه له خادم المصحف[1] الشريف وهو من ضمن الصوفية العشرة. ويكون

---

(١) خادم المصحف والربعة: يكون عادة من جملة الصوفية؛ وكان يحضر الربعة من خزانة الكتب ثم يعيدها إليها بعد الفراغ من القراءة.

أحدهم مادحاً[1] لصفات النبي محمد ﷺ، لهم في كل شهر مائة وخمسون ولشيخهم ثلاثمائة درهم فلوساً.

وما فضل يشترى به خبز قرصة[2] يفرقه الناظر أو نائبه على الصوفية وشيخهم والقارئين والأيتام والفقيه والبوّاب والقيّم بالتربة والشاهد حسبما يراه الناظر من تفضيل وتفصيل. وإذا تعذّر الصرف كان ذلك للفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا».

شروط الواقف:

اشترط الشيخ المؤرخ عدة شروط مختلفة في وثيقة وقفه منها ما يخصّ:

أوّلاً: الإيجارة: شرط الواقف ألا يؤجر من الموقوف ولا شيء منه إلا سنة فما دونها بأجرة المثل فما فوقها، ولا يدخل عقد على عقد حتى تنقضي مدة العقد الأول، ولا يؤجر الموقوف لسيء المعاملة ولا من يُخاف من سطوته، وأن يسكن بالأماكن المذكورة الموقوفة من هو مشهور بالخير والدين وحسن المعاملة.

ثانياً: أرباب الوظائف: من رغب عن وظيفته من أرباب الوظائف المقررين بالتربة المذكورة، أو نزل عنها لغيره بوجه من

---

(١) يشترط فيه أن يذكر من الأشعار ما هو واضح اللفظ صحيح المعنى - وبصوت حسن - من مدائح الرسول وذكر الله.

(٢) الخبز القرصة يتخذ من دقيق البرّ الأبيض. وكثيراً ما كان يقدّد ويطلق عليه الخبز القار. وكان الصوفية يفضلون هذا النوع من الخبز على غيره لأنه يمكنهم حفظه مدة طويلة دون أن يتلف.

الوجوه كان حقه ساقطاً من وظيفته قبل رغبته أو نزوله عنها، ولا تعود إليه، ويقرر الناظر من يختاره غيره. ومنها ألا يُجمع بين وظيفتين بالوقف المذكور إلا للزيني محمد ولأخيه بدر الدين محمد أبي البركات وذريتهما خاصة. ومن انقطع عن مباشرة وظيفته بالتربة المذكورة وقتاً من الأوقات من غير عذر شرعي أخرج الناظر وظيفته لغيره.

ثالثاً: السكن: شرط الواقف السكنى لأرباب الوظائف المقررين بالتربة والمستحقين بها بالخلاوي والطباق التي بالتربة خاصة، خلا القاعة والرواق اللذين بها. ومن استغنى عن السكن بالتربة ولم يسكن بها سقط حقه من السكنى، ويسكن الناظر في ذلك غيره ممن يقيمون بالتربة من أرباب الوظائف.

رابعاً: البوابة: شرط أن يقيم البواب بالتربة المذكورة ويسكن بها. ولا يخرج إلا لضرورة ويعود بسرعة. وإن اختار عدم السكنى بالتربة سقط حقه من وظيفته ولا تعود إليه، ويقرر الناظر غيره فيها.

خامساً: الفقيه: شرط ألا ينقطع من تعليمه الصغار إلا يومي الثلاثاء والجمعة.

سادساً: الصوفية وشيخهم: شرط ألا يسامح أحد من الصوفية والقارئين عن الانقطاع عن وظيفته المقرر فيها إلا لضعف أو مرض أو سفر لأداء فريضة الحج، أو عذر شرعي. ومن سافر أو انقطع من غير عذر خرجت وظيفته عنه، ويقرر الناظر فيها غيره.

سابعاً: النظر والناظر: شرط الواقف أن لا يحابي الناظر أحداً من مستحقي ريع هذا الوقف. وإن فعل كان إثم المحاباة عليه. وقرر المؤرخ الواقف النظر على وقفه والولاية عليه لنفسه، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذريته وعقبه، ثم للمصونة الست عائشة ابنة السيفي جاني بك البشمقدار، ثم لزوجها السيفي قلمطاي، ثم لأخت الواقف لأبيه الست المصونة الكبرى المدعوة عائشة شقراء مدة حياتها، ثم للست زينب بنت الشرفي حمزة شقيق[1] الواقف ولذريتها، ثم للفقير زين الدين محمد وأخيه بدر الدين محمد أبي البركات ولذريتهما، ثم لمن يكون دواداراً[2] ثانياً بالديار المصرية، فإن تعذر كان النظر لكاتب السر الشريف بالديار المصرية، فإن تعذّر كان لولي الأمر الشرعي يوم ذاك ينظر فيه بنفسه وبمن يختاره».

وأخيراً نجد تاريخ وثيقة الوقف وهو يوم الاثنين ١٤ شعبان المكرم سنة ٨٧٠هـ.

أما ظهر الوثيقة فقد ورد فيه التوثيقات الشرعية أو الإسجالات

---

(١) كذا ورد في المصدر الذي ننقل عنه. ولعل الصواب «أخ الواقف» لأن أبا المحاسن لم يكن له إخوة أشقاء إلا هاجر، كما صرّح بذلك المؤرخ نفسه. (راجع ما أثبتناه في ذرية الأمير تغري بردي.)

(٢) هو الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير مع ما يلحق ذلك من تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور وتقديم القصص إليه وتقديم البريد. واستحدث في عصر قلاوون أن اختص أحد الدوادارية بعلامة السلطان أي توقيعه. (التعريف بمصطلحات صبح الأعشى: ١٣٩).

الحكمية والتنفيذية للقضاة الموثقين الذين قاموا بالحكم بصحة تصرف الشيخ المؤرخ وتنفيذه على المذاهب الأربعة.

النص الهامشي:

ورد على الهامش الأيمن لوجه وثيقة الوقف نصّ هام، رجع فيه المؤرخ أبو المحاسن ـ قبل وفاته بأيام معدودة ـ عن بعض ما شرطه في وثيقة وقفه. وهذا النص الهامشي بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ٨٧٤هـ. وقد غيّر فيه الواقف وبدّل في بعض الوظائف والمرتبات المخصصة لها بالإخراج والإدخال والزيادة، ومنها أنه جعل:

١ ـ زين الدين محمد المصري الجمالي ـ وهو المشهور بخدمة مولانا المقرّ الجمالي الواقف المشار إليه ـ قائماً بوظيفتي خزن الكتب والبوابة بالتربة.

٢ ـ بدر الدين محمد أبا البركات شقيق زين الدين في وظيفة المزملاتي لتسبيل الماء بالسبيل.

٣ ـ زين الدين ياقوت ـ ولعله حبشيّ من عتقاء الواقف ـ في وظيفة الفراشة بالتربة.

٤ ـ الشيخ محب الدين أبا الطيب الأسيوطي الشافعي في وظيفة الشهادة بجميع أوقافه، وقرر له راتباً معلوماً من ريع الأوقاف في كل شهر ثلاثمائة درهم من الفلوس معاملة الديار المصرية.

وقد ورد تاريخ النص الهامشي على النحو التالي: «. . . بتاريخ بين الظهر والعصر، وإلى الظهر أقرب، من يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة أربع وسبعين وثمانمائة. وحسبنا الله ونعم الوكيل، بحضور الشيخ زين الدين محمد المشار إليه أعلاه وتصديقه على ذلك. . .».

الفصل السادس

تعريف القدماء بالمؤرخ ابن تغري بردي

نثبت فيما يلي مجموع النصوص التي ترجمت للمؤرخ ابن تغري بردي. وقد آثرنا إثباتها جميعاً حتى نتجنب الانتقاء، ولكي تأتي المعلومات عن حياته كاملها بجميع تفصيلاتها التي توفرت لدينا، بحيث لا يذهب التوليف والانتقاء بشيء منها.

أولاً: ترجمة ابن تغري بردي بقلم تلميذه وصديقه أحمد بن حسين التركماني، المعروف بالمرجي[1].

قال كاتب هذه النسخة، تلميذ المؤلف، وغَرس نعمه، وأكبر محبّيه، وأصغر خَدَمه، أحمد بن حسين التركماني الحنفي الشهير بالمرجي، لطف الله به:

لما اتصلت بخدمة مؤلف هذا الكتاب، الجناب العالي[2]،

---

(١) هذه الترجمة وردت بآخر كتاب «المنهل الصافي» للمؤلف. ويبدو أن المؤلف أملاها على تلميذه وكاتبه المرجي، فجاءت بمثابة سيرة ذاتية له.

(٢) كان هذا اللقب في عصر المماليك أرفع الألقاب بالنسبة لطبقة القضاة والعلماء. كما كان يستعمل لنواب السلطنة وللوزير. (انظر صبح الأعشى: ٦/١٤٩، والتعريف بالمصطلح الشريف: ١٠٦، والألقاب الإسلامية: ٢٤٣).

المولوي، الأميري، الكبيري، الفاضلي، الكاملي، الرئيسي، الأوحدي، العَضُدي، الذخري، النصيري، نادرة الزمان، وعين الأعيان، وعمدة المؤرخين، ورأس الرؤساء المعتبرين، وأهَّلني لكتابة هذا التاريخ، فضلاً وإحساناً منه وصدقة عليّ، استوعبته كتابةً ومطالعة وتأملاً، فلم أر فيه مثله في زمانه، لاختباري ما اشتمل عليه من المحاسن التي لم توجد في مثله من أبناء عصره، من لطيف المحاضرة، وفكاهة المنادمة، والعقل التام، وكرامة الأصالة الكريمة، والحرمة الوافرة، والعظمة الزائدة، وحسن الخُلُق، وبشاشة الوجه، وحسن الملتقى، والشَّكالة[1] الحسنة التي يضرب بها المثل. وعلى ما قلته بلسان التقصير، وأعظم من ذلك من الأوصاف الجميلة التي لو استوعبها منطلق اللسان لملأ منها كتباً مجلدة، جميع من جالسه وحاضره من المترددين إلى بابه، ومشنِّفي أسماعهم بحسن منادمته وخطابه؛ فأحببت ألا يخلو مثل هذا التاريخ من ترجمة مثل هذا المؤرخ، إذ جرت العادة أن المؤرخين لا يترجمون أنفسهم. ورأيت من بعض ما يجب عليّ أن أذكر نبذة من ذكر بعض أحواله على سبيل الاختصار فأقول:

هو يوسف بن تَغْري[2] بَرْدي بن عبد الله، الأمير جمال الدين

---

(١) لم نجد هذا اللفظ في المعاجم التي بين أيدينا. ولعله يريد به حسن الشكل.

(٢) تغري بردي: لفظ تتري معناه «عطاء الله» أو «الله أعطى». كان يكتبه الأتراك: «تكري ويردي» ويلفظون الكاف نوناً، والواو أقرب إلى حرف ٧بحركة بين الفتح والكسر. (الأعلام: ٨/٢٢٢). وله ترجمة في المنهل الصافي: ٤/٣١، والنجوم الزاهرة: ١٤/١١٨، ونزهة النفوس: ٢/٣٢٠،

أبو المحاسن ابن الأمير الكبير سيف الدين تغري بردي اليشبغاوي الظاهري أتابك[1] العساكر بالديار المصرية، ثم كافل[2] المملكة الشامية. سألته عن مولده فقال: مولدي بالقاهرة بدار الأمير منجك اليوسفي بجوار مدرسة السلطان حسن، في حدود سنة اثنتي عشرة وثمانمائة تقريباً. قلت: وتوفي والده الأمير الكبير تغري بردي المذكور بدمشق على نيابتها في محرّم سنة خمس عشرة وثمانمائة، فرباه زوج أخته قاضي القضاة ناصر الدين محمد بن العديم[3] الحنفي إلى أن مات ابن العديم المذكور في سنة تسع عشرة وثمانمائة، وتزوج بأخته شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن البلقيني[4] الشافعي، فتولى تربيته، وحفّظه القرآن العزيز إلى أن كبر وانتشا وترعرع، وحفظ مختصر القدوري[5] في

والضوء اللامع: ٣/٢٧، وشذرات الذهب: ٧/١٠٩، وبدائع الزهور: ج ١، ق٢، ص ٨١٨.

(١) أتابك العساكر: أي القائد الأعلى للجيش.

(٢) أي نائب السلطان في المملكة الشامية.

(٣) هو محمد بن عمر بن إبراهيم، ناصر الدين ابن العديم. تولى قضاء الديار المصرية في العشرين من عمره، وتوفي سنة ٨١٩ هـ قبل أن يكمل الثامنة والعشرين من عمره. (الضوء اللامع: ٨/٢٣٥).

(٤) ولد بالقاهرة سنة ٨٦٣ هـ، وتولى قضاء العسكر بالديار المصرية، وتوفي سنة ٨٢٤ هـ (الضوء اللامع: ٤/١٠٦).

(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين القدوري. فقيه حنفي. صنف المختصر المعروف باسمه في فقه الحنفية. توفي سنة ٤٢٨ هـ. (الأعلام: ١/٢١٢)

الفقه، وطلب العلم وتفقه بالشيخ شمس الدين محمد الرومي الحنفي، وبقاضي القضاة بهاء الدين أبي البقاء الحنفي قاضي مكة، وبقاضي القضاة بدر الدين محمود العيني[1] الحنفي. وأخذ النحو عن شيخنا العلامة تقي الدين الشُّمُنِّي[2] الحنفي، ولازمه كثيراً وتفقه عليه أيضاً. وأخذ التصريف عن الشيخ علاء الدين الرومي وغيرهم. وقرأ المقامات الحريرية على العلّامة قوام الدين[3] الحنفي وأخذ عنه العربية أيضاً وقطعة جيدة من علم الهيئة. وأخذ البديع والأدبيات عن العلامة شهاب الدين أحمد بن عَرَبشاه[4] الدمشقي الحنفي وغيره. وكتب عن شيخ الإسلام حافظ عصره شهاب الدين أحمد بن حجر[5] كثيراً من شعره وحضر دروسه وانتفع بمجالسه. وعن قاضي القضاة جلال الدين أبي السعادات بن ظهيرة[6] قاضي مكة من شعره وشعر غيره. وعن

---

(١) توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥ هـ. (الضوء اللامع: ١٠/١٣١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد المتوفى سنة ٨٧٢ هـ. (الضوء اللامع: ٢/١٧٤).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد المتوفى سنة ٨٥٨ هـ. (الضوء اللامع: ٩/٢٦٦).

(٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٨٥٤ هـ. (الضوء اللامع: ٢/١٢٦).

(٥) هو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ. حافظ العصر المؤرخ المحدّث. (ترجمته في المنهل الصافي والضوء اللامع).

(٦) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن ظهيرة. توفي سنة ٨٢٧ هـ (الضوء اللامع: ٢/٦٨).

العلامة بدر الدين بن العليف[1]، والشيخ قطب الدين أبي الخير بن عبد القوي[2] شاعري مكة كثيراً من شعرهما. وكتب عن شعراء عصره واجتهد وحصّل، ونثر ونظم، وبرع في عدة علوم وشارك في عدة فنون.

ثم حُبِّب إليه علم التاريخ فلازم مؤرخي عصره مثل قاضي القضاة بدر الدين محمود العيني، والشيخ تقي الدين المقريزي، واجتهد في ذلك إلى الغاية، وساعده جودة ذهنه، وحسن تصوّره، وصحيح فهمه، حتى برع ومهر، وكتب وحصّل، وصنّف وألّف، وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره.

سمع الحديث واستجاز. ومن مسموعاته العوالي «كتاب السنن لأبي داود على المشايخ الثلاثة المسندين المعمرين: زين الدين عبد الرحمن بن يوسف بن أحمد بن الطحان الدمشقي الحنبلي المشهور بابن قُريج (بقاف وجيم مصغّر) وعلاء الدين علي بن إسماعيل بن محمد بن بَرْدَس البعلبكي الحنبلي أيضاً، وشهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الناظر الصاحبة الحنبلي أيضاً، وكتاب «جامع الترمذي» سمعه على الشيخين الأخيرين ابن بَرْدَس وابن ناظر الصاحبة بعد موت ابن الطحان، وسمع عليهما أيضاً «شمائل المصطفى للترمذي» ومشيخة

---

(١) هو الحسين بن محمد بن الحسن المعروف بابن العليف. توفي سنة ٨٥٦ هـ (الضوء اللامع: ٣/١٥٥).

(٢) هو محمد بن عبد القوي بن محمد المتوفى سنة ٨٥٢ هـ (الضوء اللامع: ٨/٧١).

الفخر بن البخاري و «مسند ابن عباس» وقطعة كبيرة من «مسند ابن حنبل» في عدة مجالس. ومن مسموعاته العوالي أيضاً كتاب «فضل الخيل» للحافظ شرف الدين الدمياطي[1]، سمعه على الحافظ تقي الدين المقريزي بسماعه على الشيخ المسند ناصر الدين محمد بن يوسف بن طبرزد الحراوي بسماعه من مؤلفه. وله مسموعات كثيرة بالطالع والنازل. وأجازه بالقاهرة حافظ العصر شيخ الإسلام قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر، والشيخ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي الشافعي، والحافظ العلامة أبو محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، وأحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، وأبو ذر عبد الرحمن بن محمد الزركشي الحنبلي، وعز الدين عبد الرحيم بن الفرات الحنفي، وإبراهيم بن صدقة بن إبراهيم بن إسماعيل الصالحي الحنبلي، ومحمد بن يحيى بن محمد الحنبلي، وأحمد بن محمد بن محمد الحنفي، وأحمد بن محمد بن إبراهيم الفيشي المالكي، والمسند محمد بن عبد الله الرشيدي، وعبد الله بن محمد الميموني، وعبد الله بن أحمد القِمَني، وجلال الدين عبد الرحمن بن علي بن عمر بن الملقِّن، والحافظ أبو النعيم زين الدين رضوان بن محمد بن يوسف العقبي المستملي، وقاضي القضاة بدر الدين محمد[2] بن أحمد بن

---

(١) هو عبد المؤمن بن خلف الدمياطي المتوفى سنة ٧٠٥ هـ. من أكابر الشافعية. وكتابه «فضل الخيل» على طريقة المحدثين. (كشف الظنون: ٢/١٢٧٩، والأعلام: ٤/١٦٩).

(٢) هو المعروف بابن الخلّال المتوفى سنة ٨٦٧ هـ.

محمد بن محمد، والعلامة شمس الدين محمد النواجي، والشيخ عز الدين أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الحنبلي، ومحمد بن علي بن أحمد الشهير بابن المغيربي وآخرون. وبالحجاز قاضي القضاة جلال الدين أبو السعادات أحمد بن محمد بن ظهيرة الشافعي المكي، وقاضي القضاة بهاء الدين محمد أبو البقاء الحنفي المكي، وشاعرا مكة بدر الدين بن العليف والشيخ أبو الخير بن عبد القوي وغيرهم . وأجازه من حلب العلامة شهاب الدين أحمد بن أبي بكر المرعشي الحنفي، وابن الشمّاع وغيرهما.

وبرع في فنون الفروسية كلعب الرمح ورمي النشّاب وسوق البُرجاس[1] ولعب الكرة والمحمل. وأخذ هذه الفنون عن عظماء هذا الشأن، وفاق فيهم على أنداده، وساد على أقرانه علماً وعملاً؛ هذا مع الديانة والصيانة والعفّة عن المنكرات والفروج والاعتكاف عن الناس، وترك الترداد إلى أعيان الدولة حتى ولا إلى السلطان، مع حسن المحاضرة، ولطف المنادمة، والحشمة الزائدة، والحياء الكثير، واتساع الباع في علوم الآداب والتاريخ وأيام الناس. قلَّ أن يخلو مجلسه من مذكرات العلوم. جالسته كثيراً وتأدبت بتربيته، وحسن رأيه وسياسته وتدبيره. يضرب به المثل في الحياء والسكون. ما سمعته شتم أحداً من غلمانه ولا من حاشيته،

---

(١) البرجاس: هدف ينصب على رمح أو سارية (يونانية). ومعناها عندهم: رمح أو سارية في أعلاه كرة من ذهب أو فضة يرميها الحذّاق وهم على الجياد. الجمع براجيس. (المعجم الوسيط).

ولا تكبر على أحد من جلسائه قط، كبيراً كان أو صغيراً، جليلاً كان أو حقيراً.

وصحب بعض الأصلاء الأعيان كالقاضي كمال الدين بن البارزي، وقاضي القضاة شهاب الدين بن حجر وغيرهما من العلماء والرؤساء، وتكرر ترداد غالبهم إلى بابه، وحضروا مجلسه كثيراً وأحبّوه محبّة زائدة. هذا مع ما اشتمل عليه من الكرم الزائد، والميل إلى الخير، ومحبته أهل العلم والفضل والصلاح، والإحسان إليهم بما تصل القدرة إليه.

وله اليد الطولى في علم النغم والضروب والإيقاع، حتى لعله لم يكن فيه مثله في زمانه. انتهت إليه الرئاسة في ذلك، وكتب كثيراً وحصّل وصنّف وألّف.

ومن مصنفاته هذا الكتاب الجليل و هو المسمى بـ «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» في سبعة مجلدات، هذه الستّة ومجلد آخر يسمى بـ«الكنى» استوعب فيه ذكر الأعيان المشهورين بكنيتهم على هذا الشرط، وهو من أول دولة الترك، ومختصره المسمى ب «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ومختصره سمّاه «مورد اللطافة في ذكر من ولي السلطنة والخلافة» وذيّل على «الإشارة» للحافظ الذهبي مختصراً سمّاه «البشارة في تكملة الإشارة» وكتاب «حلية الصفات في الأسماء والصناعات» مرتباً على الحروف، يشتمل على مقاطيع وتواريخ وأدبيات، بديع في معناه، وغير ذلك. كل ذلك في عنفوان شبيبته.

ونرجو، إن أطال الله عمره وفسح في أجله، ليملأن خزائن من العلوم والمصنفات في كل فن، لعلمي باتساع باعه في التصنيف والتأليف.

ومن شعره ما أنشدني من لفظه لنفسه ـ حفظه الله ـ في مليحٍ اسمه «حسن» قوله: [الرمل]

طَرْفُه الأحورُ زاهٍ شاقني ... وبه قد ضاع علمي بالوَسَنْ
جَوْرُه عدلٌ علينا في الهوى ... كل فعلٍ منه لي فهو حَسَنْ

وله أيضاً: [مجزوء الرجز]

تجارة الصبِّ غَدَتْ ... في حبِّ خود كاسدَهْ
ورأسُ مالي هبةٌ ... لِفَرحتي بفائدهْ

وله أيضاً: [من نوع المواليا]

أيبك قطز يعقبو بيبرس ذو الإكمال
بعدو قلاوون بعدو كتبغا المفضال
لاجين بيبرس برقوق شيخ ذو الإفضال
ططر برسباي جقمق ذو العلا إينال

ثانياً: ترجمة ابن تغري بردي بقلم المؤرخ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي[1] المتوفى سنة ٩٠٢ هـ.

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٨. توفي السخاوي سنة ٩٠٢ هـ.

يوسف بن تغري بَرْدي الجَمال، أبو المحاسن بن الأتابكي بالديار المصرية، ثم نائب الشام اليشبغاوي الظاهري القاهري الحنفي. ولد في شوّال تحقيقاً سنة ثلاث عشرة وثمانمائة تقريباً بدار منجك اليوسفي، جوار المدرسة الحسنيّة[1]، ومات أبوه بدمشق على نيابتها وهو صغير، فنشأ في حجر أخته[2] عند زوجها الناصري بن العديم الحنفي، ثم عند الجلال البلقيني، لكونه كان خلفه عليها. وحفظ القرآن، ثم في كبره - فيما زعم - مختصر القدوري وألفية النحو وإيساغوجي. واشتغل يسيراً وقال إنه قرأ في الفقه على الشمس والعلاء الروميين، وفي الصرف على ثانيهما، وكذا اشتغل في الفقه على العيني وأبي البقاء بن الضياء المكي والشمني ولازمه أكثر، وعليه اشتغل في شرح الألفية لابن عقيل والكافياجي، وعليه حضر في الكشاف والزين قاسم، واختص به كثيراً وتدرّب به، وقرأ في العروض على النواجي، والمقامات

---

(١) هذه المدرسة من إنشاء الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون. وتعرف أيضاً باسم المدرسة الناصرية الحسنية، وباسم جامع السلطان حسن. ولا تزال موجودة حتى اليوم مسجداً جامعاً بميدان القلعة، بين الرميلة وحدرة البقرة. (خطط علي مبارك: ١/١٠٥، وخطط المقريزي: ٢/٣١٦).

(٢) هي أخته الشقيقة «هاجر» كما ذكر الدكتور أحمد دراج في محاضرته عن المؤلف ضمن كتاب «المؤرخ ابن تغري بردي: ص ٦٣ نقلاً عن Wiet» وفي شذرات الذهب: ٧/٣١٧ أنها «بيرم» وذهب إلى ذلك الدكتور زيادة في كتابه «المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي».

الحريرية على القوام الحنفي، وعليه اشتغل في النحو أيضاً بل أخذ عنه قطعة جيدة من علم الهيئة، وقرأ أقراباذين في الطب على سلام الله، وفي البديع وبعض الأدبيات على الشهاب بن عربشاه، وكتب عن شيخنا من شعره وحضر دروسه وانتفع ـ فيما زعم ـ بمجالسته؛ وكذا كتب بمكة عن قاضيها أبي السعادات بن ظهيرة من شعره وشعر غيره، وعن البدر بن العليف وأبي الخير بن عبد القوي وغيرهم من شعراء القاهرة. وتدرّب كما ذكر في الفنّ[1] بالمقريزي والعيني وسمع عليهما الحديث، وكذا بالقلعة عند نائبها تغري برمش الفقيه على ابن الطحان وابن بردس وابن ناظر الصاحبة، وأجاز له الزين الزركشي وابن الفرات وآخرون. وحجّ غير مرة أولها في سنة ست وعشرين، واعتنى بكتابة الحوادث من سنة أربعين، وزعم أنه أوقف شيخه المقريزي على شيء من تعليقه فيها فقال: دنا الأجل، إشارة إلى وجود قائم بأعباء ذلك بعده، وأنه كان يرجع إلى قوله فيما يذكره له من الصواب بحيث يصلح ما كان كتبه أولاً في تصانيفه، بل سمعته يرجح نفسه على من تقدمه من المؤرخين من ثلاثمائة سنة بالنسبة لاختصاصه دونهم بمعرفة الترك وأحوالهم ولغاتهم. ورأيته إذ أرخ وفاة العيني قال في ترجمته: إن البدر البغدادي الحنبلي قال له وهما في الجنازة: خلا الجوّ، إشارة إلى أنه تفرّد. وما رأيته ارتضى وصفه له بذلك من حينئذ فقط، فإنه قال إنه رجع من الجنازة فأرسل له ما يدل على أن العيني كان يستفيد منه، بل سمعته يصف نفسه بالبراعة في فنون الفروسية كلعب الرمح

---

(١) المراد فن كتابة التاريخ.

ورمي النُشّاب وسوق البُرجاس ولعب الكرة والمحمل ونحو ذلك.

وبالجملة فقد كان حسن العشرة، تام العقل ـ إلا في دعواه فهو حَمِق ـ والسكون، لطيف المذاكرة، حافظاً لأشياء من النظم ونحوه، بارعاً حسبما كنت أتوهمه في أحوال الترك ومناصبهم وغالب أحوالهم، منفرداً بذلك لا عهد له بمن عداهم، ولذلك تكثر فيه أوهامه، وتختلط ألفاظه وأقلامه، مع سلوك أغراضه، وتحاشيه عن مجاهرة من أدبر عنه بإعراضه، وما عسى أن يصل إليه تركي!

وقد تقدم عند الجمالي ناظر الخاص[1] بسبب ما كان يطريه به في الحوادث، وتأثل منه دنيا، وصار بعده إلى جانبك الجداوي[2] فزادت وجاهته واشتهرت عند أكثر الأتراك ومن يلوذ بهم من المباشرين وشبههم في التاريخ براعته. وبسفارته عند جانبك خلص البقاعي من ترسيمه حين ادعى عليه عنده بما في جهته لجامع الفكّاهين، لكون البقاعي ممن كان يكثر التردد لبابه، ويسامره بلفظه وخطابه؛ وربما حمله على إثبات ما لا يليق في الوقائع والحوادث مما يكون موافقاً لغرضه، خصوصاً في تراجم

---

(١) ناظر الخاص: هو الذي ينظر في خاص أموال السلطان. (صبح الأعشى: ٥/٤٦٥).

(٢) هو الأمير سيف الدين جانبك بن عبد الله الظاهري الدوادار الكبير المعروف بنائب جدّة. عظم أمره لا سيما لما ولي الدوادارية الكبرى في دولة الملك الظاهر خشقدم، وصار مدبّر المملكة، وبعد صيته حتى كاتبه ملوك الأقطار. (له ترجمة وافية في النجوم الزاهرة: ١٦/٣٢٠، والمنهل الصافي: ٤/٢٤٣، والضوء اللامع: ٣/٥٧).

الناس وأوصافهم، لما عنده من الضُغن والحقد، كما وقع له في أبي العباس الواعظ وابن أبي السعود. وكان إذا سافر يستخلف في كتابة الحوادث ونحوها التقيّ القلقشندي.

وقد صنّف «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» في ستة مجلدات تراجم خاصة على حروف المعجم من أول دولة الترك، و«الدليل الشافي على المنهل الصافي» و «مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة» و «البشارة» في تكملة الإشارة للذهبي، و «حلية الصفات في الأسماء والصناعات» مشتمل على مقاطيع وتواريخ وأدبيات، رتّبه على حروف المعجم وغير ذلك. وفيها الوهم الكثير والخلط الغزير مما يعرفه النقّاد، والكثير من ذلك ظاهر لكل. ومنه السَّقْط في الأنساب كتسمية الحجار أحمد بن نعمة مع كون نعمة جدّه الأعلى، وكحذفه ما يتكرر من الأسماء في النسب أو الزيادة فيه بأن يكون في النسب ثلاثة محمدين فيجعلهم أربعة، أو أربعة فيجعلهم خمسة. والقلب كأن يكون المترجَم طالباً لواحد فيجعله شيخاً له. والتصحيف والتحريف كالغرافي ـ بالفاء والغين المعجمة ـ يجعله مرة بالقاف، ومرة بالعين والقاف مخففاً، وكالحسامية بالخسابية، وتسعين بسبعين وعكسه، وابن سكّر حيث ضبطه بالشين المعجمة، وفريد الدين بمؤيد الدين. والتغيير كسليمان من سلمان وعكسه، وعبد الله من أبي عبد الله، وسعد من سعدالله، ونبا حيث جعله علياً، وعبد الغفار صاحب الحاوي حيث جعله عبدالوهاب، وابن أبي جمرة الولي الشهير حيث جعله محمداً، وصلاح الدين خليل بن السابق أحد رؤساء الشام سماه محمداً،

وعبد الرحمن البوتيجي الشهير جعله أبا بكر، وأحمد بن علي القلقشندي صاحب صبح الأعشى سمّى والده عبد الله[1]. والتكرير فيكتب الرجل في موضعين مرّة في إبراهيم ومرّة في أحمد، وربما تنبّه لذلك فيجوّز كونه أخاً ثانياً. وإشهار المترجم بما لا يكون به مشهوراً حيث يروم التشبّه بابن خلكان أو الصفدي فيما يكتبانه بهامش أول الترجمة لسهولة الكشف عنه ككتابته مقابل ترجمة أحمد بن محمد بن عبد المعطي جدّ قاضي المالكية بمكة المحيوي عبد القادر ما نصّه: ابن طراد النحوي الحجازي. أو وصفه بما لم يتصف به كالصلاح بن أبي عمر حيث وصفه بالحافظ، والجمال الحنبلي بالعلامة، وناصر الدين بن المخلّطة بقوله: إنه لم يخلف بعده مثله ضخامة وعلماً ومعرفة وديناً وعفّة. وتعبيره بما لا يطابق الواقع كقوله في البرهان بن خضر: تفقّه بابن حجر. أو شرحه لبعض الألقاب بما لا أصل له حيث قال في ابن حجر: نسبة إلى آل حَجَر يسكنون الجنوب الآخر على بلاد الخربة وأرضهم قابس. أو لحنه الواضح وما أشبهه كأزوَجه في زوّجه،

---

(١) ومن الذين ذكروه باسم «أحمد بن عبد الله» حاجي خليفة في كشف الظنون، والخطيب الصيرفي في نزهة النفوس والأبدان، والمقريزي في درر العقود الفريدة، والعيني في عقد الجمان؛ وفي عنوان «نهاية الأرب» للقلقشندي المطبوع ببغداد أنه أحمد بن عبد الله، وعلى النسخة المخطوطة من «مآثر الإنافة» للقلقشندي ـ والتي حققها الاستاذ عبد الستار أحمد فراج ـ كتب: أحمد بن عبد الله القلقشندي. ويعتقد الاستاذ فراج أن التسمية «أحمد بن عبد الله» هي الصحيحة لما في المخطوطة التي حققها من المزايا التي تجعل الباحث يطمئن إليها.

والحياة في الحيا، والمجاز في المزاح، وأجعزه في أزعجه، والكيابة في الكآبة، والحطيط في الحضيض، ومنتضمة في منتظمة، وظنين في ضنين. بل ويذكر في الحوادث ما لم يتفق كأنه كان يكتب بمجرّد السماع كقوله في الشهاب ابن عربشاه ـ مع زعمه أنه من شيوخه ـ: إنه استقرّ في قضاء الحنفية بحماة في صفر سنة أربع وخمسين عوضاً عن ابن الصوّاف، وأن ابن الصوّاف قدم في العشر الثاني من الشهر الذي يليه فأعيد في أواخر جمادى الآخرة، وهذا لم يتفق كما أخبرني به الجمالي بن السابق الحموي، وكفى به عمدة سيما في أخبار بلده. وكقوله عن جانم: إنه لما أمر برجوعه من الخانقاه إلى الشام توجه كاتب السرّ ابن الشّحنة لتحليفه في يوم الثلاثاء ثامن عشر رمضان سنة خمس وستين، فإن هذا كما قال ابن الشّحنة المشار إليه لم يقع. وكقوله: إن صلاح الدين بن الكويز استقرّ في وكالة بيت المال عوضاً عن الشرف الأنصاري في رجب سنة ثلاث وستين، وفي ظنّي أن المستقرّ حينئذ فيها إنما هو الزين بن مزهر. ويذكر في الوفيات تعيين محالّ دفن المترجَمين فيغلط، كقوله في نصر الله الروياني: إنه دفن بزاويته، إلى غير ذلك من تراجمه التي يقلّد فيها بعض المتعصبين كما تقدّم. أو يسلك فيها الهوى، كترجمته لمنصور بن صفيّ وجانبك الجداوي، بل سمعت غير واحد من أعيان الترك ونقادهم العارفين بالحوادث والذوات يصفونه بمزيد الخلل في ذلك. وحينئذ فما بقي ركون لشيء مما يبديه؛ وعلى كل حال فقد كان لهم به جمال. وقد اجتمعت به مراراً، وكان يبالغ في إجلالي إذا قدمت عليه ويخصّني

بتكرمة للجلوس، والتمس مني اختصار الخطط للمقريزي، وكتبت عنه ما قال إنه من نظمه فيمن اسمها «فائدة» وهو:

تجارة الصبّ غدت في حبّ خود كاسِدَهْ
ورأس مالي هبة لفرحَتي بفائدَهْ

وابتنى له تربة هائلة بالقرب من تربة الأشرف إينال، ووقف كتبه وتصانيفه بها، وتعلل قبل موته بنحو سنة بالقولنج، واشتدّ به الأمر من أواخر رمضان بإسهال دموي بحيث انتحل وتزايد كربه، وتمنى الموت لما قاساه من شدّة الألم إلى أن قضى في يوم الثلاثاء خامس ذي الحجة سنة أربع وسبعين ودفن من الغد بتربته، وعسى أن يكون كفر عنه. رحمه الله وعفا عنه وإيانا[1].

---

(١) لم ينل مؤرخ من النقد والتجريح مثل ما نال أبو المحاسن على لسان اثنين من المؤرخين المعاصرين له، وهما: السخاوي وابن الصيرفي. ففي الترجمة أعلاه التي أفردها السخاوي لأبي المحاسن في معجمه الضوء اللامع، وكذلك في حديثه عنه في مقدمته لكتابه «التبر المسبوك» يوجّه إليه لاذع النقد، لا بل التجريح والحرص على تسقط الأخطاء. والواقع أن السخاوي كان ناقداً طويل اللسان حاد القلم، لم يكد يسلم منه أحد من المؤرخين في عصره، بل كان ـ كما قال السيوطي ـ يأكل لحومهم. ولم ينج من تجريحه حتى تقي الدين المقريزي أعظم مؤرخي هذا العصر، فقد حمل عليه في كتابه «التبر المسبوك» ورماه بالقصور وضعف الرواية والبيان، وزعم أنه نقل خططه الشهيرة من مسودة للأوحدي ظفر بها وزاد عليها قليلاً، مع أنه لم يذكر دليلاً واحداً يؤيد هذا الزعم. ولم ينج من لسانه العلامة ابن خلدون، وحمل على البقاعي، وهو من أعلام المحدثين والرواة في عصره. وكذلك نشبت الخصومة بين السخاوي =

ثالثاً: ترجمة ابن تغري بردي عن «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي[1].

جمال الدين، أبو المحاسن، يوسف ابن الأمير الكبير سيف الدين تغري بردي الحنفي الإمام العلامة. ولد بالقاهرة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة، ورباه زوج أخته قاضي القضاة ناصر الدين بن العديم الحنفي إلى أن مات، فتزوج بأخته جلال الدين البلقيني الشافعي فتولى تربيته، وحفظ القرآن العزيز. ولما كبر اشتغل بفقه الحنفية وحفظ القُدوري وتفقّه بشمس الدين محمد الرومي وبالعيني وغيرهما. وأخذ النحو عن التّقي الشُّمُنّي ولازمه كثيراً وتفقّه به أيضاً. وأخذ التصريف عن الشيخ علاء الدين الرومي وغيره. وقرأ المقامات الحريرية على قوام الدين الحنفيّ وأخذ عنه

= وبين جلال الدين السيوطي. كذلك يشير ابن إياس، وهو من معاصري السخاوي، في بدائع الزهور، إلى أن السخاوي «ألف تاريخاً فيه أشياء كثيرة من المساوي في حق الناس...». وابن الصيرفي بعد أن مدح أبا المحاسن في كتابه «نزهة النفوس والأبدان» ووصفه بأنه كان «صالحاً فاضلاً عالماً استاذاً في التاريخ وعلوم شتى غيره مثل علم الرمح والنشاب والموسيقى، وله المصنفات الفائقة والإيرادات الرائقة، المشار إليه الآن في التاريخ والعمدة فيه... وهو أعزّ مخاديمي وأجلّ مشايخي في هذا الفن المخصوص.» وهذا الكلام يذكرنا بما كتبه عنه تلميذه وصديقه أحمد بن حسين التركماني المعروف بالمرجي... أقول بعد هذا المديح عاد ابن الصيرفي في كتابه «إنباء الهصر بأبناء العصر» وترجم لأبي المحاسن في عبارات فاقت في قسوتها ما جاء في ترجمة السخاوي له.

(١) شذرات الذهب: ٣١٧/٧. توفي ابن العماد الحنبلي سنة ١٠٨٩ هـ.

العربية أيضاً وقطعة جيدة من علم الهيئة. وأخذ البديع والأدبيات عن الشهاب بن عَرَبْشَاه الحنفي وغيره. وحضر على ابن حَجَر العسقلاني وانتفع به، وأخذ عن أبي السعادات بن ظهيرة وابن العليف وغيرهما.

ثم حُبِّب إليه علم التاريخ فلازم مؤرخي عصره مثل العيني والمقريزي، واجتهد في ذلك إلى الغاية، وساعدته جودة ذهنه وحسن تصوّره وصحة فهمه. ومهر وكتب وحصَّل وصنّف، وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره. وسمع شيئاً كثيراً من كتب الحديث، وأجازه جماعات لا تحصى مثل ابن حَجَر والمقريزي والعيني.

ومن مصنّفاته كتاب «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» في ستة مجلدات ومختصره المسمى بـ«الدليل الشافي على المنهل الصافي» ومختصر سماه «مورد اللطافة في ذكر من ولي السلطنة والخلافة» و «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» وذيل على «الإشارة» للحافظ الذهبي سمّاه بـ«البشارة في تكملة الإشارة» وكتاب «حلية الصفات في الأسماء والصناعات» مرتباً على الحروف، وغير ذلك. ومن شعره:

تجارة الحب غدت ... في حبّ خود كاسدَهْ
ورأس مالي هبةً ... لفرحتي بفائدَهْ

ومنه مواليا في عدّه ملوك الترك:

أيبك قطز يعقبو بيبرس ذو الإكمال
بعدو قلاوون بعدو كتبغا المفضال

لاجين بيبرس برقوق شيخ ذو الإفضال
ططر برسباي جقمق ذو العلاء إينال

وتوفي في ذي الحجة.

رابعاً: حديث ابن إياس[1] عن ابن تغري بردي.

وفيها[2] كانت وفاة الجمالي يوسف بن الأتابكي تغري بردي اليشبغاوي الرومي نائب الشام. وكان الجمالي يوسف رئيساً حشماً فاضلاً حنفيّ المذهب وله اشتغال بالعلم. وكان مشغوفاً بكتابة التاريخ، وألف في ذلك عدة تواريخ منها تاريخه الكبير الموسوم بـ«النجوم الزاهرة» و«المنهل الصافي» و«مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة». وله تاريخ في وقائع الأحوال على حروف الهجاء. وله غير ذلك عدة مصنفات. وكان نادرة في أولاد الناس[3]. ومولده سنة ثلاث عشرة وثمانمائة.

خامساً: حديث الخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي[4] عن ابن تغري بردي.

---

(١) بدائع الزهور: ٢/١١٨. وتوفي المؤرخ ابن إياس سنة ٩٣٠ هـ.

(٢) أي سنة ٨٧٤ هـ.

(٣) كان أمراء المماليك أكثر اهتماماً بتربية مماليكهم وإعدادهم ليخلفوهم في مناصب الدولة منهم بتربية أولادهم الذين كانوا ينشؤون عادة في حجور النساء. وكانوا في الغالب ينغمسون في الحياة المدنية، وكثيراً ما يتجهون إلى العلم. وكان هذا الفريق من ابناء أمراء المماليك يطلق عليهم «أولاد الناس». والجدير بالذكر أن المؤرخ ابن إياس كان أيضاً من أولاد الناس.

(٤) نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان؛ ٢/٣٢٠ (من خلال ذكره لوفاة والده تغري بردي) - وقد توفي الصيرفي سنة ٩٠٠ هـ.

«. . . ولم يدرس اسمه[1] فإنه خلّف ولداً صالحاً فاضلاً عالماً أستاذاً في التاريخ وعلوم شتى غيره، مثل علم الرمح والنشاب والموسيقى، وله المصنّفات الفائقة، والإيرادات الرائقة، المشار إليه الآن في التاريخ والعمدة فيه. أخذ ذلك عن الشيخ تقي الدين المقريزي وغيره من المشايخ كالبدري العينتابي والحافظ ابن حَجَر؛ وهو أعز مخاديمي وأجلّ مشايخي في هذا الفن المخصوص. . .».

هذا ويلاحظ أن وصف الصيرفي لأبي المحاسن هنا يخالف ما وصفه به في كتابه «إنباء الهصر في أبناء العصر»[2] إذ يقول عنه أنه «يكتب كتابةً ما تصدر عن صغار الكتّاب المتعلمين، ولعمري هذا الصنيع الصادر منه في تاريخه وغيره من اللحن والتصحيف والزيادة في الحروف المكتوبة والنقص. ما استيقظ أنه كلما فرغ من تصنيف يتوجه به إلى من يعرف العربية فيصلحه له[3]. . . وكتبه

---

(١) أي اسم تغري بردي الوالد.

(٢) ص ١٧٥ ـ ١٨٢ راجع أيضاً مقدمة الدكتور حسن حبشي للكتاب.

(٣) لا ندري سبب هذا التغير الكلّي في موقف ابن الصيرفي من أبي المحاسن. وعلى كل حال فنحن هنا أمام مفارقة تتمثل في أن كلام ابن الصيرفي ينطبق عليه هو بالذات أكثر مما ينطبق على ابن تغري بردي. فضعفه في اللغة العربية ملحوظ في كثير مما كتب، وهو كتب مؤلفاته بأسلوب أقرب ما يكون إلى أسلوب العامة، فكان يكثر من استعمال التعابير المصرية الدارجة ويخرج على قواعد اللغة (انظر مقدمة نزهة النفوس لحسن حبشي) وبهذا المعنى يقول عنه السخاوي: «لاتمييز له عن كثير من العوام =

بحيث إذا نظر فيها من له أدنى معرفة يرميها من يده لما يمجه الطبع المستقيم مما يراه واقعاً فيها من الغلط والخباط» ثم يتهمه بعدم معرفته فن التاريخ .

= إلا بالهيئة» وانتقده ابن إياس بقوله إنه «يكتب التاريخ مجازفة لا عن قائل ولا عن راو، وله في تاريخه خبطات كثيرة. . ».

القسم الثاني

مختارات

من كتابات المؤرخ ابن تغرى بردى

العمارة والمنشآت في عصر الناصر[1] محمد بن قلاوون (٦٨٤ - ٧٤١هـ) (سياسته العمرانية والإنمائية)

«. . . واستجدّ في أيامه عمائر كثيرة منها:

حفر خليج الإسكندرية. حفروه في مدة أربعين يوماً، وعمل فيه نحو المائة ألف رجل من النواحي. واستجدّ عليه عدة سواقي وبساتين في أراض كانت سباخاً فصارت مزارع قصب سكر وسمسم وغيره.

وعمرّت هناك الناصرية، ونقل إليها المقداد بن شماس وأولاده؛ وعِدّة أولاده مائة ولد ذكر.

واستمر الماء في خليج الإسكندرية طوال السنة، وفرح الناس بهذا الخليج فرحاً زائداً وعظمت المنافع به.

وأنشأ الميدان تحت قلعة الجبل وأجرى له المياه وغرس فيه

---

(١) تسلطن ثلاث مرات: الأولى من ٦٩٣ هـ إلى ٦٩٤هـ، والثانية من ٦٩٨ إلى ٧٠٨هـ، والثالثة من ٧٠٩ إلى ٧٤١هـ.

والنصّ هنا مستلّ من النجوم الزاهرة: ٩/١٧٨ - ٢١٠. ولتكوين فكرة وافية عن تلك العمائر والمنشآت والأماكن الواردة في النصّ تراجع تعليقات الاستاذ محمد رمزي في النجوم، طبعة دار الكتب المصرية.

النخل والأشجار، ولعب فيه بالكرة في كل يوم ثلاثاء مع الأمـراء والخاصكية وأولاد الملوك. وكان الملك الناصر يجيد لعب الكرة إلى الغاية بحيث إنه كان لا يدانيه فيها أحد في زمانه ألا إن كان ابن أرغون النائب.

ثم عمَّر فوق الميدان هذا القصر الأبلق وأخرب البرج الذي كـان عمَّره الأشـرف خليل على الإسـطبل وجعـل مكانـه القصـر المذكور. وعمر فوقه رفرفاً وعمر بجانبه برجاً نقل إليه المماليك. وغيّر باب النحاس من قلعة الجبل ووسَّع دهليزه.

وعمَّر في الساحة تجاه الإيوان طباقاً للأمراء الخاصكية.

وغيرّ عمارة الإيوان مرتين. ثم في الثالثة أقرّه على ما هو عليه الآن، وحمل إليه العمد الكبار من بلاد الصعيد، فجاء من أعظم المباني الملوكية، ورتّب خدمته بالإيوان بأنواع مهولة عجيبة مزعجة لمن يقدم من رسل الملوك، يطول الشرح في ذكر ترتيب ذلك. ثم رتب خدم القصر ومشدِّيه، ومـا كان يفـرش فيه من أنـواع البسط والستائر، وكيفية حركة أرباب الوظائف فيه.

ثم عمَّر بالقلعة أيضاً دوراً لـلأمراء الـذين زوّجهم لبناتـه، وأجرى إليها المياه وعمل بها الحمامات، وزاد في باب القُلَّة من القلعة باباً ثانياً.

وعمر جامع القلعة والقاعات السبع التي تشرف على الميدان لأجل سراريه.

وعمر باب القرافة. وكان غالب عمائره بالحجارة خوفاً من الحريق.

وعزم على أن يغيّر باب المدرج ويعمل له دركاه فمات قبل ذلك.

وعمر بالقلعة حوش الغنم، وحوش البقر، وحوش المعزى فأوسع فيها نحو خمسين فداناً.

وعمر الخانقاه بناحية سرياقوس، ورتّب فيها مائة صوفي لكل منهم الخبز واللحم والطعام والحلوى وسائر ما يحتاج إليه. وقد صارت الخانقاه الآن (في أيام المؤلف) مدينة عظيمة.

وعمّر القصور بسرياقوس، وعمل لها بستاناً حمل إليه الأشجار من دمشق وغيرها، فصار بها عامة فواكه الشام.

وحفر الخليج الناصري خارج القاهرة حتى أوصله بسرياقوس. وعمّر على هذا الخليج أيضاً عدة قناطر، وصار بجانبي هذا الخليج عدة بساتين وأملاك. وعمرّت به أرض الطبّالة بعد خرابها من أيام العادل كتبغا. وعمرت جزيرة الفيل وناحية بولاق بعدما كانت رمالاً يرمي بها المماليك النشاب، وتلعب الأمراء بها الكرة، فصارت كلها دوراً وقصوراً وجوامع وأسواقاً وبساتين. وبلغت البساتين بجزيرة الفيل في أيامه مائة وخمسين بستاناً بعدما كانت نحو العشرين بستاناً. واتصلت العمائر من ناحية منية الشيرج على النيل إلى جامع الخطيري إلى حكر ابن الأثير وزريبة قوصون وإلى منشأة المهراني إلى بركة الحبش، حتى كان الإنسان يتعجب

لذلك؛ بأنه كان قبل ذلك بمدة يسيرة تلالاً ورمالاً وحَلْفاء، فصار لا يرى قدر ذراع إلا وفيه بناء. كل ذلك من محبّة السلطان للتعمير. فصار كل أحد في أيامه يفعل ذلك ويتقرّب إلى خاطره بهذا الشأن. وصار لهم أيضاً غِيَّة في ذلك، كما قيل: الناس على دين مليكهم. بل قيل إنه كان إذا سمع بأحد قد أنشأ عمارة بمكان شكره في الملأ وأمدّه في الباطن بالمال والآلات وغيرها، فعمرت مصر في أيامه وصارت أضعاف ما كانت، كما سيأتي ذكره من الحارات والحكورة والأماكن.

فمما عمر في أيامه أيضاً القطعة التي فيما بين قبة الإمام الشافعي، رضي الله عنه، إلى باب القرافة طولاً وعرضاً بعدما كانت فضاء لسباق خيل الأمراء والأجناد والخدام، فكان يحصل هناك أيام السباق اجتماعات جليلة للتفرج على السباق إلى أن أنشأ الأمير بيبغا التركماني تربته بها، وشكره السلطان، فأنشأ الناس فيه تربأ حتى صارت كما ترى.....

وعمر أيضاً في أيامه الصحراء التي بين قلعة الجبل وخارج باب المحروق إلى تربة الظاهر برقوق المقدّم ذكرها. وأول من عمر فيها الأمير قراسنقر تربته، وعمر بها حوض السبيل يعلوه مسجد. ثم اقتدى به جماعة من الأمراء والخوندات والأعيان مثل خوند طغاي، عمرت بها تربتها العظيمة، ومثل طشتمر حمّص أخضر الناصري، ومثل طشتمر طلليه الناصري وغيرهم. وكان هذا الموضع ساحة عظيمة وبه ميدان القبق من عهد الملك الظاهر بيبرس برسم ركوب السلطان وعمل الموكب به برسم سباق الخيل. فلما عمر قراسنقر

تربته عمر الناس بعده حتى صارت الصحراء مدينة عظيمة.

وعمّر الملك الناصر أيضاً لمماليكه عدة قصور خارج القاهرة وبها، منها قصر الأمير طقتمر الدمشقي بحدرة البقر، وبلغ مصروفه ثمانمائة ألف درهم. فلما مات طقتمر أنعم به على الأمير طشتمر حمّص أخضر فزاد في عمارته. ومنها قصر الأمير بكتمر الساقي على بركة الفيل بالقرب من الكبش، فعمل أساسه أربعين ذراعاً وارتفاعه أربعين ذراعاً فزاد مصروفه على ألف ألف درهم. ومنها الكبش حيث كان عمارة الملك الصالح نجم الدين أيوب، فعمله الملك الناصر سبع قاعات برسم بناته ينزلون منه للفرجة على ركوب السلطان للميدان الكبير، ولم ينحصر ما أنفقه فيه لكثرته. ومنها إسطبل الأمير قوصون بسوق الخيل تحت القلعة تجاه باب السلسلة، وكان أصله إسطبل الأمير سنجر البشمقدار وسنقر الطويل. ومنها قصر بهادر الجوباني بجوار زاوية البرهان الصائغ بالجسر الأعظم تجاه الكبش. ومنها قصر قطلوبغا الفخري، وقصر ألطنبغا المارداني، وقصر يلبغا اليحياوي، وهؤلاء أجلّ ما عمر من القصور، وهم موضع المدرسة الناصرية الحسنيّة؛ أخذهم الملك الناصر حسن وهدمهم وعمرّ مكان ذلك مدرسته المشهورة به. وعمر في أيامه الأمراء عدة دور وقصور منها: دار الأمير أيدغمش أميرآخور وقصر بشتك وغيره.

وكان الملك الناصر له عناية كبيرة ببلاد الجيزة، حتى إنه عمل على كل بلد جسراً وقنطرة، وكانت قبل ذلك أكثر بلادها

تَشْرَق[1] لعلوها، فعمل جسر أم دينار، في ارتفاع اثنتي عشرة قصبة؛ أقام العمل فيه مدة شهرين، وهو الذي اقترحه، فحبس الماء حتى ردّه على تلك الأراضي، وعمَّ النفع بها جميع أهل الجيزة. ومن يومئذ قوي بسبب هذا الجسر الماء حتى حفر بحراً يتصل بالجيزة. وخرج في أراضي الجيزة عدة مواضع وزرعت بعدما كانت شاسعة؛ وأخذ من هذه الأراضي قوصون وبشتك وغيرهما عدة أراض عمروها ووقفوها. واستجدّ السلطان على بقية الأراضي ثلاثمائة جندي. . .

واستجدّت في أيام الملك الناصر عدة أراض أيضاً بالشرقية ونواحي فُوَّة وغيرها، أقطعت للأجناد، وكانت قبل ذلك بسنين كثيرة خراباً لا ينتفع بها. وعمل أيضاً سدّ شبين القصر فزاد بسببه خراج الشرقية زيادة كثيرة. وعمل جسراً خارج القاهرة حتى ردّ النيل عن منية الشيرج وغيرها، فعمر بذلك عدة بساتين بجزيرة الفيل، وأحكم عامة أراضي مصر قبليها وبحريها بالترع والجسور حتى أتقن أمرها؛ وكان يركب إليها برسم الصيد كل قليل، ويتفقد أحوالها بنفسه، وينظر في جسورها وترعها وقناطرها، بحيث انه لم يدع في أيامه موضعاً منها حتى عمل فيه ما يحتاج إليه.

وكان له سعد في جميع أعماله، فكان يقترح المنافع من قبله، بعد أن كان يزهّده فيما يأمر به حذّاق المهندسين، ويقول بعضهم: يا خوند، الذين جاؤوا من قبلنا لو علموا أن هذا يصحّ

---

(١) أي تعطش، لعدم وصول ماء النيل إليها أيام الفيضان من كل سنة.

فعلوه، فلا يلتفت إلى قولهم، ويفعل ما بدا له من مصالح البلاد، فتأتيه أغراضه على ما يحب وزيادة؛ فزاد في أيامه خراج مصر زيادة هائلة في سائر الأقاليم. وكان إذا سمع بشراقي بلد أو قرية من القرى أهمَّه ذلك وسأل المقطع بها عن أحوال القرية المذكورة غير مرة، بل كلما وقع بصره عليه، ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ريِّها بكل ما تصل قدرته إليه. كل ذلك وصاحبها لا يسأله في شيء من أمرها، فيكلمه بعض الأمراء في ذلك فيقول: هذه قريتي، وأنا الملزوم بها والمسؤول عنها، فكان هذا دأبه. وكان يفرح إذا سأله بعض الأجناد في عمل مصلحة بلده بسبب عمل جسر أو تقاوي[1] أو غير ذلك، وينبل ذلك الرجل في عينه، ويفعل له ما طلبه من غير توقف ولا ملل في إخراج المال، فإن كلمه أحد في ذلك فيقول: فلم نجمع المال في بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره! فهذه كانت عوائده؛ وكذلك فعل بالبلاد الشامية، حتى إن مدينة غزّة هو الذي مصَّرها وجعلها على هذه الهيئة، وكانت قبل كآحاد قرى البلاد الشامية، وجعل لها نائباً، وسمي بملك الأمراء، ولم تكن قبل ذلك إلا ضيعة من ضياع الرملة، ومثلها كثير من قرى الشام وحلب والساحل.

وأنشأ الملك الناصر بالديار المصرية الميدان الكبير على النيل، وخرّب ميدان اللُّوق الذي كان عمّره الظاهر بيبرس وعمله

---

(١) التقاوي بذور القطن والقمح والفول ونحوها مما يبذر في الأرض للزراعة (المعجم الوسيط) ولعل اللفظ هنا مستعمل استعمالاً عامياً بمعنى ما يعمل من ترميم وإصلاح وزيادة بهدف تقوية الجسور وما في معنى ذلك.

بستاناً. ثم أنعم السلطان بالبستان المذكور على الأمير قوصون، فبنى قوصون تجاهه زريبته المعروفة بزريبة قوصون بنياناً ووقفه. واقتدى الأمراء بقوصون في العمارة. ثم أخذ قوصون بستان الأمير بهادر رأس نوبة وحكره للناس، ومساحته خمسة عشر فداناً، فبنوه دوراً على الخليج، فعرف بحكر قوصون. وحكر السلطان حول البركة الناصرية أراضي البستان فعمروها الناس وسكنوا فيه، ثم حكر الأمير طقزدمر الحموي الناصري بستاناً بجوار الخليج، مساحته ثلاثون فداناً، وبنى له قنطرة عرفت له، وعمل هناك حماماً وحوانيت أيضاً، فصار حكراً عظيم المساكن. ثم حكر الأمير آقبغا عبد الواحد بستاناً بجوار بركة قارون ظاهر القاهرة، فعمره عمارة كبيرة، وأخذ بقية الأمراء جميع ما كان من البساتين والجنينات ظاهر القاهرة وحكروها. وحكرت دادَةُ السلطان الملك الناصر الستّ حَدَق والست مِسْكة القهرمانة حكرين عرفا بهما[1]. وأنشأت كل واحدة منهما في حكرها جامعاً تقام به الجمعة، فزادت الأحكار في أيام الملك الناصر على ستين حكراً، وبهذا اتصلت العمائر من باب زويلة إلى سدّ مصر، بعدما كانت ساحة مخيفة. كل ذلك لما علم الناس من حب السلطان للتعمير.

وعلى هذا زادت الديار المصرية في أيامه مقدار النصف.

---

(١) وكذلك اعتبر المقريزي (خطط: ٢/١١٦) الست حدق والست مسكة امرأتين، والصواب أنهما. امرأة واحدة. (راجع في ذلك ما كتبه الاستاذ محمد رمزي في حاشية الصفحة ١٩٦، الجزء التاسع من النجوم الزاهرة.).

وعمرت في أيامه بالديار المصرية عدة جوامع تقام فيها الخطب زيادة على ثلاثين جامعاً، منها:

الجامع الناصري بقلعة الجبل، جدّده وأوسعه. ومنها الجامع الجديد الناصري أيضاً على نيل مصر. ومنها جامع الأمير طيبرس الناصري نقيب الجيش على النيل بجوار خانقاته، وقد ذهب أثر هذا الجامع المذكور من سنين. ثم عمّر طيبرس المذكور مدرسته المشهورة به بجوار الجامع الأزهر؛ ولما خرب جامعه المذكور الذي كان على النيل نقل الصوفية الذين كانوا به إلى المدرسة المذكورة. ومنها جامع المشهد النفيسي ـ لا أعلم من بناه[1] ـ ومنها جامع الأمير بدر الدين محمد التركماني بالقرب من باب البحر؛ ثم جامع الأمير كراي المنصوري بآخر الحسينية؛ وجامع كريم الدين خلف الميدان؛ وجامع شرف الدين الجاكي بسويقة الريش؛ وجامع ناظر الجيش على النيل فيما بين بولاق وجزيرة النيل؛ وجامعاً آخر خلف خُصّ الكيالة ببولاق؛ وجامعاً ثالثاً بالروضة؛ وجامع أمير حسين بالحكر، وبنى له قنطرة على الخليج بالقرب منه؛ وجامع الأمير قيدان الرومي بقناطر الإوز؛ وجامع دولة شاه مملوك العلائي بكوم الريش؛ وجامع الأمير ناصر الدين الشرابيشي الحراني بالقرافة؛ وجامع الأمير آقوش نائب الكرك بطرف الحسينية بالقرب من الخليج؛ وجامع الأمير آق سنقر شادّ العمائر قريباً من الميدان؛ وجامعاً خارج باب القرافة، عمره جماعة

---

(١) مع أن الظاهر مما ذكره المقريزي ـ والمؤلف ينقل عنه ـ أن الملك الناصر هو الذي أمر بإنشائه سنة ٧١٤ هـ.

من العجم؛ وجامع التوبة بباب البرقية، عمرّه مغلطاي أخو الأمير ألماس، وجامع بنت الملك الظاهر بالجزيرة المستجدّة المعروفة بالوسطانية؛ وجامع الأمير ألماس الناصري الحاجب بالقرب من حوض ابن هنس بالشارع الأعظم خارج القاهرة؛ وجامع الأمير قوصون الناصري بالقرب منه أيضاً على الشارع خارج القاهرة، وله أيضاً جامع وخانقاه خارج باب القرافة؛ وجامع الأمير عز الدين أيدمر الخطيري بساحل بولاق؛ وجامع أخي صاروجا بشُوَن القصب؛ وجامع الأمير بشتك الناصري على بركة الفيل تجاه خانقاته؛ وجامع الأمير آل ملك بالحسينية؛ وجامع الستّ حَدَق الدادة فيما بين السدّ وقناطر السباع؛ وجامع الست مسكة[1] قريباً من قنطرة آق سنقر؛ وجامع الأمير ألطُنبغا المارداني خارج باب زويلة؛ وجامع المظفر بسويقة الجميزة من الحسينية؛ وجامع جوهر السَّحَرْتي قريباً من باب الشَّعرية، وجامع فتح الدين محمد بن عبد الظاهر بالقرافة؛ وغير ذلك من المدارس والمساجد، وهذا كله بديار مصر. وآخر ما بناه الملك الناصر السواقي التي بالرصد، ومات قبل أن يكملها. انتهى.

ويرجع الفضل إلى العلامة الأستاذ محمد رمزي في اكتشافه بعض المدارس والمساجد التي لم يذكرها أبو المحاسن في كتابه النجوم الزاهرة، وقد ألحقها محمد رمزي في الجزء التاسع من النجوم الزاهرة (ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤، طبعة دار الكتب المصرية) وننقلها فيما يلي:

---

(١) راجع صفحة ١٧٦، حاشية (١).

١ ـ مسجد الأمير بكتوت الخازندار:

يعرف اليوم بجامع البلك ببولاق، اعتماداً على الرخامة التي أخرجتها إدارة حفظ الآثار العربية من بين أنقاض هذا الجامع الخرب، ونقش على تلك الرخامة إنشاء الأمير بكتوت لمسجده في سنة ٧٠٩ هـ ـ وقد ذكر محمد رمزي ذلك في الحاشية رقم ٥، ص ٢١٩، الجزء التاسع من النجوم الزاهرة. وبعد طبع هذه الحاشية تصادف أن اطّلع محمد رمزي على كتاب وقف رضوان بك الفقاري المحرر في ٨ ربيع الأول سنة ١٠٥٣ هـ، فعلم منه أن وقف البدري بكتوت، وهو الأمير بكتوت الخازندار، كان واقعاً خارج باب زويلة بالخضريين على يسار السالك طالباً سوق أسفل الربع الظاهري. وقد زال هذا المسجد خارج باب زويلة.

٢ ـ مدرسة قَراسُنْقُر:

أنشأها الأمير قراسنقر المنصوري نائب السلطنة سنة ٧٠٠ هـ (خطط المقريزي: ٢/٣٨٨). ومكانها اليوم مدرسة الجمالية الابتدائية بشارع الجمالية بالقاهرة.

٣ ـ المدرسة السعديّة:

أنشأها الأمير شمس الدين سنقر السعدي نقيب المماليك السلطانية في سنة ٧١٥ هـ (خطط المقريزي: ٢/٣٩٧). ولا تزال قائمة إلى اليوم بشارع السيوفية. وكانت مستعملة تكيّة للمولويّة بقسم الخليفة.

٤ ـ المدرسة المهمندارية:

أنشأها الأمير شهاب الدين أحمد بن آقوش العزيزي المهمندار نقيب الجيوش في سنة ٧٢٥هـ (خطط المقريزي: ٢/٣٩٩). ولا تزال قائمة إلى اليوم باسم جامع المهمندار بشارع التبّانة بقسم الدرب الأحمر.

٥ ـ المدرسة الملكية:

أنشأها الأمير الحاج سيف الدين آل ملك الجوكندار الناصري سنة ٧١٩ هـ كما هو ثابت نقشاً على بابها. ذكرها المقريزي في الخطط: ٢/٣٩٢. ولا تزال قائمة إلى اليوم باسم جامع الجوكندار بشارع أم الغلام بقسم الجمالية.

٦ ـ جامع ابن غازي:

أنشأه نجم الدين غازي دلّال المماليك في سنة ٧٤١ هـ (خطط المقريزي: ٢/٣١٣). ومكانه اليوم الجامع المعروف بجامع الشيخ نصر بشارع درب نصر ببولاق.

٧ ـ جامع ابن صارم:

أنشأه محمد بن صارم شيخ بولاق. ذكره المقريزي في خططه: ٢/٣٢٥ ولم يذكر تاريخ إنشائه. ولكن إبراهيم مغلطاي ذكره في منشآت عصر الملك الناصر محمد بن قلاوون. ومكانه اليوم الجامع المعروف بجامع الشيخ عطية بدرب نصر ببولاق.

٨ ـ جامع الشيخ مسعود:

أنشأه الشيخ مسعود بن محمد بن سالم العيّاط سنة ٧٢٨ هـ. ذكره المقريزي في الخطط: ٢/١٠٧. ولا يزال هذا المسجد قائماً إلى اليوم باسم جامع الشيخ مسعود بعطفة الشيخ مسعود بدرب الأقماعية بقسم باب الشعرية.

٩ ـ جامع فلك الدين فلك شاه:

أنشأه الأمير فلك الدين فلك شاه البغدادي في سنة ٧٢٠ هـ، فهو من منشآت عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون. ولا يزال هذا الجامع موجوداً، ويعرف بجامع الجنيد بشارع الدرب الجديد بقسم السيدة زينب، وينسب إلى الشيخ علي الجنيد المدفون فيه.

الطواعين تفتك بالديار المصرية

فصول مؤثرة وصور حية

شهد المؤرخ ابن تغري بردي نكبة الوباء تجتاح مصر وتحمل من أبنائها مئات الألوف. وهو يصف لنا فتك هذا الوباء وعدد الضحايا ومناظر الخراب ـ إلى جانب سوء تدبير السلاطين وتجبُّر المماليك الأجلاب ـ كل ذلك في عبارات مؤثّرة تنضح بالروع والألم. وما كتبه أبو المحاسن من فصول في هذا الموضوع يعتبر وثيقة قيّمة ورواية معاصرة على جانب كبير من الأهميّة.

وفيما يلي ننقل من النجوم الزاهرة قسماً مما سجّله المؤرخ:

... وفي هذا الشهر[1] وقع الطاعون بإقليم البحيرة والغربية بحيث انه أُحصي من مات من أهل المحلّة زيادة على خمسة آلاف إنسان. وكان الطاعون أيضاً قد وقع بغزّة والقدس وصفد ودمشق من شعبان في السنة الخالية، واستمر إلى هذا الوقت، وعُدَّ ذلك من النوادر لأن الوقت كان شتاءً ولم يُعهد وقوع الطاعون إلا في فصل الرّبيع. ويعلِّلُ الحكماء ذلك بأنه سَيَلانُ الأخْلاَط في فصل الرَّبيع

---

(١) أي شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٣ هـ. والنصّ مأخوذ من النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٣٧ ـ ٣٤٧.

وجمودُها في الشتاء، فوقع في هذه السنة بخلاف ذلك. وكان قَدِمَ الخبرُ أيضاً بوقُوع الطاعُون بمدينة بُرصا من بلاد الرُّوم، وأنه زاد عِدَّة من يموت بها في كل يوم على ألف وخمسمائة إنسان، ثم بدَأ الطاعون بالديار المصرية في أوائل شهر ربيع الآخر.

قلت: وهذا الطاعون هو الفناء العظيم الذي حصلَ بالدِّيار المصرية وأعمالها في سنة ثلاث وثلاثين المذكورة.

ثم في يومِ الخميس أوّل جمادى الأولى نُودِيَ بالقاهرة بصيام ثلاثة أيَّام، وأن يتوبوا إلى الله تعالى من معاصيهم، وأن يخرجوا من المظالم، ثم إنهم يخرجون في يوم الأحد رابع جمادى الأولى المذكور إلى الصحْرَاء. فلما كان يوم الأحد رابعه خرج قاضي القضاة علم الدين صالح البُلْقِينيّ في جمع مَوْفُور إلى الصَّحْراء خارج القاهرة، وجَلس بجانب تُرْبة الملك الظاهر بَرْقُوق، ووعظَ الناس فكَثُرَ ضجيج النَّاس وبكاؤهم في دعائهم وتضرّعهم، ثم انفضوا فتزايدت عِدَّة الأموات في هذا اليوم عما كانت في أمسه.

ثم عَظُمَ الوباءُ في هذا الشهر، وأخذ يتزايد في كل يوم، ثم ورد الخبر [أيضا] أنه ضُبِطَ من مات من النَّحرِيرِيَّة بالوجه البحري إلى يوم تاريخه تسعة آلاف سوى من لم يُعْرَف وهم كثير جداً، وأنه بلغ عِدَّة الأموات في الإسكندرية في كل يوم نحو المائة، وأنه شمِلَ الوباءُ غالبَ الأقاليم بالوجه البحري.

ثم وجد في هذا الشهر بنيل مصر والبرك كثيرٌ من السمك والتماسيح قد طفت على وجه الماء ميتةً وآصْطِيدت [سمكةٌ تسمى]

بُنَيَّة كبيرة فإذا هي كأنما صبغت بدَمٍ من شدّة ما بها من الاحمرار، ثم وجد في البرِّيّة ما بين السويس والقاهرة عدة كبيرة من الظِّبَاء والذئاب مَوْتى.

ثم قدم الخبرُ بوقوع الوباء أيضاً ببلاد الفِرِنْج.

ثم في يوم الخميس سلخه ضُبِطَت عدّة الأموات التي صُلِّي عليها بمصليات القاهرة وظواهرها فبلغت ألفين ومائة، ولم يره منها في أوْرَاق الدِّيوان غير أربعمائة ونيف، وبِبُولاق سبعين. وفشا الطاعون في الناس، وكثر بحيث إن ثمانية عشر إنساناً من صيَّادِي السَّمَك كانوا في موضع [واحد] فمات منهم في يوم واحد أربعة عشر، ومضى الأربعة ليجَهِّزُوهم إلى القُبُور فمات منهم وهم مشاة ثلاثةٌ، فقام الواحد بشأن الجميع حتى أوصلهم إلى القُبُور فمات هو أيضاً. قاله الشيخ تقي الدين المقريزي في تاريخه، ثم قال [أيضاً]: وركبَ أربعون رجلاً في مَركب وسارُوا من مدينة مصر نحو بلاد الصّعيد فماتُوا بأجمعهم قبل وصولهم إلى الميمون، ومرّت امرأة من مصر تريد القاهرة وهي راكبة على مكارِي فماتت وهي راكبة وصارت ملقاة بالطريق يومها كلّه حتى بدأ يتَغَير ريحها فدُفِنَت ولم يُعْرَف لها أهلٌ. وكان الإنسان إذا مات تغير ريحُهُ سَريعاً مع شِدّة البرد. وشنع الموت بخانقاه سِرْيَاقُوس حتى بَلَغت العِدّةُ في كل يوم نحو المائتين، وكثر أيضاً بالمنُوفِيّة والقَلْيُوبِيّة حتى كان يموت في الكَفْر الواحد ستمائة إنسان.

قلتُ: والذي رأيتُه أنا في هذا الوَباء أن بيوتاً كثيرة خلَت من

سكّانها مع كثرة عددهم، وأن الإقطاع الواحد كان ينتَقِلُ في مدّة قليلة عن ثلاثة أجناد وأربعة وخمسة. ومات من مماليك الوالد [رحمه الله] في يوم واحد أربعة من أعيان الخاصّكيّة، وهم: أَزْدَمُر السّاقي، وملج السلاح دار، وبِيبرْس الخاصّكيّ، ويوسف الرُّمّاح؛ ماتوا الجميع في يوم واحد، فتحيّرْنا بمن نبدأ بتجهيزه ودفنه على اختلاف سُكْنَاهم وقِلّة التَّوَابِيت والدَّكَك. وبالله لم أشهد منهم غَيرَ يُوسُف الرُّماح، وأرسلتُ لمن بقَي غَيْرِي، مع أنّ كلّ واحد منهم أهل لنزول السلطان للصلاة عليه.

ثم أصبح من الغد مات سُنْقُر دَوَادَار الوالد الثاني، وكان من أكَابر الخاصّكيّة من الدّولة المؤيّدية. هذا خلاف من مات منهم من الجَمدَارِيّة ومن مماليك الأمراء. وأما من مات من عندنا من المماليك والعَبِيد والجوارِي والخدم فلا يدخل تحت حَصْر. ومات من إخوتي وأولادهم سبعةُ أنفس ما بين ذكور وإناث، وأعظمهم أخي إسماعيل؛ فإنه مات وسنه نحو العشرين سنة، وكان من محاسن الدّهر.

قال المقريزي: ثم تزايدت عِدّةُ الأموات عما كانت فأُحْصِيَ في يوم الاثنين رابع جمادى الآخرة مَن أُخْرِج عن أبواب القاهرة فبلغت عِدَّتُهم ألفاً ومائتي ميّت سوى من خرج عن القاهرة من أهل الحكور والحُسَيْنِيّة وبُولاق والصَّليبة ومدينة مصر والقَرَافَتَيْن والصحراء، وهم أكثر من ذلك، ولم يورد بديوان المواريث بالقاهرة سوى ثلاثمائة وتسعين، وذلك أن أناساً عملوا التوابيت للسَّبِيل،

فصار أكثر الناس يحملُون موتاهم عليها ولا يوردون الديوان أسماءهم.

قال: وفي هذه الأيام ارتَفَعَتْ أسعارُ الثِّياب التي يُكَفَّنُ بها الأموات، وارتفع سعرُ سائر ما يحتاج إليه المَرْضى كالسّكّر وبزْرِ الرُّجلة والكُمّثْرَى على أن القليل من المَرْضى هو الذي يُعالج بالأدْوِيَة، بل بعضهم يموت موتاً سريعاً في ساعة وأقلّ منها. وعظم الوباء في المماليك السلطانية سكان الطباق بالقلعة الذينَ كَثُرَ فسادُهم وشرُّهم وعَظُمَ عُتُوُّهم وضرهم، بحيث إنه كان يصبح منهم أربعمائة وخمسون مملوكاً مرضى فيموت [منهم] في اليوم زيادة على الخمسين مملوكاً ـ انتهى كلام المقريزي.

قلتُ: والذي رأيتُه أنا أنه مات بعض أعيان الأمراء مقدّمي الألوف، فلم يقدروا له على تابوت حتى أخذ له تابوت من السَّبِيل. وأما الأخ [رحمه الله] فإنه لما تُوُفِّيَ إلى رحمة الله تعالى وجدنا له تابوتاً، غير أنه لا عدَّة فيه، فلما وضع الأخ فيه طُرِحَ عليه سَلاّرِي سَمُّور من قماشه، على أن الغاسل أخذ من عليه قماشاً يساوي عشرين ألف درهم، ومع هذا لم ينهض أهلُ الحانوت بكسوة تابوته.

وبلغ عِدَّة من صلي عليه من الأموات بمصلّى باب النصر في يوم الأحد عاشر جمادى الأخرة خمسمائة وخمسة، وقد أقام هناك جماعة كبيرة بأدوية وأقلام لضبط ذلك. وبطل الصلاة بالمصلاة وإنما صار الناس يصلون على أمواتهم صَفاً واحداً من باب المُصَلّى إلى تجاه باب دار الحاجب، فكان يُصَلّى على الأربعين والخمسين

معاً دفعة واحدة. ومات لشخص بخدمتنا يُسَمَّى شمس الدين الذَّهَبي ولدٌ فخرجنا معه إلى المُصَلَّى، وكان سِنُّ الميت دون سبع سنين، فلما أن وضعناه للصَّلاة عليه بين الأموات جيء بعدّة كبيرة أُخرى إلى أن تَجَاوَزَ عددُهم الحدّ، ثم صُلِّي على الجميع، وتقدمنا لأخذِ الميت المذكور فوجدنا غيرنا أخذه وترك لنا غيره في مقدار عُمْره، فأخذه أهلُه ولم يفطنوا به، ففهمت أنا ذلك، وعرَّفت جماعةً أُخر ولم نُعْلِمْ أباه بذلك وقلنا لعلَّ الذي أخذه يُوَارِيه أحسن مُوَاراة، وليس للكلام في ذلك فائدة غير زيادة في الحزْن. فلما دُفِنَ الصَّبِيّ وأخذ أهلُ الحانوت التَّابوت صاحوا وقالُوا: ليس هذا تابُوتَنَا هذا عتيق وقماشه أيضاً خَلق، فأشرتُ إليهم بالسّكات وهدَّدَهُم بعضُ المماليك بالضَّرب، فأخذوه ومضوا، فكانت هذه الواقعة من الغَرَائب المهولة. كل ذلك والطاعون في زيادة ونموٍّ حتى أيقن كلُّ أحد أنه هالك لا محالة. وكنا نخرج من صلاة الجمعة إلى بيتنا وقد وقف جماعةٌ من الأصحاب والخَدَم فنتعادد إلى الجمعة الثانية فينقُص منا عِدَّة كبيرةٌ ما بين ميّت ومريض. واستسلم كلُّ أحد للموت وطابت نفسه لذلك، وقد أوصى وتابَ وأناب ورجع عن أشياء كثيرة. وصار غالب الشَّبَاب في يَدِ كلِّ واحد منهم سبحة وليس له دأب إلا التوجه للمصّلاة للصلاة على الأموات وأداء الخمس والبكاء [والتوجّه إلى الله تعالى] والتخشّع. ومات عندنا وصيفةٌ مولدة بعد أن مَرِضت من ضحى النهار إلى أن ماتت قبل المغرب، فأصبحنا وقد عجز الخَدَمُ عن تحصيل تابوت لها، فتولت تغسيلها أُمُّها وجماعةٌ من العجائز وكفَّنُوها في أفخر ثيابها على أحسن وجه،

غير أننا لم نَلْقَ لها نعشاً. وقد ألزمني التوجه للصلاة على الأمير الكبير بَيْبُغَا المظفَّريّ، وعلى الشهابي أحمد بن الأمير تِمْرَاز النائب، فوقفت على الباب والميتة محمولةٌ على أيدي بعض الخدَم إلى أن اجتازت بنا جنازَةُ امْرَأة، فأنزلتُ التابوت غصباً ووضعتها عند الميتة «واشتالتا» على أعناق الرجال، وسارت أمّها وبعض الخدم معها إلى أن قاربت التُربة فأخذوها من التابُوت ودفنوها.

ثم بلغ في جمادى الآخرة [المذكورة] عِدَّة مَن صُلِّيَ عليه بمصلاة باب النصر فقط في يوم واحد زيادة على ثمانمائة ميّت.

ثم في اليوم المذكور بلغ عِدَّة من خرج من الأموات من سائر أبواب القاهرة اثني عشر ألفاً وثلاثمائة ميّت محرّرة من الكتبة الحَسَبَة بأمر شَخْص من أكابر الدَّوْلة وقيل بأمْرِ السلطان. ثم بلغ عِدَّة من صُلِّيَ عليه بمصلاّة باب النصر من الأموات في العشر الأوسط من جمادى الآخرة المذكورة ألفاً ونيفاً وثلاثين إنساناً، ويقارب ذلك مصلاة المؤمني بالرُّمَيْلة، فيكون على هذا الحساب مات في هذا اليوم نحو خمسة عشر ألف إنسان.

قال المقريزي: واتفق في هذا الوباء غرائب، منها: أنه كان بالقرافة الكبرى والقرافة الصُّغْرَى من السودان نحو ثلاثة آلاف إنسان ما بين رجل وامرأة وصغير وكبير ففنوا بالطاعون حتى لم يَبْقَ منهم إلا القليل، ففرُّوا إلى أعلى الجبل وباتوا ليلتهم سُهَّاراً لا يأخذهم نومٌ لِشِدَّة ما نزل بهم من فقد أهليهم. وظلوا يومهم من الغد بالجبل. فلما كانت الليلة الثانية مات منهم ثلاثون إنساناً وأصبحوا فإلى أن يأخذوا في دفنهم مات منهم ثمانية عشر.

قال: واتفق أن إقطاعاً بالحَلْقَة تنقّل في أيام قليلة إلى تسعة نفر، وكل منهم يموت. ومن كثرة الشغل بالمرضى والأموات تعطّلَت الأسواقُ من البَيْع والشراء، وتزايد آزدحام النّاس في طلب الأكفان والنعوش، فَحُمِلَت الأموات على الألواح، وعلى الأقفاص، وعلى الأيدي، وعجز الناسُ عن دَفْنِ أمواتهم، فصاروا يبيتون بها في المقابر والحفارون طول ليلتهم يحفرون، وعملوا حفائر كبيرة بلغ في الحفرة منها عِدَّة أموات، و أكلت الكلابُ كثيراً من أطراف الأموات، وصار الناس ليلهم كلّه يسعون في طلب الغسال والحَمّالين والأكفان، وترى النعوش في الشوارع كأنها قطارات جِمَال لكثرتها، متواصلة بعضها في إثر بعض ـ انتهى كلام المقريزي.

ثم في يوم الجمعة خامس عشر جمادى الأخرة المذكورة جمع الشريف شهابُ الدين أحمد كاتب السّرّ بالديار المصرية بأمر السلطان أربعين شريفاً، اسم كل شريف منهم محمد، وفرّق فيهم من ماله خمسةَ آلاف درهم، وأجلسهم بالجامع الأزهر فقرؤوا ما تَيَسّرَ من القرآن الكريم بعد صلاة الجمعة، ثم قاموا هم والناس على أرجلهم ودعوا الله تعالى ـ وقد غص الجامع بالناس ـ فلم يزالوا يدعون الله حتى دَخَل وقتُ العَصْر فصعد الأربعون شريفاً إلى سطح الجامع وأذّنوا جميعاً، ثم نزلوا وصلّوا مع الناس صلاة العَصْر وآنفضوا. وكان هذا بإشارة بعض الأعاجم، وأنه عمل ذلك ببلاد الشرق في وباء حدَثَ عندهم فارتفع عقيب ذلك.

ولما أصبح الناسُ في يوم السبت أخذ الوَباء يتناقص في كلّ

يوم بالتدريج حتى انقطع. غير أنه لما نقلت الشمس إلى بُرْج الحمل في يوم ثامن عشر جمادى الآخرة المذكورة ودخل فصل الرّبيع، وأخذ الطاعون يتناقص، غير أنه فشا المَوْتُ من يومئذ في أعيان النّاس وأكابرهم ومن له شهرة، بعد ما كان أوّلاً في الأطفال والموالي والغرباء والخدام، وفشا أيضاً ببلاد الصعيد، وبغالب الدواب والطير. وبدأ التطويل في الأمراض، ومشت الأطباء والجرائحية للمرضى.

والعجب أن الشريف كاتب السر الذي جمع الأشراف بجامع الأزهر مات بعد ذلك باثني عشر يوماً، وولي أخوه كتابة السرّ عوضه، وقبل أن يلبس الخلعة مات أيضاً.

وأما من مات في هذا الوباء من الأعيان فجماعة كبيرة.

. . . . . قال المقريزي: وكان في هذه السنة حوادث شنيعة وحروب وفتن. فكان بأرض مصر بحريها وقبليها وبالقاهرة ومصر وظواهرها وباء عظيم مات فيه على أقلّ ما قيل مائة ألف إنسان، والمجازف يقول: هذه المائة ألف من القاهرة ومصر فقط سوى من مات بالوجه القبلي والبحري، وهم مثل ذلك.

قلت: وليس في قول القائل إن هذه المائة ألف من القاهرة ومصر فقط مجازفةٌ أبداً، فإن الوباء أقام أزيد من ثلاثة أشهر ابتداءً وانتهاءً وانحطاطاً، وأقلّ من مات فيه دون العشرين كل يوم، وأزيد من مات فيه نحو خمسة عشر ألف إنسان، وبهذا المقتضى ما ثَمّ مجازفة، ومتحصل ذلك يكون بالقياس أزيد مما قيل ـ انتهى.

. . . . وفي[1] يوم الثلاثاء أول شهر رمضان [سنة ٨٤١ هـ] ظهر الطاعون بالقاهرة وضواحيها. وأول ما بدأ في الأطفال والإماء والعبيد والمماليك. وكان الطاعون أيضاً قد عمّ البلاد الشامية بأسرها.

ثم في يوم الأربعاء ثالث عشرين شهر رمضان المذكور ختمت قراءة البخاري[2] بين يدي السلطان[3] بقلعة الجبل، وقد حضر قضاة القضاة والعلماء والفقهاء على العادة. هذا وقد تخوّف السلطان من الوباء، فسأل من حضر من الفقهاء عن الذنوب التي يرتكبها الناس، هل يعاقبهم الله بالطاعون؟ فقال له بعض الجماعة: إن الزّنا إذا فشا في الناس ظهر فيهم الطاعون، وأن النساء يتزيّنّ ويمشين في الطرقات ليلاً ونهاراً. فأشار آخر أن المصلحة منع النساء من المشي في الأسواق، فنازعه آخر فقال: لا تمنع إلا المتبهرجات، وأما العجائز ومن ليس لها من يقوم بأمرها لا تمنع من تعاطي حاجتها. وتباحثوا في ذلك بحثاً كبيراً، إلى أن مال السلطان إلى منعهنّ من الخروج إلى الطرقات مطلقاً، ظناً من السلطان أن بمنعهنّ يرتفع الطاعون.

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٥/ ٩٢.

(٢) جرت عادة السلاطين المماليك على الاحتفال بختم البخاري. إذ كان يجتمع بالقلعة طائفة من الفقهاء لقراءة كتاب البخاري، ويختم بحفل كل ثلاثة أشهر. وفي هذا الحفل يخلع السلطان على القضاة ومشايخ العلم، كما تفرّق الصُّرر على الفقهاء. (انظر زبدة كشف المماليك لابن شاهين الظاهري: ص ٩٠ ـ ٩٢).

(٣) هو السلطان الملك الأشرف برسباي.

ثم أمر باجتماعهم عنده من الغد، فاجتمعوا يوم الخميس واتفقوا على ما مال إليه السلطان. فنودي بالقاهرة ومصر وظواهرهما بمنع جميع النساء بأسرهن من الخروج من بيوتهن، وأن لا تمرّ امرأة في شارع ولا في سوق البتّة، وتهدد من خرجت من بيتها بالقتل وأنواع البهدلة. فامتنع جميع النساء من الخروج قاطبة، ومنعن فتياتهن وعجائزهن وإماءهن من الخروج إلى الطرقات. وأخذ والي القاهرة والحجاب في تتبع الطرقات وضرب من وجدوا من النساء، وتشددوا في الردع والضرب والتهديد، فامتنعن بأجمعهن؛ فعند ذلك نزل بالأرامل أربابِ الصنائع، ومن لا يقوم عليها أحد لقضاء حاجتها، ومن تطوف على الأبواب تسأل الناس من الضرّ والحاجة، بأس شديد.

ثم في سابع عشرينه عزم السلطان على أن يولي الحسبة لرجل ناهض، فذكر له جماعة فلم يرضهم، ثم قال: «عندي واحد ليس بمسلم، ولا يخاف الله»[1] وأمر فأحضر إليه دُولات خجا

---

(١) من الواضح أن في هذا التدبير الذي أقدم عليه السلطان مخالفة شرعية، بالإضافة إلى كونه غاشماً وفيه من صريح العسف والظلم ما لا يخفى؛ فوظيفة المحتسب في الإسلام هي أولاً من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح معاملات الناس، لذا وجب أن يكون المحتسب فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وينهى عنه (انظر نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن الشيزري: الباب الأول فيما يجب على المحتسب من شروط الحسبة ولزوم مستحباتها.).

ويقول المقريزي (وقد تولى هو نفسه هذه الوظيفة في العصر المملوكي): وأما الحسبة فإن من تسند إليه لا يكون إلا من وجوه =

الظاهري برقوق المعزول عن ولاية القاهرة قبل تاريخه غير مرّة، فخلع عليه باستقراره في حسبة القاهرة (. . . .) وكان رغبة السلطان في ولاية دولات خجا هذا بسبب النساء، لما يعلم من شدّته وقلة رحمته وجبروته.

وعندما خلع عليه حرّضه على عدم إخراج النسوة إلى الطرقات؛ هذا بعد أن تكلم جماعة كبيرة من أرباب الدولة مع السلطان بسبب ما حلّ بالنسوة من الضرر لعدم خروجهن، فأمر السلطان عند ذلك فنودي بخروج الإماء لشراء حوائج مواليهن من الأسواق، وأن لا تنتقب واحدة منهن، بل يكنّ سافرات عن وجوههن قصد بذلك حتى لا تتنكّر إحداهن في صفة الجواري وتخرج إلى الأسواق وأن تخرج العجائز لقضاء أشغالهن، وأن تخرج النساء إلى الحمامات ولا يقمن بها إلى الليل. وصار دولات خجا يشدّد على النسوة، وعاقب منهن جماعة كبيرة حتى انكفّ الجميع عن الخروج البتّة.

وأهلّ شوال يوم الخميس وقد حلّ بالناس من الإنكاد والضرر ما لا يوصف، من تزايد الطاعون، وتعطل كثير من البضائع المبتاعة على النسوة لامتناعهن من المشي في الطرقات، وأيضاً مما نزل بالنسوة من موت أولادهن وأقاربهن، فصارت المرأة يموت ولدها فلا تستطيع أن ترى قبره خوفاً من الخروج إلى الطرقات، ويموت أعز أقاربها من غير أن تزوره في مرضه.

= المسلمين وأعيان المعدّلين، لأنها خدمة دينية. (الخطط: ١/٤٦٣ - ٤٦٤). قارن أيضاً بصبح الأعشى: ٣/٤٨٣ و ٤/٣٧ و ٥/٤٥١.

قلت: كل ذلك لعدم أهلية الحكام، واستحسان الولاة على الخواطىء؛ وإلا فالحرّة معروفة ولو كانت في الخمّارة، والفاجرة معروفة ولو كانت في البيت الحرام. ولا يخفى ذلك على الذوق السليم. (. . . .) وتحكّم مثل هذا الجاهل في المسلمين الذي هو من مقولة من قال:

ولوشا ربُّك لخصَّهم بثلاثة قرونٍ وأذنابٍ وشقِّ حوافر.

. . . ثم في يوم الثلاثاء سادس شوال ركب السلطان من قلعة الجبل ونزل إلى خليج الزعفران ـ أقام به يومه في مخيمه يتنزّه. ثم ركب وعاد إلى القلعة في آخر النهار بعد أن تصدّق على الفقراء بمال كثير، فتكاثرت الفقراء على متولّي الصدقة وجذبوه حتى أرموه عن فرسه، فغضب السلطان من ذلك وطلب سلطان الحرافيش[1] وشيخ الطوائف وألزمهما بمنع الجُعَيْديَّة من السؤال في الطرقات

---

(١) الحرافيش: جمع حرفوش، وهو الجافي الغليظ المتهيىء للشر، والسافل من الناس. وقد أطلق هذا اللفظ في العصر المملوكي على الفقراء والمتشردين والمتسولين. ومثله لفظ الجعيديّة. كما أطلقت أسماء: الشطّار والعيّارين والفتوّات والمناسر على الذين كانوا يمتهنون اللصوصية وقطع الطرق وما شابه ذلك. وإلى جانب ذلك كان هناك طوائف وجماعات من الزهّاد والمتصوّفين ولهم طرق خاصة بكل جماعة منهم ورؤساء وشيوخ، وهو ما يشير إليه المؤلف بعبارة: شيوخ الطوائف ـ (انظر في هذا الموضوع البحث الشيق الذي كتبه الدكتور محمد رجب النجّار بعنوان: حكايات الشطّار والعيّارين، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، العدد ٤٥).

وألزمهم بالتكسّب[1]، وأن من يشحذ منهم قبض عليه وأخرج لعمل الحفير[2]. فامتنعوا من الشحاذة، وخلت الطرقات، ولم يبق من السؤّال إلا العميان والزَّمْنَى[3] وأرباب العاهات.

قلت: وكان هذا من أكبر المصالح . . . فإن هؤلاء الجعيديّة غالبهم قويّ سويّ صاحب صنعة في يده، فيتركها ويشارك ذوي العاهات الذين لا كسب لهم إلا السؤال ولولا ذلك لماتوا جوعاً، وأيضاً أن غالبهم يجلس بالشوارع ويتمنّى، ثم يقسم على الناس بالأنبياء والصلحاء وهويتضجّر من قسوة قلوب الناس ويقول: «لي مقدار كيت وكيت باقول[4]: في حبّ رسول الله أعطوني هذا القدر اليسير فلم يعطني أحد». ويُجتاز به وهو يقول: «ذلك اليهودي والنصراني!»، فيسمعون لمقالته في هذا المعنى.

وكان من شأنهم[5] أنهم إذا سمعوا هذا القول أخذوا القائل وأوجعوه بالضرب والحبس، والمناداة على الفقراء بعدم التقسيم[6] في سؤالهم والتحجّر عليهم بسبب ذلك.

---

(١) كذا! ولعلّه: «وألزمهم بعدم التكسّب».

(٢) أي أجبر على القيام بأعمال الحفر، وهي أنواع مختلفة من أعمال السخرة، كحفر الترع وتنظيفها أو الحفر في منشآت للدولة.

(٣) أي أصحاب العاهات والأمراض المزمنة.

(٤) أي: أقول.

(٥) الضمير عائد على الحكام، أو رجال الشرطة وما في معناهم.

(٦) المراد نهي الفقراء عن القسم على الناس عند سؤالهم، والحجر على من يفعل ذلك منهم.

. . . كل ذلك ودولات خجا محتسب القاهرة يتتبّع النسوة ويردعهن بالعذاب والنكال، حتى انه ظفر مرّة بامرأة وأراد أن يضربها فذهب عقلها من الخوف، وتلفت وحُملتْ إلى بيتها مجنونة، وتمّ[1] بها ذلك أشهراً. وامرأة أخرى أرادت أن تخرج خلف جنازة ولدها فمنعت من ذلك فأرمت بنفسها من أعلى الدار فماتت.

ثم في يوم الجمعة تاسع شوّال اتفق حادثة غريبة، وهو أن العامة لهجت بأن الناس يموتون يوم الجمعة بأجمعهم قاطبة وتقوم القيامة، فتخوّف غالب العامة من ذلك. فلما كان وقت الصلاة من يوم الجمعة المذكور حضر الناس إلى الصلاة، وركبت أنا أيضاً إلى جامع الأزهر، والناس تزدحم على الحمامات ليموتوا على طهارة كاملة. فوصلت إلى الجامع وجلست به. وأذّن المؤذنون، ثم خرج الخطيب على العادة ورقي المنبر، وخطب وأسمع الناس إلى أن فرغ من الخطبة الأولى، وجلس للاستراحة بين الخطبتين، فطال جلوسه ساعة كبيرة، فتقلّق الناس إلى أن قام وبدأ في الخطبة الثانية؛ وقبل أن يتمّ كلامه قعد ثانياً واستند إلى جانب المنبر ساعة طويلة كالمغشي عليه. فاضطرب الناس لما سبق من أن الناس تموت في يوم الجمعة بأجمعهم، وظنوا صدق المقالة وأن الموت أول ما بدأ بالخطيب. وبينما الناس في ذلك قال رجل: «الخطيب مات!» فارتجّ الجامع وضجّ الناس وتباكوا، وقاموا إلى المنبر وكثر الزحام على الخطيب، حتى أفاق وقام على قدميه، ونزل عن المنبر

(١) لفظ عاميّ المراد به الاستمرار.

ودخل إلى المحراب، وصلّى من غير أن يجهر بالقراءة، وأوجز في صلاته حتى أتمّ الركعتين. وقدمت عدة جنائز فصلّى عليها الناس، وأمّهم بعضهم. وبينما الناس في الصلاة على الموتى إذا الغوغاء صاحت بأن الجمعة ما صحّت، والخطيب صلّى بعد أن انتقض وضوؤه لما غشي عليه. وتقدّم رجل من الناس وأقام وصلى الظهر أربعاً. وبعد فراغ هذا الذي صلّى أربعاً قام جماعة أخر وأمروا فأذّن المؤذنون بين يدي المنبر، وطلع رجل إلى المنبر وخطب خطبتين على العادة ونزل ليصلّي، فمنعوه من التقدّم إلى المحراب وأتوا بإمام الخمس فقدّموه حتى صلّى بهم جمعة ثانية. فلما انقضت صلاته بالناس قام آخرون وصاحوا بأن هذه الجمعة الثانية لم تصحّ، وأقاموا الصلاة وصلّى بهم رجل آخر الظهر أربع ركعات. فكان في هذا اليوم في جامع الأزهر إقامة الخطبة مرتين وصلاة الظهر مرتين. فقمت أنا في الحال، فإذا بالناس تطيّر على السلطان بزواله من أجل إقامة خطبتين في موضع واحد في يوم واحد.

... هذا وقد كثر الموت بالمماليك السلطانية ثم بالدور السلطانية. ومات عدّة من أولاد السلطان والحريم والجواري... وفي يوم الأربعاء ضبط عدّة من صلّي عليه من الأموات بالمصليات فزادت عدّتهم على ألف إنسان.

... وتزايد الطاعون في هذه الأيام بالديار المصرية وظواهرها حتى بلغ عِدّة من صلي عليه بمصلاة باب النصر فقط في يوم واحد أربعمائة ميّت، وهي من جملة إحدى عشرة مصلاة بالقاهرة وظواهرها.

. . . . وفي هذه الأيام[1] فشا الطاعون بالقاهرة، وكان عِدَّة من ورد اسمُه الديوانَ[2] من الأموات في يوم الثلاثاء تاسع عشر شهر ربيع الآخر ـ الموافق لسابع عشر أمشير[3] ـ خمسة وثلاثين نفراً، وذلك خارج عن البيمارستان المنصوري والأوقاف والقرافتين والصحراء وبولاق ومصر القديمة.

وأما ضواحي القاهرة وإقليم الشرقية والغربية من الوجه البحري فقد تزايد الطاعون فيها حتى خرج عن الحدّ، وهو إلى الآن في زيادة.

وكان أمر الطاعون في القرى أنه إذا وقع بقرية يفني غالب من بها، ثم ينتقل إلى غيرها، وربما اجتاز ببعض القرى ولم يدخلها، فسبحانه يفعل في ملكه ما يريد.

. . . هذا والطاعون أمره في زيادة. فلما استهل جمادى الأولى كان فيه التعريف ـ أعني عدة من يرد اسمه الديوان من الأموات ـ ستين نفراً؛ وهذا خلاف الأماكن المقدّم ذكرها من البيمارستان والطرحى والقرافتين والصحراء ومصر وبولاق. وأما نواحي أرياف الوجه البحري ففي زيادة، حتى قيل إنه كان يموت من خانقاه سرياقوس في اليوم ما يزيد على مائتي نفر. ووصل في

---

(١) أي في شهر ربيع الآخر من سنة ٨٦٤ هـ. ـ والنصّ ابتداءً من هنا مأخوذ من النجوم الزاهرة: ١٦/١٣٧ ـ ١٤٦.

(٢) أي ديوان المواريث.

(٣) أمشير: من شهور القبط.

هذه الأيام عدة من يموت بالمحلة الكبرى - إحدى قرى القاهرة[1] - كل يوم زيادة على مائتين وخمسين إنساناً، وهذا أمر كبير، كون أن المحلة، وإن كانت مدينة، هي قرية من القرى، ومثلها كثير من أعمال الديار المصرية.

غير أن ذلك كان نهاية الطاعون بها وابتداءه بالقاهرة. فإن الطاعون كان وقع بالأرياف قبل القاهرة بمدة، فلما أخذ الطاعون في انحطاط من الأرياف أخذ في الزيادة بالقاهرة ومصر وضواحيها، كما هي عادة الطاعون وانتقاله من بلد إلى أخرى. . . .

وكان من شأن هذا الطاعون أنه ينقص في اليوم نقصاً قليلاً عن أمسه، ثم يزيد في الغد كثيراً إلى أن انتهى ونقص وهو على هذه الصفة.

وفي هذه الأيام بلغ عدة من يموت في اليوم بخانقاه سرياقوس أكثر من ثلاثمائة نفر، ويقول المكثر أربعمائة، وبالمحلة ثلاثمائة، وفي مدينة منف في يوم واحد نحواً من مائتين، وقس على هذا في سائر القرى.

وفي يوم الثلاثاء سابع عشر جمادى الأولى كان فيه عدة من ورد اسمه التعريف[2] مائة وسبعين نفراً، وجاء في هذا اليوم عدة من صلّي عليه من الأموات بمصلاة باب النصر على حدتها مائة نفر، فكيف يكون التعريف كله مائة وسبعين، وبالقاهرة مصلوات كثيرة نذكرها بعد ذلك في محلّها!!

---

(١) كذا في الأصول. والصواب أنها من أعمال الغربية.

(٢) المراد: من ورد اسمه ديوان المواريث من الموتى.

وأبلغ من هذا أن الأمير زين الدين الأستادار ندب جماعة من الناس بأجرة معينة إلى ضبط جميع مصلوات القاهرة وظواهرها، وكان ما حرّروه ممن صلّي عليه في اليوم ستمائة إنسان، فعلى هذا لا عبرة بذكر التعريف المكتتب من ديوان المواريث. غير أن فائدة ذكر التعريف تكون لمعرفة زيادة الوباء ونقصه لا غير، ففي ذكره فائدة ما.

وفي يوم الجمعة عشرين جمادى الأولى كان فيه من التعريف مائتين وتسعة نفر.

... ثم في يوم الخميس سادس عشرينه... كان عدة من ورد اسمه الديوان من الأموات نحواً من مائتين وخمسة وثلاثين نفراً. وكان عدة المضبوط بالمصلاة ألفاً ومائة وثلاثة وخمسين نفراً، وذلك خارج عما ذكرنا من مصر وبولاق والقرافتين والصحراء والأوقاف وزاوية الخُدّام خارج الحسينية.

... ثم استهل جمادى الآخرة وقد كثر الوباء بالديار المصرية، وانتشر بها وبظواهرها، هذا مع الغلاء المفرط في الأسعار وظلم المماليك الأجلاب، فصارت الناس بين ثلاثة أمور عظيمة: الطاعون، والغلاء، والظلم. وهذا من النوادر ـ وقوع الوباء والغلاء معاً في وقت واحد ـ فوقع ذلك وزاد ظلم الأجلاب، ولله الأمر. وكان التعريف في هذا اليوم ثلاثمائة وستة عشر نفراً. وكان الذي حرّروه في السبع عشرة مصلاة ألف إنسان وتسعمائة إنسان وعشرة، وأنكر ذلك غير واحد من الناس استقلالاً، بل قال بعضهم وبالغ: بأن عدة من يموت في اليوم بالقاهرة أكثر من ثلاثة

آلاف نفر، واعتلَّ بقوله إن الذين ندبوا لضبط المصلوات اشتغل كل منهم بنفسه وبمن عنده وبغلمانه.

قلت: والصواب بل الأصحّ مقالة الثاني لما شاهدناه من كثرة الجنائز وازدحام الناس بكل مصلاة، والله أعلم.

وأما أمر الغلاء ففي هذا الشهر أبيع فيه القمح كل إردب بستمائة درهم، والبطة من الدقيق العلامة بمائة وسبعين درهماً، والرطل الخبز بأربعة دراهم، وهو عزيز الوجود بالحوانيت في كثير من الأوقات، والشعير والفول وكلاهما بأربعمائة درهم الإردب، وهما في قلة إلى الغاية والنهاية، والحمل التبن بأربعمائة درهم ولا بُدّ له من حارس من الأجناد يحرسه من المماليك الأجلاب، وهذا والموت فيهم بالجريف[1] ـ وصلوات الله على سيدنا عزرائيل ـ وما سوى ذلك من المأكل فسعره متحسن، لا كسعر الشعير والتبن والقمح والفول؛ كون هذه الأشياء يحتاج إليها الأجلاب، فيأخذونها بأبخس الأثمان، فترك الناس بيع هذه الأصناف إلا المحتاج، فعز وجودها لذلك.

ووقع للأجلاب في هذا الوباء أمور عجيبة؛ فإنهم لما فرغوا من أخذ بضائع الناس ظهر منهم في أيام الوباء أخذ إقطاعات الأجناد، فصاروا إذا رأوا شخصاً على حانوت عطار أخذوه، وقالوا له: لعل الضعيف يكون له إقطاع فإن كان له إقطاع عرفهم به؛ وإن لم يكن للضعيف إقطاع طال أمره معهم إلاّ أن يخلصه منهم أحد من الأعيان.

---

(١) بالجريف: أي الكثرة.

ثم بدا لهم بعد ذلك أن كل من سمعوا له إقطاعاً من أولاد الناس أو الأجناد القرانيص[1] أخذوا إقطاعه، فإن كان صحيحاً يرتجون مرضه، وان كان ضعيفاً ينتظرون موته. فعلى هذا الحكم خرج إقطاع غالب الناس ـ الحي والميت ـ حتى إنهم فعلوا ذلك بعضهم مع بعض. فصار السلطان والناس في شغل شاغل، لأن الأجلاب صاروا يزدحمون عليه لأخذهم إقطاعات الناس، وعندما يتفرغ من المماليك الأجلاب يتظلم كل أحد إليه ممن خرج إقطاعه وهو في قيد الحياة، فلم يسعه إلا ردّه عليه. فصار الإقطاع يخرج اليوم ويُرَدّ إلى صاحبه في الغد، فصار يكتب في اليوم الواحد عدة مناشير ما بين إخراج وردّ، واستمر الناس على ذلك من أوّل الفصل إلى آخره.

وأغرب من هذا أن بعض الأجلاب اجتاز في عِظَم أيّام الوباء بالصحراء، فحاذى جنازة امرأة على نعشها طرحة زَرْكَش، فاختطفها وساق فرسه فلم يوقف له على أثر.

ووقع لبعض الأجلاب أيضاً أنه صدف في بعض الطرقات جنازة وهو سكران، فأمره المدير بالوقوف لتمر الجنازة عليه، فحنق منه، وأراد ضرب المدير، فهرب منه، فضرب الميت على رأسه، وقد شاهد ذلك جماعة كثيرةٌ من الناس.

وفيما حكيناه كفاية عن فعل هؤلاء الظَّلَمَة ـ ألا لعنة الله على الظالمين.

---

(١) أولاد الناس: هم أبناء أمراء الأجناد. والأجناد القرانيص: هم المماليك الذين ينتمون إلى السلاطين السابقين أو الأمراء السابقين.

وفي يوم الخميس ثالث جمادى الأخرة المذكورة عظم الطاعون بالقاهرة وظواهرها، واختلفت كلمة الحُسَّاب، لاشتغال كل أحد بنفسه وبمن عنده، فمنهم من قال: يموت في اليوم أربعة آلاف إنسان، ومنهم من قال: ثلاثة آلاف وخمسمائة، وقاس صاحب القول الثاني على عِدَّة من صُلِّي عليه في هذا اليوم المذكور بمصلاة باب النصر، وقال: إن كل مائة ميت بمصلاة باب النصر بثلاثمائة وستين ميتاً، وجاءت مصلاة المؤمني في هذا اليوم أربعمائة وسبعة عشر ميتاً، وهذا كله تقريباً لا تحريراً على الأوضاع.

ثم في يوم الثلاثاء ثامن جمادى الأخرة عمل السلطان الموكب بالحوش السلطاني لأجل قُصَّاد الفرنج، وحضرت الفرنج وقبلوا الأرض ونزلوا أيضاً على غير طائل.

وفي يوم الجمعة حادي عشره كان فيه التعريف مائتين وثمانين، وجاءت مصلاة باب النصر على حدتها خمسمائة وسبعين.

وفيه ضربت المماليكُ الأجلابُ الوزيرَ سعدَ الدين فرج بن النحَّال ضرباً مبرحاً؛ لكونه لم يزد راتب لحمهم.

وفي يوم الاثنين رابع جمادى الآخرة كان فيه التعريف نحو ثلاثمائة إنسان، منهم مماليك خمسة وسبعون، منهم خمسة وثلاثون من مماليك الأمراء وغيرهم، ومن بقي سلطانية. وأما الذي ضبط في هذا اليوم ممن صُلي عليه من الأموات باثنتي عشرة مصلاة أربعة آلاف إنسان. وفي ذلك نظر؛ لأن مصلاة باب النصر وحدها

جاءت في هذا اليوم خمسمائة وسبعين، ومصلاة البياطرة أربعمائة وسبعين، وجامع الأزهر ثلاثمائة وستة وتسعين، فمجموع هذه المصليات الثلاث من جملة سبع عشرة مصلاة أو أكثر ألف وأربعمائة وستة نفر، فعلى هذا كيف يكون جميع من مات في هذا اليوم أربعة آلاف؟! فهذا محال، وهذا خارج عن القرافتين والحسينية والصحراء وبولاق ومصر القديمة، إلا أن غالب من يموت صغار وعبيد وجوار.

غير أن هذا الطاعون كان أمره غريباً، وهو أن الذي يطعن فيه قلَّ أن يسلم، حتى قال بعضهم: لعل أن من كل مائة مريض يسلم واحد، فأنكر ذلك غيره وقال: ولا كل ألف ـ مبالغة.

وفي يوم الأربعاء سادس عشره ـ الموافق لرابع عشر برمودة ـ ارتفع الوباء من بولاق، وكان الذي مات بها في اليوم ثلاثة نفر، وقيل سبعة وقيل عشرة.

هذا بعد أن كان يموت في اليوم ثلاثمائة وأربعمائة، ويقول المكثر خمسمائة ـ فسبحانه وتعالى فاعلاً مختاراً يفعل في ملكه ما يشاء.

وأخذ الطاعون في هذه الأيّام يخف من ظواهر القاهرة، مثل الحسينيّة وغيرها، وعظم في القاهرة وما حولها من جهة الصَّليبة والقلعة وقناطر السّباع. وكان الذي مات من المماليك الأجلاب الإينالّية في هذا الطاعون ـ إلى يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة ـ ستمائة مملوك وثلاثين مملوكاً. إلى لعنةِ الله وسقر، إلى حيث ألقت.

ومما وقع لي من أوائل هذا الفصل قولي على سبيل المجاز: [السريع].

قد جاءنا الفصلُ على بَغْتَةٍ مُستَجْلِباً حَلَّ مُجِدَّ الطلب
من كثرةِ البغي وظُلْمٍ بدا يخصه الله بمن كان جلب

وفي يوم الاثنين حادي عشرين جمادى الأخرة ـ الموافق التاسع عشر برمودة، وهو أول خمسين النصارى ـ فيه ظهر نقص الطاعون بالقاهرة، وكان ابتداء النقص من يومي الخميس والجمعة.

وفي يوم الاثنين هذا كان عدة من صلي عليه بمصلاة باب النصر ثلاثمائة وخمسين إنساناً، وبجامع الأزهر ستمائة إنسان، وهو أكثر ما وصل إليه العدة بالجامع المذكور، لأن غالب الطاعون الآن هو بالقاهرة. وكان عدّة من صلي عليه بمصلاة البياطرة مائتين وأربعة، وهو بحكم النصف مما كان صلي عليه بها قبل ذلك. وكان عدّة من صلي عليه بمصلاة المؤمني مائتين وثمانين نفراً، وهو أقل من النصف أولاً. ونحن نذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ عدة هذه المصلوات في يوم الاثنين القابل؛ ليعلم الناظر في هذا الكتاب كيفية انحطاط الطاعون عند زواله من اليوم إلى مثله.

فلما كان يوم الخميس ثامن عشرينه الموعود بذكره كان فيه عدّة من صلي عليه بمصلاة باب النصر مائة وتسعين، وبالجامع الأزهر زيادة على مائة وثلاثين، وبمصلاة البياطرة مائة وأربعة عشر،

وبمصلاة المؤمني مائة وسبعة وثلاثين، ونذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ في يوم الاثنين الآتي عدّة ذلك أيضاً.

وفي يوم الأربعاء تاسع شهر رجب فيه فشا نقص الطاعون، وانحط سعر الغلال، وظهر الشعير والتبن والدريس لموت تلك الجبابرة الأجلاب.

وفيه طُعن جامعه[1]، ثمَّ منَّ الله تعالى بالعافية بعد أمور، ولله الحمد عَلَى المهلة.

وفي يوم الجمعة ثالث شهر رجب المذكور ـ الموافق لسلخ برمودة ـ لبس السلطانُ القماش الأبيض البعلبكي المعتاد لبسه لأيام الصيف.

ثم في يوم الاثنين سادسه كان فيه عدّة من صُلي عليه من الأموات بمصلاة باب النصر مائة، وقيل تسعين، وبمصلاة البياطرة زيادة عَلَى الخمسين، وبمصلاة المؤمني زيادة على التسعين.

ثم في يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب كَان فيه عدّة من صلي عليه من الأموات بمصلاة باب النصر نحواً من خمسة وعشرين نفراً، وبمصلاة البياطرة ثلاثة وعشرين، وبالجامع الأزهر خمسة نفر، وبمصلاة المؤمني نيفاً وثلاثين نفراً. هذا والعلة موجودة في الأكابر والأعيان إلى آخر رجب.

---

(١) هذه إشارة إلى أن المؤلف أصيب بالطاعون المنتشر في القاهرة في تلك السنة ثم شفي منه.

واستهل شعبان يوم الخميس وقد خفَّ الطاعون من الديار المصرية بالكلية، فكان عدّة من مات في هذا الطاعون من المماليك الأجلاب الإينالية فقط ألفاً وأربعمائة نفر ـ فالله يلحق بهم من بقي منهم ـ وهذا خلاف من مَات في هذا الطاعون من المماليك السلطانية الذين هم من سائر الطوائف[1].

---

(١) أضاف و. بوبر في هامش ٧: ٥٤٣ عن كتاب الحوادث «الظاهرية برقوق، والناصرية فرج، والمؤيدية شيخ، والأشرفية برسباي، والظاهرية جقمق، والسيفية وهم مماليك الأمراء الذين يخدمون بباب السلسلة، وأولاد الناس وهم أيضاً شيء كثير جداً».

أرباب الوظائف وأعيان الدولة من الأمراء في أواخر العصر المملوكي.

واستهلت سنة ثمان وخمسين وثمانمائة[1]. وأحببت أن أذكر في أول هذه السنة أسماء أعيان أرباب الوظائف من الأعيان والأمراء والقضاة والمباشرين.

أما الخليفة فهو القائم بأمر الله حمزة.

وكذلك القضاة الأربعة[2] فهم على حالهم. وكذلك نواب البلاد الشامية فالجميع على حالهم. وتغيّر نائب الإسكندرية؛ فإنه كان برسباي البجاسي والآن هو جانبك النوروزي.

وأما أرباب الوظائف من أمراء مائة:

فالأمير الكبير تنبك البردبكي الظاهري.

---

(١) وهي السنة الثانية من سلطنة الأشرف إينال على مصر. والنص مستلّ من النجوم: ١٦/ ٧٤ ـ ٧٦. ولهذا النص أهمية خاصة لأن المؤلف يصف فيه نظم الوظائف المملوكية وما أصابها من تغيير في أواخر العصر المملوكي.

(٢) والقضاة هم: الشافعي العلم البلقيني، والحنفي السعد بن الديري، والمالكي الولوي السنباطي، والحنبلي العز العسقلاني.

وأمير سلاح خشقدم الناصري المؤيدي.

وأمير مجلس طوخ من تمراز الناصري غليظ الرقبة.

والأمير آخور الكبير جرباش المحمدي الناصري كُرْد.

والدوادار الكبير يونس السيفي آقباي نائب الشام.

ورأس نوبة النوب قرقماس الأشرفي الجَلَب.

وحاجب الحجاب جانبك القرماني الظاهري.. فهؤلاء هم أرباب الوظائف من مقدمي الألوف.

وبقية مقدمي الألوف هم:

المقام الشهابي أحمد بن السلطان، وهو يجلس رأس ميسرة فوق أمير سلاح.

والأمير جانم الأمير آخور ـ كان ـ وهو يجلس تحت أمير سلاح فوق بقية الأمراء.

ثم خيربك الأجرود المؤيدي [وقد ولاه السلطان كشف إقليم البهنسا][1] ثم برسباي البجاسي.

فهؤلاء جميع مقدمي الألوف[2] بالديار المصرية، وهم أقل من النصف من أمراء الظاهر برقوق.

---

(١) زيادة عن النجوم: طبعة كاليفورنيا، هامش.

(٢) مقدمو الألوف، أو أمراء الألوف، أو الأمراء المقدمون: أي تحت قيادتهم ألف أو ألوف من الجنود. وكانت لهم الإمرة في جيش المماليك. وهذه =

وأما أرباب الوظائف من أمراء الطبلخانات[1] وغيرهم:

فشاد الشراب خاناه جانبك من قجماس الأشرفي المعروف بدوادار سيدي.

والخازندار جانبك من أمير الأشرفي الظريف.

ونائب القلعة قاني باي الناصري الأعمش أمير عشرة.

والزردكاش نوكار الناصري أمير عشرة، والتجمّل به هتكة[2].

والحاجب الثاني بتخاص العثماني الظاهري - برقوق - أمير عشرة.

وأستادار الصحبة يشبك الأشقر الأشرفي، من جملة الأجناد.

وكانت هذه الوظائف المذكورة في سالف الأعصار لا يليها إلا أمير مائة - مقدَّم ألف[3]، فتنازل ملوك زماننا هذا حتى ولي

= الوظيفة كانت قاصرة على المماليك وحدهم، وفي النادر لغيرهم، وتكون من قبل السلطان في القلعة. ويحلف أمير ألف يميناً بالولاء، ويقام له حفل يمدّ فيه السماط، وتوقد له القاهرة، وتزفه المغاني، ويقدم إليه الأمراء الهدايا. (نظم دولة سلاطين المماليك، الدكتور عبد المنعم ماجد. ١/١٤٥).

(١) أمراء الطبلخانات كانوا تحت إمرة مقدمي الألوف. وكانوا بمثابة أمراء ثمانين أو سبعين، وأقلهم أمراء أربعين.

(٢) تعليق للمؤلف من باب السخرية.

(٣) أمير مائة - مقدم ألف: تسمية مركبة. والمقصود بها مرتبة واحدة. وصاحبها يكون في خدمته مائة مملوك، ويكون في الحروب مقدماً على ألف جندي =

بعضها الأجناد. وقد أبطل الملوك أيضاً عدة وظائف جليلة كان لا يليها إلا أمير مائة ـ مقدم ألف، مثل نيابة السلطنة لأن آخر من وليها من العظماء تمراز الناصري الظاهري في دولة الناصر فرج، ورأس نوبة الأمراء، وآخر من وليها نوروز الحافظي في دولة الناصر فرج؛ وكانت هذه الوظيفة تضاهي الأتابكية. ومثل أمير جاندار، فإن الأمير ألجاي اليوسفي انتقل إليها من وظيفة رأس نوبة النوب.

وأما ما ذهب من الوظائف التي كان يليها أمراء الطبلخانات والعشرات مثل: شادّ الدواوين، وأمير منزل، وشاد القصر السلطاني، والمهمندار، ومقدّم البريدية، وشاد العمائر ـ وإن كان بعض هذه الوظائف مستمرة ـ فإنه لا يليها إلا الأحداث من الناس، بحيث إنها صارت كلا شيء. وقد خرجنا عن المقصود في نوع الاستطراد، ولنعد إلى ما كنا فيه.

ورأس نوبة ثانٍ يشبك الناصري، وتعد سبعة من طبلخانات رؤوس النوب؛ وأما العشرات من رؤوس النوب فكثير جداً. وكان جميع رؤوس النوب[1] في أوائل سلطنة برقوق أربعة لا غير، ثم

= من أجناد الحلقة. (انظر زبدة كشف الممالك: ص ١١١، وخطط المقريزي: ٢/٢١٥ ـ ٢٢٠؛ وصبح الأعشى: ٤/٥٠، ٥١، ٦٣، ٦٧).

(١) رأس نوبة: لصاحب هذه الوظيفة الحكم على المماليك السلطانية والأخذ على أيديهم. ورأس نوبة النوب هو أعلاهم. ولمكانته في البلاط سمي بالأخ أو الجناب الكبير؛ وهو السفير بين المماليك والسلطان. (انظر صبح الأعشى: ٤/١٨، ٦٠ و ٥/٤٥٥).

صاروا في دولة الناصر فرج بعد تجريدة الكرك سبعة؛ وكذلك كانت الحجّاب ثلاثة: حاجب الحجّاب، وحاجب ميسرة، وهو أيضاً مقدم ألف، والحاجب الثالث. فأول من زادهم الظاهر برقوق وجعلهم خمسة حجاب أمراء عشرات، لا هذه الحرافيش الذين يلونها اليوم الجهلة الفسقة.

الدوادار الثاني تمراز الإينالي الأشرفي بإمرة عشرين، وهو من مساوىء الدهر.

والأمير آخور الثاني خيربك الأشقر المؤيدي أمير عشرين أيضاً.

والزمام والخازندار الطواشي الرومي فيروز النوروزي أمير طبلخاناه.

ومقدم المماليك السلطانية الطواشي لؤلؤ الرومي الأشرفي أمير عشرة.

ونائبه عنبر، عتيق التاجر نور الدين الطنبذي، جندياً بغير إمرة.

ونقيب الجيش الأمير ناصر الدين محمد بن أبي فرج بعد أن ولي الأستدارية قبل تاريخه.

ووالي القاهرة علي بن إسكندر، ووليها بالبذل[1].

---

(١) أي بالرشوة.

أعيان مباشري الدولة من المتعممين.

كاتب السرّ محب الدين بن الشحنة الحنفي.

وناظر الجيش والخاص معاً، عظيم الدولة الصاحب جمال الدين يوسف بن كاتب جكم.

والوزير سعد الدين فرج بن النحّال.

والأستادار علي البرددار بن الأهناسي.

ووظيفة نظر الدولة ونظر المفرد كل منهما تلاشى أمرهما حتى صارت كلا شيء؛ سكتنا عن ذكر ذلك لوضاعة قدر من يليها.

ولو سكتنا عن ذكر من يلي الوَزَر أيضاً لكان أجمل، غير أنه لا يسعنا إلا ذكرها لمحلها الرفيع في سائر الأقطار، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأما ذكر نظر الجوالي، والإسطبل السلطاني، والبيمارستان، والكسوة، وخزائن السلاح، والخزانة الشريفة، وأشباهم ليس لذكرهم هنا محلّ، لكونهم في غير هذه الرتبة.[1]

---

(١) لمعرفة مهام أصحاب هذه الوظائف والوظائف السابقة والتعريف بهم يمكن مراجعة: صبح الأعشى للقلقشندي؛ والتعريف بمصطلحات صبح الأعشى لمحمد قنديل البقلي؛ وزبدة كشف الممالك لخليل بن شاهين الظاهري؛ ونظم دولة سلاطين المماليك لعبد المنعم ماجد؛ والنجوم الزاهرة: طبعة دار الكتب المصرية وطبعة دار الكتب العلمية، الحواشي؛ وخطط المقريزي؛ ومعجم دوزي، وغيرها.

المماليك الأجلاب[1]
انحلال أمر حكام الديار المصرية بسبب تعاظم شوكة الأجلاب وتدخلهم في كل الشؤون

. . .[2] وفرغت هذه السنة (٨٥٩ هـ) وقد قوي أمر المماليك الأجلاب.

واستهلت سنة ٨٦٠ هـ.

---

(١) الأجلاب أو الجلبان، هم المماليك الصغار الذين يفضل شراءهم السلطان؛ وهذا اللفظ يعني جلبهم من بلاد أخرى أو شراءهم. وكانت أسعارهم مختلفة: فمثلاً السلطان بيبرس، مؤسس دولة المماليك في مصر، بيع بثمانمائة درهم فقط، وهو ثمن بخس، لأنه كان أعور. وقلاوون وصل ثمنه إلى ألف دينار حتى عرف بالألفي؛ كما أن بعض المماليك بيع بأثمان خيالية. (نظم دولة سلاطين المماليك للدكتور عبد المنعم ماجد: ١/١٤).

(٢) المقاطع الآتية مأخوذة من صفحات متفرقة من الجزء السادس عشر من النجوم، بحيث تشكل سياقاً مترابطاً ومتدرجاً زمنياً يعطي فكرة عن نفوذ هؤلاء المماليك الأجلاب وفسادهم وإفسادهم في المجتمع والدولة أثناء الفترة الثانية من حكم المماليك الجراكسة. وما يسجله المؤرخ ابن تغري

فلما كان يوم الاثنين خامس المحرم نزلت المماليك الأجلاب من الأطباق[1] وقصدوا بيت الوزير فرج بن النحال لينهبوا ما فيه. وكأنه أحسّ بذلك وشال ما كان في بيته؛ فلما دخلوا البيت لم يجدوا فيه ما يأخذونه، فمالوا على من هو ساكن بجوار بيت فرج المذكور فنهبوهم بحيث انهم أخذوا غالب متاع الناس.

وفي يوم الخميس ١٥ جمادى الأخرة من السنة أمسك السلطان الأمير زين الدين الأستادار، واستقر عوضه في الأستادارية سعد الدين فرج بن النحال الوزير. فلما سمعت المماليك الأجلاب بهذا العزل والولاية نزلوا من وقتهم غارة إلى بيت الأستادار لينهبوه، فمنعهم مماليك زين الدين وقاتلوهم وأغلقوا الدروب؛ فلما عجزوا عن نهب بيت زين الدين نهبوا بيوت الناس من عند بيت زين الدين إلى قنطرة أمير حسين، فأخذوا ما لا يدخل تحت حصر كثرة. واستمروا في النهب من باكر النهار إلى قريب العصر، وفعلوا

بردي هنا يكتسب أهميته من وجهين: الأول أنه خبير بأحوال المماليك سلاطين وأمراء وأجناد، والثاني أنه عاش تلك الفترة وعاينها عن قرب، فهو بذلك شاهد على عصره، خبير به.

انظر النجوم: ١٦/٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١١٤، ١٣٢.

(١) الأطباق أو الطباق: هي الأماكن التي كان يسكنها المماليك الأجلاب، وكانت بمثابة مدارس عسكرية. وكانت هذه الأطباق موجودة في أماكن متفرقة في القاهرة وخارجها لا سيما في القلعة، حتى بلغ عددها اثني عشر طبقاً أو أكثر. وكان بعضها يشغل مساحة كبيرة كأنه حي بأكمله قد يحتوي على ألف مملوك. (المرجع السابق: ١/١٥).

بالمسلمين أفعالاً لا تفعلها الكفرة ولا الخوارج مبالغة؛ وهذا أعظم مما كان وقع منهم من نهب جوار بيت الوزير فرج، فكانت هذه الحادثة أقبح الحوادث الشنيعة التي لم نسمع بأقبح منها في سالف الأعصار.

ومن ثم دخل في قلوب الناس من المماليك الأجلاب من الرجيف والرعب أمر لا مزيد عليه، لعلمهم أنهم مهما فعلوا جاز لهم، وأن السلطان لا يقوم بناصر من قهر منهم.

وفي يوم الأربعاء ثالث عشرين شهر رمضان نودي بالقاهرة من قبل السلطان بعدم تعرّض المماليك الأجلاب إلى الناس والباعة والتجار، فكانت هذه المناداة كضرب رباب أو كطنين ذباب. واستمروا على ما هم عليه من أخذ أموال الناس والظلم والعنف حتى غلت الأسعار في سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات، وصاروا يخرجون إلى ظواهر القاهرة ويأخذون ما يجدون من الشعير والتبن والدريس بأبخس الأثمان إن أعطوا ثمناً، وإن شاؤوا أخذوه بلا ثمن. وكل من وقع له ذلك معهم لم يعد ثانياً إلى بيع ذلك الصنف إلا أن يكون محتاجاً لبيعه، فعزّت لذلك الأصناف بحيث انها صارت أقل وجوداً من أيام الغلاء، فصار هذا هو الغلاء بعينه، وزيادة على الغلاء عدم الشيء.

ثم شرعوا في نهب حواصل البطيخ الصيفي وغيره، ثم تزايد أمرهم، . . . وهذا أول أمرهم، وما سيأتي فأهول (. . .).

وأما السلطان لما فرغ من صلاة الصبح (يوم الخميس ثالث صفر سنة ٨٦١ هـ) نزل وقعد على الدكة بالحوش على العادة. ثم

قام بعد فراغ الخدمة وعاد إلى الدهيشة، وإذا بـالصياح قـد قوي ثانياً، فعلم أن ذلك صياح الأجلاب. فأرسل إليهم الأمير يـونس الدوادار، فسألهم يونس المذكور عن سبب هذه الحركة فقـالوا: نريد نقبض جوامكنا، كل واحد سبعة أشرفية ذهباً. وكانت جامكية الواحد منهم ألفين قبل تاريخه يأخذها ذهباً وفضة، بسعر الذهب تلك الأيام، فلما غلا سعر الذهب تحيلوا على زيادة جوامكهم بهذه المندوحة، ثم قالوا: ونريد أن تكون تفرقة الجامكية في ثلاثة أيام، أي على ثلاث نفقات كما كانت قديماً، ونريد أيضاً أن يكون عليقنا السلطاني الذي نأخذه من الشونة مغربلاً، ويكون مرتبنا من اللحم سميناً (. . .)

وعاد الأمير يونس إلى السلطان بهذا الجواب (. . .) فقال السلطان: لا سبيل إلى ذلك (. . .) فلما طال الأمر على السلطان خرج هو إليهم بنفسه ومعه جماعة من الأمراء والمباشرين (. . .) فلما علموا بمجيء السلطان أخـذوا في الرجم، فجلس السلطان بباب القلّة مقدار نصف درجة، ثم استدرك أمره لما رأى شدّة الرجم (. . .) ولما سار إلى نحو باب الستارة، ووصل إلى باب الجامع أخذه الرجم المفرط من كل جهة، فأسرع في مشيته والرجم يأتيه من كل جانب، وسقط الخاصكي الذي كان حامل ترس السلطان من الرجم. . . وسقطت فردة نعل السلطان من رجله فلم يلتفت إليها لأنه محمول من تحت إبطيه مع سرعة مشيهم إلى أن وصل إلى باب الستارة، وجلس على الباب قليـلاً، فقصدوه أيضـاً بالـرجم فقام ودخل من باب الحريم وتوجه إلى الدهيشة. (. . .)

وأصبح السلطان وصلى الجمعة مع الأمراء على العادة، فتكلم بعض الأمراء مع السلطان في أمرهم بما معناه انه لا بد من شيء يطيّب خواطرهم به، ووقع الاتفاق على زيادة كسوتهم التي يأخذونها في السنة، وزادوهم أيضاً في الأضحية، ثم رسم لهم أن تكون تفرقة الجامكية على ثلاث نفقات، فرضوا بذلك وخمدت الفتنة. (...)

قلت: وهذا هو الاحتمال الذي يؤدي إلى قلة المروءة، فإنه لو أراد لفعل بهم ما شاء، غير أنه كما ورد: حبك للمرء يعمي ويصمّ. (...)

وفرغت هذه السنة (٨٦٢ هـ) وقد انحلّ أمر حكام الديار المصرية، أرباب الشرع الشريف والسياسة أيضاً، لعظم شوكة المماليك الأجلاب. وصار من له حق عند كائن من كان من الناس قصد مملوكاً من المماليك الأجلاب في تخليص حقه؛ فما هو إلا أن أعلم ذلك المملوك بقصده خلص من غريمه في الحال، فإن هؤلاء المماليك صاروا في أبواب أعيانهم شكل رأس نوبة ونقباء، ولبعضهم دوادار، فيرسل خلف ذلك الرجل المطلوب ويأمره بإعطاء حق ذلك المدعي ـ حقاً كان أو باطلاً ـ بعد أن يهدده بالضرب والنكال، فإن أجاب وإلا ضربه في الحال ونكل به. وعلم بذلك كل أحد، فصار كل أحد يستعين بهم في قضاء حوائجه. وترك الناس الحكام، فقوي أمر الأجلاب، وضعفت شوكة الحكام، وتلاشى أمرهم إلى الغاية والنهاية. (...)

وفي يوم الجمعة ثاني عشر شهر رمضان (سنة ٨٦٣ هـ)

نهبت العبيد والمماليك الأجلاب النسوة اللاتي حضرن صلاة الجمعة بجامع عمرو بن العاص بمصر القديمة، وأفحشوا في ذلك إلى الغاية؛ وكل مفعول جائز. (. . .)

ثم في أول شهر ربيع الآخر (سنة ٨٦٤ هـ) ظهر الطاعون بمدينة بلبيس وخانقاه سرياقوس من ضواحي القاهرة. . . وتخوّف الناس من مجيء الطاعون إلى القاهرة، هذا مع ما الناس فيه من جهد البلاء من غلوّ الأسعار وظلم المماليك الأجلاب الذي خرج عن الحدّ، وعدم الأمن، وكثرة المخاوف في الأزقة والشوارع، بحيث إن الشخص صار لا يقدر على خروجه من داره بعد أذان عشاء الآخرة، حتى ولا بصلاة الجماعة، ولو كان جار المسجد. وإن أذّن مؤذن العشاء والشخص خارج عن داره هرول في مشيه وأسرع لئلا تغلق عليه الدروب التي عمرتها رؤساء كل حارة، خوفاً على بيوتهم من المناسر والحرامية، لأن والي القاهرة خيربك القصروي حطَّ عنه أمور الناس (أي تخلى عن أمر الرعيّة) وانعكف على ما هو عليه من المفاسد؛ وسببه أنه علم أن الذي يتعبّث على الناس أو يسرق إنما هو من المماليك الأجلاب أو من أتباعهم، وعلم مع ذلك ميل السلطان إلى الأجلاب. واتفق بعد ذلك كثرة السرّاق وفتح البيوت، وهجم المناسر على الحارات. وكلّمه السلطان في ذلك بكلام خشن، ووبخه في الملأ، وكاد أن يفتك به، فأوهم الوالي السلطان ـ بالتلويح في كلامه ـ أن الذي يفعل ذلك إنما هو من المماليك الأجلاب. وكان الذي لوّحه الوالي إلى السلطان قوله: «يا مولانا السلطان، أنا ما لي شغل ولا حكم على

من يلبس طاقية ـ يعني المماليك ـ وما حكمي إلا على العوام والحرامية . » فسكت السلطان، ولم يكلمه بعد ذلك إلا في غير هذا المعنى، فوجد الوالي بذلك مندوحة لسائر أغراضه، وحطّ عنه واستراح، وانحلّ النظام، وضاعت حقوق الناس، وأخذ كل مفسد يتزيّا بزيّ الجند، ويفعل ما أراده، وصار الوالي هو كبير الحرامية . ولا قوّة إلا بالله .

الاحتفال بالمولد النبويّ
في عصر المماليك

(١) وفي ليلة الجمعة ثاني شهر ربيع الأول [سنة ثمانمائة] عمل السلطان(٢) المولد النبويّ على العادة في كل سنة.

قلت: ونذكر صفة ما كان يعمل بالمولد قديماً ليقتدي به من أراد تجديده. فلما كان يوم الخميس المذكور، جلس السلطان بمخيّمه بالحوش السلطاني، وحضر القضاة والأمراء ومشايخ العلم والفقراء، فجلس الشيخ سراج الدين عمر البلقيني عن يمين السلطان، وتحته الشيخ برهان الدين إبراهيم بن زُقّاعة، وجلس على يسار السلطان الشيخ المعتقد أبو عبد الله المغربي، ثم جلس القضاة يميناً وشمالاً على مراتبهم. ثم حضر الأمراء فجلسوا على بُعد من السلطان، والعساكر ميمنة وميسرة، فقرأت الفقهاء. فلما فرغ القرّاء، وكانوا عدة جوق كثيرة، قام الوعّاظ واحداً بعد واحد، وهو(٣) يدفع لكل منهم صرّة فيها أربعمائة درهم فضة، ومن كل أمير

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٢/٧٢ ـ ٧٤

(٢) هو السلطان الظاهر برقوق.

(٣) أي السلطان.

شُقَّة حرير خاص، وعِدَّتُهم عشرون واحداً. وأنعم أيضاً على القرَّاء لكل جوقة بخمسمائة درهم فضَّة، وكانوا أكثر من الوعَّاظ.

ثم مُدَّ سِماط جليل يكون مقداره قدر عشرة أسمطة من الأسمطة الهائلة، فيه من الأطعمة الفاخرة ما يُستحى من ذكره كثرةً، بحيث إن بعض الفقراء أخذ صحناً فيه من خاص الأطعمة الفاخرة فوُزن الصحن المذكور فزاد على ربع قنطار. ولما انتهى السِّماط مُدَّت أسمطة الحلوى من صدر المخيم إلى آخره.

وعند فراغ ذلك مضى القضاة والأعيان وبقي السلطان في خواصّه وعنده فقراء الزوايا والصوفية؛ فعند ذلك أقيم السَّماع من بعد ثلث الليل إلى قريب الفجر، وهو جالس عندهم، ويده تُملأ من الذهب وتفرّغ لمن له رزق فيه، والخازندار يأتيه بكيس بعد كيس، حتى قيل إنه فرّق في الفقراء ومشايخ الزوايا والصوفية في تلك الليلة أكثر من أربعة آلاف دينار.

هذا والسِّماط من الحلوى والفاكهة يتداول مدّه بين يديه، فتأكله المماليك والفقراء، وتكرَّر ذلك أكثر من عشرين مرّة.

ثم أصبح السلطان ففرّق في مشايخ الزوايا القمح من الأهراء لكل واحد بحسب حاله وقدر فقرائه؛ كل ذلك خارج عما كان لهم من الرواتب عليه في كل سنة.

خروج الناس إلى الصحراء للاستسقاء بسبب توقّف النيل عن الزيادة

. . .[1] وفي يوم الأحد رابع عشر شهر رجب ـ الموافق لسلخ مسرى أحد شهور القبط ـ أمر السلطان الشيخ عليّاً المحتسب أن يطوف في شوارع القاهرة، وبين يديه المدراء، يعلمون الناس بأن في غد يكون الاستسقاء بالصحراء لتوقف النيل عن الزيادة. . . ومن الغد في يوم الاثنين خرج قاضي القضاة شرف الدين يحيى المناوي إلى الصحراء ماشياً من داره بين الخلائق من الفقهاء والفقراء والصوفيّة إلى أن وقف بين تربة الملك الظاهر برقوق وبين قبّة النصر، قريباً من الجبل ونصب له هناك منبر. وحضر الخليفة وبقيّة القضاة، وصاروا في جمع موفور من العالم من سائر الطوائف. وخرجت اليهود والنصارى بكتبهم. وصلى قاضي القضاة المذكور بجماعة من الناس ركعتين خفيفتين، ودعا الله سبحانه وتعالى بإجراء النيل، وأمّن الناسُ على دعائه، وعظم ضجيج الخلائق من البكاء والنحيب والتضرّع إلى الله تعالى، ودام ذلك من بعد طلوع الشمس إلى آخر

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٥/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

الساعة الثانية من النهار المذكور. ثم انصرفوا على ما هم عليه من الدعاء والابتهال إلى الله تعالى، فكان هذا اليوم من الأيام التي لم نعهد بمثلها.

ثم في يوم الخميس ثامن عشره، خرج الخليفة والقضاة الأربعة[1] إلى الاستسقاء ثانياً بالمكان المذكور، وخرجت الخلائق، وصلّى القاضي الشافعي، وخطب خطبة طويلة، وقد امتلأ الفضاء بالعالم. وطال وقوف الناس في الدعاء في هذا اليوم، بخلاف يوم الاثنين. وبينما الناس بدعائهم، ورد منادي البحر[2] ونادى بزيادة أصبع واحد من النقص، فسرَّ الناس بذلك سروراً عظيماً، ثم انفضّ الجمع.

وعادوا أيضاً إلى الاستسقاء من الغد في يوم الجمعة ثالث مرّة. وخطب القاضي على عادته، فتشاءم الناس بوقوع خطبتين في يوم واحد، فلم يقع إلا الخير والسلامة من جهة الملك. واستمر البحر في زيادة ونقص إلى يوم الخميس عاشر شعبان الموافق لعشرين توت، فأجمع رأي السلطان على فتح خليج السدّ، من غير تخليق المقياس[3]، وقد بقي على الوفاء ثمانية أصابع لتكملة ستة عشر ذراعاً. فنزل والي القاهرة ومعه بعض أعوانه، وفتح سدّ الخليج، ومشى الماء في الخلجان مشياً هيّناً، فكان هذا اليوم من

---

(١) أي قضاة المذاهب الأربعة: الشافعي والمالكي والحنفي والحنبلي.
(٢) أي الذي ينادي بمستوى ارتفاع فيضان النيل. والمراد بالبحر هنا: النيل.
(٣) راجع ص ٩٩، حاشية (١).

الأيام العجيبة من كثرة بكاء الناس ونحيبهم، ومما هالهم من أمر هذا النيل. وقد استوعبنا أمر زيادته من أوله إلى آخره في تاريخنا «حوادث الدهور» وما وقع بسببه من التوجه إلى المقياس بالقراء والفقهاء مراراً وكذلك إلى الآثار النبوي[1]، وتكالب الناس على الغلال، ونهب الأرغفة من على الحوانيت وأشياء كثيرة من هذا النموذج.

(١) هو رباط الآثار، وفيه وضعت أشياء قيل إنها من آثار رسول الله ﷺ.

السلطان خشقدم يجلس للحكم بين الناس

. . .[1] وفي يوم السبت ثالث عشرين ربيع الأول [من سنة ٨٧١ هـ] ابتدأ السلطان [الظاهر خشقدم] بالحكم بين الناس بالإسطبل السلطاني في يومي السبت والثلاثاء، على قاعدة ملوك السلف، ولم يقع له ذلك من يوم تسلطن، لأن سلاطين زماننا هذا صاروا يجلسون بالدكّة من الحوش السلطاني بقلعة الجبل ويتعاطون الأحكام بين الناس، فلم يحتج الملك مع جلوسه بالحوش إلى النزول بالإسطبل السلطاني للحكم. وكانت قاعدة ملوك السلف ممن أدركنا وسمعنا الاحتجاب عن الناس بالكلّية، ولم يقدر أحد من المماليك السلطانية أن يدخل الحوش ـ بحاجة أو غير حاجة ـ إلا بقماش الموكب، ولا يجتمع أحد بالسلطان بالدهيشة والحوش إلا الخصّيصين به لا غير، ومن كان له مع السلطان حاجة يجتمع به في القصر السلطاني ليالي المواكب وأيام المواكب فبهذا المقتضى كان يحتاج السلطان إلى النزول إلى الإسطبل السلطاني للحكم بين الناس وإنصاف المظلوم من

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٦/٢٩٦.

الظالم، ويكون ذلك في الغالب أيام الشتاء، وتكون مدة الحكم في يومي السبت والثلاثاء نحو شهرين، وقد فهمتَ الآن معنى قولنا: «ولم يحكم السلطان بين الناس من يوم تسلطن»، أعني بذلك نزوله إلى الإسطبل.

منع النصارى من العمل في دواوين الدولة
ودخول عدد منهم في دين الإسلام.

. . .[1] ثم في سابع جمادى الأولى [سنة ٨٢٢ هـ] استدعى السلطان بطرك النصارى، وقد اجتمع القضاة ومشايخ العلم عند السلطان، فأوقف البطرك على قدميه ووبّخ وقرّع، وأنكر عليه السلطان ما بالمسلمين من الذلّ في بلاد الحبشة تحت حكم الحطّي[2] متملكها، وهدّد بالقتل. فانتدب له الشيخ صدر الدين أحمد بن العجمي محتسب القاهرة فأسمعه المكروه من أجل تهاون النصارى فيما أُمروا به في ملبسهم وهيئاتهم. وطال كلام العلماء مع السلطان في ذلك إلى أن استقر الحال بأن لا يباشر أحدٌ منهم في ديوان السلطان ولا عند أحد من الأمراء، ولا يخرج أحد منهم عما ألزموا به من الصَّغار. ثم طلب السلطان الأكرمَ فضائلَ النصراني

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٤/٨١ (ترجمة المؤيد شيخ المحمودي).

(٢) الحطّي: لقب لملك الحبشة الأكبر الحاكم على جميع أقطارها. (صبح الأعشى: ٥/٣٢٢).

كاتب الوزير ـ وكان قد سجن من أيام ـ فضربه السلطان بالمقارع وشهّره بالقاهرة عرياناً بين يدي المحتسب وهو ينادي عليه: هذا جزاء من يباشر من النصارى في ديوان السلطان. ثم سجن أيضاً بعد إشهاره. وصمّم السلطان في ذلك حتى انكفّ النّصارى عن المباشرة في سائر دواوين الديار المصرية، ولزموا بيوتهم، وصغّروا عمائمهم، وضيّقوا أكمامهم. والتزم اليهود مثل ذلك، وامتنعوا جميعهم من ركوب الحمير، بحيث إن العامة صارت إذا رأوا نصرانياً على حمار ضربوه وأخذوا حماره وما عليه، فصاروا لا يركبون الحمار إلا بخارج القاهرة. وبذل النصارى جهدهم في السعي إلى عودهم إلى المباشرة، وأوْعَدوا بمال كبير، وساعدتهم كتّاب الأقباط، فلم يلتفت السلطان إلى قولهم، وأبى إلا ما رسم به من المنع.

قلت: ولعلّ الله أن يسامح الملك المؤيّد بهذه الفعلة عن جميع ذنوبه، فإنها من أعظم الأمور في نصرة الإسلام. ومباشرة هؤلاء النصارى في دواوين الديار المصرية من أعظم المساوىء الذي يؤول منه التعظيم إلى دين النصرانية، لأن غالب الناس من المسلمين يحتاج إلى التردّد إلى أبواب أرباب الدولة لقضاء حوائجهم، فمهما كان لهم من الحوائج المتعلّقة بديوان ذلك الرئيس فقد احتاجوا إلى التواضع والترفّق إلى من بيده أمر الديوان المذكور، نصرانياً كان أو يهودياً أو سامرياً[1]، وقد قيل في الأمثال:

---

(١) السامرة: طائفة قدمت من بلاد المشرق وتهوّدت. وهم ينكرون نبوّة داود =

«صاحب الحاجة أعمى لا يريد إلا قضاءها». فمنهم من يقوم بين يديّ ذلك النصراني على قدميه، والنصراني جالس، ساعات كثيرة حتى يقضي حاجته، بعد أن يدعو له ويتأدّب معه تأدّباً لا يفعله مع مشايخ العلم. ومنهم من يقبّل كتفه ويمشي في ركابه إلى بيته إلى أن تُقضى حاجته. وأما فلّاحو القرى فإنه ربما النّصراني المباشر يضرب الرجل منهم ويهينه ويجعله في الزُّنجير، ويزعم بذلك خلاص مال أستاذه، وليس الأمر كذلك، وإنما يقصد التحكّم في المسلمين لا غير. فهذا هو الذي يقع للأسير من المسلمين في بلاد الفرنج بعينه لا زيادة على ذلك غير أنّه يملك رِقّه.

وقد حدّثني بعض الثّقات من أهل صعيد مصر قال: كان غالب مزارعي بلدنا أشرافاً علويّة، والعامل بالبلد نصرانياً، فإذا قدم العامل إلى البلد خرجت الفلاحون لتلقّيه؛ فمنهم من يسلّم عليه السلام المعتاد، ومنهم من يفشي السلام عليه ويمعن في ذلك، ومنهم من يمشي في ركابه إلى حيث ينزل من البلد، ومنهم من يقبّل يده ـ وهو الفقير المحتاج أو الخائف من صاحب البلد ـ ويسأله إصلاح شأنه فيما هو مقرّر عليه من وزن الخراج حتى يسمح له بذلك. فلما منع الملك المؤيّد هؤلاء النصارى عن المباشرة بطل ذلك كله. فيكون الملك المؤيّد على هذا الحكم فتح مصر فتحاً ثانياً، وأعلى كلمة الإسلام، وأخذل كلمة الكفر، ولا شيء عند الله أفضل من ذلك.

= ومن تلاه من الأنبياء. وهم كثير في مدائن الشام. (انظر خطط المقريزي: ٢/٤٧٦).

ولما لم يُجَب النصارى إلى عودهم إلى ما كانوا عليه من المباشرات بالديار المصريّة، وأعياهم أمر السلطان وثباتُه، وانقطع عنهم ما ألفوه من التحكّم في المسلمين ـ ويقال إن العادة طبع خامس ـ شقَّ عليهم ذلك، فتتابع عدّة منهم في إظهار دين الإسلام، وتلفظوا بالشهادتين في الظاهر، والله سبحانه وتعالى متولّي السرائر.

قال المقريزي ـ بعد أن ذكر نوعاً مما قلناه بغير هذه العبارة ـ قال: فصاروا من ركوب الحمير إلى ركوب الخيل، والتعاظم على أعيان أهل الإسلام، والانتقام منهم بإذلالهم وتعويق تعاملم ورواتبهم حتى يخضعوا لهم ويترددوا إلى دورهم ويلحّوا في السُّؤال ـ فلا قوّة إلا بالله ـ انتهى كلام المقريزي باختصار.

قلت: ويمكن إصلاح هذا الشأن الثاني أيضاً ـ إن صلح الراعي ونظر في أحوال الرعية وانتصر لدينه ـ بسهولة؛ وهو أنه يكفّ من كان قريب عهد منهم من دين النصرانية عن المباشرة.

أحد الجزّارين يصبح ناظراً للدولة ثم وزيراً
من صور الفساد في العصر المملوكي.

. . .[1] في يوم السبت ثالث ذي الحجة [من سنة ٨٦٧ هـ] استقرَّ المعلم محمد البِباوي ـ أحد معاملي اللحم ـ ناظر الدولة[2] دفعة واحدة، وترك زيَّ الزفوريَّة[3] السوقة، ولبس زيَّ المباشرين الكتّاب، ولبس خُفاً ومهمازاً، وركب فرساً؛ وهو أمّيٌّ لا يحسن القراءة ولا الكتابة، فكانت ولايته لهذه الوظيفة من أقبح ما وقع في الدولة التركية بالديار المصرية ـ وقد استوعبنا من حال البِباوي هذا نبذة كبيرة في تاريخنا «الحوادث» لا سيما لما ولي الوزارة، فكان ذلك أدهى وأمرّ. وبالجملة إن ولاية البباوي للوزر كان فيها عارٌ

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٦/٢٧٨.

(٢) ناظر الدولة، أو ناظر الدواوين، هو الذي يشارك الوزير في التصرّف والنظر في مالية الدولة وأرزاق الموظفين. ويسمى أحياناً ناظر النظّار أو الصاحب الشريف. ومقرّه ديوان النظر. والواضح أن صاحب هذه الوظيفة يجب أن يكون من أعيان الكتّاب ورؤوس العارفين بأحوال الدولة والمصالح العامة. ـ انظر صبح الأعشى: ٥/٤٦٥.

(٣) أي الزيّ الخاص بالقصّابين. وسيأتي وصف لهذا الزيّ آنذاك.

على مملكة مصر إلى يوم القيامة.

. . .[1] وكان البباوي هذا أصله من «بِبَا الكبرى» بالوجه القبلي: كان بها خفيراً، وقيل راعياً، وقيل غير ذلك. وقدم القاهرة، وصار بخدمة بعض الطبّاخين مَرَقْداراً[2]، ثم صار صبياً عند بعض معاملي اللحم. ولا زال ينتقل في هذه الصناعات إلى أن صار مُعاملاً[3]، وحسنت حاله، وركب حماراً؛ ولا زال أمره ينمو في صناعته إلى أن أثرى، وحصّل مالاً كثيراً، وصار معوَّل الوزراء عليه في حمل اللحم المرتّب[4] للمماليك السلطانية، وبقي يركب بغلاً بنصف رَحْل بسَلْخ جلد خروف[5]، ويلبس قميصاً أزرق كأكابر المعلمين. وسمع الملك الظاهر خُشْقَدَم بسعة ماله ـ وكان من الخِسَّة والطمع في محل كبير ـ فاحتال على أخذ ماله بأن ولاّه نظر الدولة. . . ولبس البباوي العمامة والفَرَجِيَّة والخفّ والمهماز، وتزيّا بزيّ الكتّاب، وترك زيّ المعامِلين. فشقّ ذلك

(١) النجوم الزاهرة: ١٦/٣٤٠.

(٢) المرقدار: هو الذي يتصدّى لخدمة ما في المطبخ وحفظه. وسمي بذلك لكثرة تذوقه مرق الطعام عند رفع الخوان ونحو ذلك. (صبح الأعشى: ٥/٤٧٠). واللفظ مؤلف من كلمتين: الأولى «مرق» وهو معروف، والثانية «دار» فارسية بمعنى الممسك أو المتولّي لأمر ما.

(٣) أي صار صاحب تجارة في هذا المجال.

(٤) كانت المماليك السلطانية تحصل في آخر كل شهر ـ بالإضافة إلى الراتب النقدي (الجامكية) ـ على مقرّر آخر من اللحم والعليق وما شابه ذلك. والظاهر من النصّ أن السلطات المملوكية كانت تتعاقد مع بعض الملتزمين لتأمين احتياجات المماليك السلطانية من هذه النواحي.

(٥) المراد: برذعة عليها فرو خروف.

على الناس قاطبة، وعدّوا ذلك من قبائح الملك الظاهر خشقدم، لأن البباوي هذا مع انحطاط قدره وجهله، ووضاعته وسفالة أصله، مع عدم معرفته بالكتابة والقراءة، فإنه كان أميّاً لا ينطق بحرف من حروف الهجاء، إلا إن كان تلقيناً، ومع هذا كله كان غير لائق في زيِّه، فباشر نظر الدولة مدة يسيرة. . . ثم طلب السلطان البباويَّ هـذا وولاه الوَزَر في يـوم الثلاثـاء سابـع عشر شهـر ربيـع الأول سنة ٨٦٨ هـ، وصار وزير الديار المصرية، فلم نعلم بأقبح حادثة وقعت في الديار المصرية قديماً وحـديثاً من ولايـة البباوي هـذا للوزر، لأنه كان أحد الأعوام[1] الأوباش الأطراف السّوقة، ووثب على هذه الوظيفة العظيمة التي هي أجلّ وظائف الدنيا بعد الخلافة شرقاً وغرباً، وهي إلى الآن أرفع الوظائف قدراً في سائر بلاد الله وفي كل قطر من الأقطار إلا الديار المصرية، فإنه انحطَّ بها قدرها، ووليها من الأوباش وصغار الكتبة جماعة من أوائل القرن التاسع إلى يومنا هذا. . . . . [ومع مساوىء البباوي هذا فقد] باشر وظيفته بظلم وعسف وعدم حشمة وقلّة أدب مع الأكابر والأعيان، وساءت سيرته وكثر الدعاء عليه، إلـى أن أخـذه الله تعالـى أخذ عزيز مقتدر، وأراح الله المسلمين منه. . . . . وأنا أستغفر الله من لفظة وقعت منّي في ترجمته «في حوادث الدهور»، فإني قلت في آخر ترجمته: «ما ولي الوَزَر في الدنيا أخسُّ من البباوي هذا، ولا يليها أحد أقبح منه إلى يوم القيامة»، فوليها بعد مدة شخص من غلمانه يقال له قاسم جُغَيْتة، فلا حول ولا قوّة إلا بالله.

---

(١) المراد: العوام.

عدة قرى مصر العامرة
في العقد الرابع من القرن التاسع
الهجري.

[1] وفي شهر رجب وشعبان (سنة ٨٣٧ هـ) قرر السلطان (الأشرف برسباي) على جميع بلاد الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة.وسائر الوجه القبلي، خيولاً تؤخذ من أهل النواحي؛ فكان يؤخذ من كل قرية خمسة آلاف درهم فلوساً عن ثمن الفرس المقرر عليها، ويؤخذ من بعض النواحي عشرة آلاف عن ثمن فرسين، ويحتاج أهل الناحية إلى مغرم آخر لمن يتولى أخذ ذلك منهم، فنزل بسبب ذلك على فلاحي القرى بلاء الله المنزل.

وأحصى كتّاب ديوان الجيش قرى أرض مصر العامرة كلها قبليها وبحريها، فكانت ألفين ومائة وسبعين قرية. وقد ذكر المسبّحي في تاريخه أنها كانت في القرن الرابع: عشرة آلاف قرية عامرة. فانظر إلى تفاوت ما بين الزمنين، مع أمن هذا الزمان وكثرة فتن ذلك الزمان؛ غير أن السبب معروف، والسكات أجمل.

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٥/٤١.

ذكر بناء جوهر القائد القاهرة وحاراتها[1]

قال القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر[2] في كتابه «الروضة [البهية][3] الزاهرة، في الخطط المعزيّة القاهرة»؛ قال: «أختطّ جوهر القصر وحَفَر أساسه في أوّل ليلة نزوله القاهرة، وأدخل فيه دَيْر العظام، وهو المكان المعروف الآن بالركن[4] المُخَلَّق قُبالة حوض جامع الأقمر، قريب من بئر العظام، والمصريون يسمّونها

---

(١) النجوم الزاهرة: ٤/٣٧ ـ ٥٩، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) هو القاضي عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان الجذامي السعدي، محيي الدين المتوفى سنة ٦٩٢ هـ. كان صاحب ديوان الإنشاء بمصر لكل من الملك الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والأشرف خليل من ملوك المماليك البحرية، وكان له شأن إبان حكم هؤلاء الملوك جميعاً. (انظر الدراسة الوافية عنه في مقدمة كتابه: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ـ بتحقيق مراد كامل ومحمد علي النجار، الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١).

(٣) زيادة عن كشف الظنون والمقريزي.

(٤) الركن المخلّق: يطلق هذا الاسم على الزاوية التي كان يتلاقى فيها الحائط البحري للقصر الكبير بالحائط الغربي له. وهذا الركن موضعه اليوم الزاوية البحرية الغربية للمنزل رقم (١١) بشارع التمبكشية تجاه دورة مياه الجامع الأقمر، وبأسفل هذا المنزل مسجد قديم يعرف بمعبد موسى. (م. رمزي).

بئر العظمة، ويزعمون أنّ طاسة وقعت من شخص في بئر زمزم وعليها آسمه، فطلعت من هذه البئر. ونقل جوهرٌ القائد العظام[1] التي كانت في الدير المذكور والرمم إلى دير في [2] الخندق فدفنها؛ لأنه يقال: إنها عظام جماعة من الحَوَارِيّين، وبنى مكانها مسجداً[3] من داخل السور، وأدخل أيضاً قصر الشوك في القصر المذكور، وكان منزلاً تنزله[4]بنو عُذْرة، وجعل للقصر أبواباً:

---

(١) في الأصل: «ونقل جوهر القائد بئر العظام».

(٢) كذا بالأصل. وفي المقريزي: «دير الخندق». وهذا الدير كان بظاهر القاهرة من بحريها، عمره القائد جوهر عوضاً عن دير هدمه كان بالقرب من الجامع الأقمر حيث البئر التي تعرف ببئر العظمة. وقد هدم دير الخندق في سنة ٦٧٨ هـ في أيام المنصور قلاوون ثم جدد بدله كنيستان، إحداهما أقيمت في محل الدير الأصلي، وهي التي تعرف باسم كنيسة «أنبارويس» بجبانة الأقباط بشارع الملكة نازلي بجهة الدمرداش. والثانية واقعة بالجهة البحرية من الأولى، وتعرف اليوم باسم «دير الملاك البحري» غربي محطة الدمرداش. (م. رمزي). وانظر خطط المقريزي: ٢/٥٠٧، ٥١١.

(٣) هذا المسجد هو الذي يعرف اليوم باسم «معبد موسى» بجوار الركن المخلق الواقع تجاه دورة مياه الجامع الأقمر. ولم تزل آثار هذا المعبد باقية تحت المنزل رقم (١١) بشارع التمبكشية. (م. رمزي). وانظر المقريزي: ٢/٤١٢.

(٤) كذا في الخطط التوفيقية: ١/٣١. وعبارة علي مبارك: «وكان بهذه الرملة (يعني مكان القاهرة) أيضاً موضع يعرف بقصيِّر الشوك (بصيغة التصغير) تنزله بنو عذرة في الجاهلية، وصار عند بناء القاهرة خطاً يعرف بقصر الشوك.

أحدها باب العيد[1] وإليه تنسب رحبة باب العيد؛ وإلى جانبه باب يُعرف بباب الزُّمُرُّد[2]؛ وباب آخر[3] قُبَالَة دار الحديث (يعني المدرسة الكامليَّة)؛ وباب آخر قُبَالَةَ القُطْبيَّة وهي البِيمَارستان الآن، يُعرف الباب المذكور بباب الذهب[4].

---

(١) باب العيد: هو من الأبواب الشرقية للقصر الكبير داخل درب السلامي بخط رحبة باب العيد، وسمي بذلك لأن الخليفة كان يخرج منه في يومي العيد إلى المصلى التي كانت بظاهر باب النصر. (المقريزي: ١/٤٣٥، وخطط علي مبارك: ٢/٩٤) وموضع هذا الباب اليوم حوش الوكالة وقف الست نفيسة رقم ٢٠ بشارع قصر الشوك الشهيرة بوكالة عبده. (م. رمزي).

(٢) من الأبواب الشرقية للقصر الكبير. سمي بذلك لأنه كان يتوصل منه إلى قصر الزمرد. وكان واقعاً في مكان المدرسة الحجازية. (المقريزي: ١/٤٣٥، وعلي مبارك: ٢/٩٤) وموضعه اليوم محراب جامع الحجازية بعطفة القفاصين بشارع حبس الرجهة بالجمالية. (م. رمزي).

(٣) وهو باب البحر، من أبواب القصر الغربية. سمي بذلك لأن الخليفة كان يخرج منه عندما يقصد التوجه إلى شاطىء النيل بالمقس. وموضع باب البحر يعرف بباب قصر بشتاك قبالة المدرسة الكاملية، وهو من إنشاء الحاكم بأمر الله. (المقريزي وعلي مبارك). قال محمد رمزي: وموضعه اليوم مدخل حارة بيت القاضي تجاه جامع الملك الكامل بشارع بين القصرين.

(٤) كذا في المقريزي والخطط التوفيقية وصبح الأعشى (ج ٣ ص ٣٥٠). وفي الأصل: «باب الزهري»، وهو خطأ. وهو من أبواب القصر الغربية، ومن أعظم الأبواب وأجلها، كانت تدخل منه المواكب وجميع أهل الدولة، وكان تجاه البيمارستان المنصوري. ومحله محراب المدرسة الظاهرية الواقعة بعطفة جامع طاهر على يمين الداخل بشارع بيت القاضي من جهة شارع بين القصرين (م. رمزي).

وباب الزُّهومة[1]؛ وباب آخر[2] من ناحية قصر الشوك؛ وباب آخر من عند مشهد الحسين، ويُعرف بباب التُّربة[3]؛ وباب آخر يُعرف بباب الدَّيْلم[4]، وهو باب مشهد الحسين الآن قُبالة دار

---

(١) باب الزهومة: هو من الأبواب الغربية للقصر الكبير؛ سمي بذلك لأن اللحوم وحوائج الطعام التي كانت تدخل إلى مطبخ القصر كان يدخل بها من هذا الباب، وكان من داخل الزقاق المشهور الآن بخان الخليلي الذي تجاه وكالة الجوهرجية. وموضعه اليوم الدكاكين الواقعة في أوّل شارع خان الخليلي على يسار داخله من جهة شارع القمصانجية من شارع بين القصرين. والزهومة: الزفر (م. رمزي).

(٢) لم يذكر المؤلف اسم هذا الباب، وسماه المقريزي: باب قصر الشوك. وهو ثالث الأبواب الشرقية للقصر الكبير، كان يتوصل منه إلى قصر الشوك. وموضعه اليوم مدخل عطفة القزازين بدرب القزازين (م. رمزي).

(٣) في الأصل: «باب السرية»، وصوابه: «باب التربة» الذي يعرف بباب تربة الزعفران، كما هو وارد في الخطط المقريزية: ١/ ٤٣٥. وهو من أبواب القصر الكبير القبلية، كان يتوصل منه إلى مقابر الخلفاء التي كانت بداخل القصر حيث المدرسة البديرية خلف المدارس الصالحية النجمية. وقال علي مبارك المتوفى سنة ١٣١١ هـ. ومحله الآن الباب المعقود الذي يسلك منه إلى البادستان تجاه خان النحاس المسمى في بعض حجج الأملاك المحررة في القرن العاشر بخان الفسقية. وقبل ذلك كان يسمى بخان العجم. وموضع هذا الباب اليوم مدخل وكالة القطن بسكة البادستان بخان الخليلي (م. رمزي).

(٤) باب الديلم، قال المقريزي: «إنه كان يدخل منه إلى المشهد الحسيني، وانه كان تجاه دار الفطرة التي أصلها من اصطبل الطارمة. وموضع هذا الباب اليوم بوّابة أثرية قديمة يعلوها مئذنة قديمة من عهد الدولة الأيوبية =

الفِطْرة[1]. قال: وأمّا أبواب القاهرة التي آستقرّ عليها الحال الآن فيأتي ذكرها[2].

قال [أي ابن عبد الظاهر]: وإنّ حدّ[3] القاهرة من مصر من

= واقعة على مدخل شارع الباب الأخضر الموصل إلى الباب الأخضر الشرقي لمسجد سيدنا الحسين (م. رمزي).

(١) دار الفطرة، قال المقريزي: ١/٤٢٥: دار الفطرة كانت خارج القصر قبالة باب الديلم ومشهد الحسين، بناها العزيز بالله وقرر فيها ما يعمل مما يحمل من الفطرة إلى الناس في العيد. ومحلها اليوم الدور الواقعة في أوّل شارع فريد على يمين الداخل فيه من جهة الميدان القبلي لجامع سيدنا الحسين تجاه بوّابة شارع الباب الأخضر (م. رمزي).

(٢) وقد أغفل المؤلف الباب التاسع للقصر الكبير هو بابه البحري الوحيد المسمى باب الريح. قال المقريزي: وكان هذا الباب تجاه سور خانقاه سعيد السعداء على يمنة السالك من الركن المخلق إلى رحبة باب العيد. ومكانه اليوم باب وكالة سالم وسعيد بازرعة الحضارمة رقم ٢٥ بشارع التمبكشية بجوار جامع جمال الدين (الجامع المعلق) تجاه الجانب القبلي لجامع سعيد السعداء. (م. رمزي). وقال القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ: ومكانه الآن المدرسة الصالحية بين القصرين إلى رحبة الأيدمري طولاً، ومن السبع خوخ إلى رحبة باب العيد عرضاً. والحدّ الجامع لذلك أن تجعل باب المدرسة الصالحية على يسارك وتمضي إلى السبع خوخ، ثم إلى مشهد الحسين، ثم إلى رحبة الأيدمري، ثم إلى الركن المخلق، ثم إلى بين القصرين حتى تأتي إلى باب المدرسة الصالحية من حيث ابتدأت. فما كان على يسارك في جميع دورتك فهو موضع القصر. (صبح الأعشى: ٣/٣٩٤، طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) قال المقريزي عند الكلام على الحد الفاصل بين القاهرة وبين مصر (الفسطاط): إنه كان من السبع سقايات إلى مشهد السيدة رقية. ولعل =

السبع سقايات[1] إلى تلك الناحية عرضاً. قال: ولمّا نزل جوهر القائد آختطّت كلّ قبيلة خِطّة عُرِفت بها، فزويلة[2] بنَتْ البابين المعروفين ببابي زويلة، وهما البابان اللذان عند مسجد آبن البنّاء[3] وعند الحجّارين[4]، وهما بابا[5] القاهرة. ومسجد آبن

= المؤلف يقصد بعبارة إلى تلك الناحية عرضاً أي إلى الجهة الشرقية حيث مشهد السيدة رقية الذي لم يزل موجوداً في النهاية الجنوبية لشارع الخليفة بقسم الخليفة. (م. رمزي). وأضاف القلقشندي ـ نقلاً عن ابن عبد الظاهر ـ بعد قوله: «إلى مشهد السيدة رقيّة عرضاً» أضاف: «وكان قبل ذلك من المجنونة».

(١) قال المقريزي: السبع سقايات كانت خطاً من أخطاط القاهرة على الخليج بجوار قناطر السباع، وسمي الخط بذلك نسبة إلى السبع سقايات، وهي عبارة عن سبعة أحواض كانت مخصصة للشرب. وكان موقعها على يمين السالك اليوم في شارع السدّ الجوّاني تجاه مسجد السيدة زينب في الجهة الغربية. (م. رمزي).

(٢) زويلة: اسم قبيلة من قبائل البربر الواصلين مع جوهر القائد من المغرب. وسيأتي للمؤلف عند ذكر حارة زويلة أنها اسم امرأة ويحتمل أن تكون القبيلة سميت بها. وفي القاموس: «زويلة كجهينة». ونقل شارحه عن المقريزي ومعجم ياقوت «زويلة كسفينة».

(٣) مسجد ابن البناء، هو الذي يعرف اليوم باسم زاوية العقادين بجوار سبيل العقادين بشارع المناخلية، وتسميها العامة زاوية سام بن نوح؛ وأما ابن البناء فهو محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء أبو عبد الله الشافعي المقرىء. مات سنة إحدى وتسعين وخمسمائة. راجع المقريزي (ج ٢ ص ٤٠٩).

(٤) الحجارين. المقصود بالحجارين هو سوق الحجارين. وموضعه اليوم شارع المنجدين (م. رمزي).

(٥) بابا القاهرة: قد زال هذان البابان، وبنى أمير الجيوش بدر الجمالي بدلهما =

البنّاء المذكور بناه الحاكم. وذكر ابن القِفْطِيّ: أنّ المعزّ لمّا وصل دخل إلى القاهرة من الباب الأيمن، فالناس إلى اليوم يزدحمون فيه، وقليل من يدخل من الباب الأيسر، لأنّه أشيع في الناس أنّ من دخله لم تُقْضَ له حاجة، وهو الذي عند دكاكين الحجارين [و] الذي يُتَوَصَّل منه إلى المحمودية[1]. قلت: وقد دَثَر رسوم هذا الباب الثاني المذكور، وهو مكان يمرّ منه الآن من باب سر الجامع المؤيّديّ إلى الأنماطيين[2].

قال: والباب الآخر من أبواب القاهرة القوس[3] الذي هو

= باب زويلة الكبير القائم إلى اليوم، وتسميه العامة بوّابة المتولي، حيث كان يجلس في مدخله متولي حسبة القاهرة. (م. رمزي).

(١) المحمودية: هي إحدى حارات القاهرة القديمة، وكانت تشغل المنطقة التي يتوسطها اليوم شارع الإشراقية والنصف الشرقي من شارع النبوية بقسم الدرب الأحمر (م. رمزي).

(٢) كذا في صبح الأعشى والخطط التوفيقية. وفي الأصل: «الماطيين»، وهو تحريف. والأنماطيين والحدادين والحجارين يطلق على كل ذلك اسم شارع المنجدين الآن (راجع الخطط التوفيقية ج٣ ص ٣٩). ويقصد المؤلف بعبارة: «إلى الأنماطيين» أي إلى سوق الأنماطيين وهو الذي تباع فيه الأنماط، وهي الستور التي توضع على الهوادج فوق الجمال أثناء السفر وأغطية السروج (م. رمزي).

(٣) باب القوس. يظهر من عبارة المؤلف أنه يقصد بهذا الباب باب النصر القديم. قال المقريزي: كان باب النصر أوّلاً دون موضعه اليوم، وقد أدرك قطعة من أحد جانبيه، كانت تجاه ركن المدرسة القاصدية الغربي بحيث تكون الرحبة التي فيما بين المدرسة القاصدية وبين بابي جامع الحاكم القبليين خارج القاهرة. ولما تقلد أمير الجيوش بدر الجمالي وزارة المستنصر نقل باب النصر من حيث وضعه القائد جوهر إلى حيث هو =

قريب من باب النصر، الذي يخرج منه إلى الرحبة[1]، وهو عند باب سعيد السعداء، [و][2] دكاكين العطّارين الآن. وباب آخر يعرف بالقوس[3] أيضاً وهو الذي يُخرج منه إلى السوق الذي [هو][4] قريب [من] حارة بهاء الدين قَراقُوش[5]، على يَسْرة

= الآن. وموضع هذا الباب اليوم تجاه زاوية القاصد الواقعة بشارع باب النصر بين مدخل حارة العطوف وجامع الشهداء (م. رمزي) ـ قارن أيضاً بصبح الأعشى: ٣/٣٩٧.

(١) الرحبة، يقصد بذلك رحبة باب العيد.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) باب آخر يعرف بالقوس: يظهر من عبارة المؤلف أنه يقصد بهذا الباب باب الفتوح القديم. وأما الباب المعروف اليوم بباب الفتوح فإنه من وضع أمير الجيوش بدر الجمالي. وكان الباب القديم قائماً بشارع باب الفتوح على رأس شارع بين السيارج من الجهة القبلية. (م. رمزي) ـ قلت: ولعل ما ذكره القلقشندي في صبح الأعشى: ٣/٣٩٧: يقدم صورة أوضح، قال: حين اختط القائد جوهر القاهرة جعل لها أربعة أبواب: بابين متقاربين، وبابين متباعدين. فالمتقاربان بابا زويلة.. والبابان المتباعدان هما القوس الذي داخل باب الفتوح خارج حارة بهاء الدين، وقوس آخر كان على حياله داخل باب النصر بالقرب من وكالة قيسون الآن،فهدم ثم ابتنى أمير الجيوش بدر الجمالي في سنة ٤٨٠ هـ سوراً من لبن دائراً على القاهرة، وبعضه باق إلى زماننا بخط سوق الغنم داخل الباب المحروق؛ ثم ابتنى الأفضل ابن أمير الجيوش باب زويلة وباب النصر وباب الفتوح الموجودين الآن فيما ذكره ابن عبد الظاهر في خططه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) حارة بهاء الدين: كانت تسمى قديماً حارة الريحانية، نسبة إلى طائفة من عسكر الخلفاء الفاطميين نزلوا بها وقت إنشاء القاهرة فعرفت بهم. وفي =

باب الجامع الحاكميّ من ناحية الحوض، وتعرف قديماً بالرَّيْحَانيّة. وكلّ هذه الأبواب والسور كانت باللَّبِن.

وأمّا باب زويلة الآن وباب النصر وباب الفتوح فبناها الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش، وكتب على باب زويلة تاريخه وآسمه، وذلك في سنة ثمانين وأربعمائة[1]. وقالت المهندسون: إنّ في باب زويلة عيباً لكونه ليست له باشورةٌ[2] قدّامه ولا خلفه على عادة

= عهد الدولة الأيوبية سكنها بهاء الدين قراقوش أحد وزراء السلطان صلاح الدين فعرفت به. وموضعها المنطقة التي تحد اليوم من الشرق بشارع باب الفتوح، ومن الغرب بشارع الخليج المصري، ويتوسطها شارع بين السيارج من الشرق إلى الغرب. (م. رمزي). وقال علي مبارك (الخطط التوفيقية: ٣/١٢١): وشارع بين السيارج هو الذي سماه المقريزي بحارة بهاء الدين. وكانت هذه الحارة تعرف أيضاً بحارة الريحانية والوزيرية ـ وهما طائفتان من طوائف عساكر الفاطميين ـ وقيل لها أيضاً: بين الحارتين.

(١) ثمانين وأربعمائة. هذه العبارة تخالف الواقع، لأن الوزير الأفضل تولى الحكم بعد وفاة والده في سنة ٤٨٧ هـ. فكيف إنه بنى هذه الأبواب وكتب اسمه على باب زويلة سنة ٤٨٠ هـ! والصواب أن الذي بنى هذه الأبواب هو أمير الجيوش بدر الجمالي، يؤيد ذلك ما يوجد اليوم من النقش على بابي الفتوح والنصر وما قرّره المقريزي بعد معاينته باب زويلة (م. رمزي) ـ وقد قرّر المقريزي أن بناء باب زويلة الكبير كان في سنة ٤٨٥ هـ على يد أمير الجيوش بدر الجمالي.

(٢) الباشورة: هي أن يكون أمام كل باب أو خلفه بناء ذو عطف حتى لا تهجم عليه العساكر وقت الحصار ويتعذر سوق الخيل ودخولها جملة. (راجع المقريزي في الكلام على باب زويلة: ١/٣٨٠).

الأبواب. وأمّا باب[1] القنطرة فبناه القائد جوهر المذكور.

وأمّا السُّور الحجر الذي كان على القاهرة ومصر والأبواب التي به فبناها الطواشي بهاء الدين قَراقُوش الروميّ في أيّام أستاذه السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب في سنة سبعين وخمسمائة؛ فبنى فيه [قلعة][2] المَقْس، وهو البرج الكبير الذي كان على النيل. قلت: وقد نُسفَ[3] هذا البرجُ من تلك الأماكن في سنة سبعين

---

(١) باب القنطرة. هو أحد أبواب القاهرة، عرف بذلك لأن جوهر القائد بنى هناك قنطرة فوق الخليج الذي بظاهر القاهرة ليمشي عليها إلى المقس عند مسير القرامطة إلى مصر، في شوال سنة ستين وثلاثمائة هجرية. وكان موضعه على مدخل شارع أمير الجيوش الجوّاني تجاه مدرسة باب الشعرية. وفي سنة ٥٧٠ هـ أقام السلطان صلاح الدين سوراً آخر على حافة الخليج المصري مباشرة لجهة الغرب من السور القديم وجعل باب القنطرة تجاه الباب القديم وعلى بعد ٢٥ متراً منه؛ولم يزل أساس هذا الباب باقياً تحت سطح الشارع. ومن هنا أتى اسم شارع بين السورين. والعامة تسمي باب القنطرة خطأً باسم باب الشعرية في حين أن ذاك الباب كان قائماً غربي الخليج بميدان العدوي بين شارعي العدوي وسوق الجراية. وكان عند ذاك الباب قنطرة أخرى ذكرها المقريزي باسم قنطرة باب الشعرية. وتعرف في أيامنا باسم قنطرة الخروبي. والعدوي والخروبي مدفونان في مسجد واحد بجوار موقع الباب المذكور. (م. رمزي).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. قال المقريزي: بنى صلاح الدين برجاً كبيراً في محل قنطرة الخلفاء بجوار الجامع في نهاية سور القاهرة عند باب البحر ويقال له قلعة المقس. ومحلها اليوم المكان القائم عليه عمارتا الأوقاف وراتب باشا المجاورتان لجامع أولاد عنان من الجهة البحرية الشرقية بميدان باب الحديد. (م. رمزي).

(٣) في الأصل: «وقد نشف هذا البرج من تلك الأماكن في سنة نيف وثمانين =

وستمائة. يأتي ذكرُ ذلك في ترجمة الملك المنصور قلاوون إن شاء الله تعالى من هذا الكتاب. قال: وبنى باب الجامع والقلعة التي بالجبل والبرج الذي بمصر قريباً من باب القنطرة المسمى بقلعة يازكوج[1]، وجعل السور طائفاً بمصر والقاهرة، ولم يتمّ بناؤه إلى الآن؛ وأعانه على عمله وحفر البئر التي بقلعة الجبل أسارَى الفِرِنج، وكانوا ألوفاً. وهذه البئر من عجائب الأبنية، تدور البقر من أعلاها وتنقل الماء من نقّالة في[2] وسطها، وتدور أبقار في وسطها تنقل الماء من أسفلها؛ ولها طريق إلى الماء تنزل البقر إلى معِينها في مجازٍ؛ وجميع ذلك حجر منحوت ليس فيه بناء؛ وقيل: إن أرض هذه البئر مسامتةٌ لأرض بركة الفيل[3]؛ وماؤها عذب.

= وستمائة» والتصويب عن الخطط المقريزية عند الكلام على جامع المقس وعلى ذكر سور القاهرة.

(١) قلعة يازكوج، كانت هذه القلعة مجاورة لباب القنطرة بمصر (الفسطاط) من الجهة الشرقية، وباب القنطرة كان واقعاً بمصر القديمة في نهاية شارع الصغير عند تلاقيه بشارع أثر النبي. (راجع الخطط المقريزية ج ١ عند الكلام على أبواب مدينة مصر، وج ٢ عند الكلام على بركة الحبش وبركة شطا).

(٢) في الأصل: «من». وما أثبتناه عن المقريزي.

(٣) بركة الفيل: هذه البركة فيما بين مصر والقاهرة، وهي كبيرة جداً، ولم يكن في القديم عليها بنيان. ولما وضع جوهر مدينة القاهرة كانت تجاه القاهرة. ثم عمر الناس حول بركة الفيل بعد الستمائة حتى صارت مساكنها أجمل مساكن مصر كلها. وماء النيل يدخل إلى هذه البركة من الموضع الذي يعرف بالجسر الأعظم تجاه الكبش، ومن الخليج الكبير من تحت قنطرة تعرف قديماً وحديثاً بالمجنونة. (خطط المقريزي: ٢/١٦٢).

سمِعت من يحكي عن[1] المشايخ أنّها لمّا حُفِرت جاء ماؤها حلواً، فأراد قَراقُوش الزيادة في مائها فوسعها، فخرجت منها عين مالحة غيّرت حلاوتها.

وطول هذا السور الذي بناه قراقُوش على القاهرة ومصر والقلعة بما فيه من ساحل البحر تسعة وعشرون ألف ذراع وثلاثمائة ذراع وذراعان [بذراع العمل، وهو الذراع الهاشميّ][2]، من ذلك ما بين قلعة الْمقْسِم[3] على شاطىء النيل والبرج بالكوم[4] الأحمر بساحل مصر عشرة آلاف وخمسمائة ذراع. ومن قلعة المَقْسِم إلى حائط القلعة بالجبل بمسجد سعد[5] الدولة ثمانية آلاف وثلاثمائة [واثنتان][6] وتسعون ذراعاً. ومن جانب حائط القلعة من جانب

---

(١) في المقريزي: «من المشايخ . . .».

(٢) الزيادة عن المقريزي والخطط التوفيقية.

(٣) قلعة المقسم، هي بذاتها قلعة المقس.

(٤) الكوم الأحمر، كان واقعاً عند فم الخليج على جانبه الغربي في نهاية شارع قصر العيني من الجهة الجنوبية. (راجع الخطط المقريزية ج ١ عند الكلام على المنشأة وعلى أبواب مدينة مصر، وج ٢ عند الكلام على قنطرة السدّ).

(٥) مسجد سعد الدولة. كان واقعاً بقلعة الجبل بجوار برج المبلات المشرف اليوم على تربة يعقوب شاه المهمندار التي في الجنوب الشرقي لسور القلعة. (راجع الخطط المقريزية ج ٢ عند الكلام على ذكر ما كان عليه موضع قلعة الجبل، وعلى أسوار القاهرة، وخريطة الحملة الفرنسية ـ م. رمزي).

(٦) التكملة عن المقريزي.

مسجد سعد الدولة إلى البرج بالكوم الأحمر سبعة آلاف ومائتا ذراع. ودائر القلعة بالجبل بمسجد سعد الدولة ثلاثة آلاف ومائتان وعشر أذرع؛ وذلك طول قوسه في آبتدائه، وأبراجه من النيل إلى النيل على التحقيق والتعديل». انتهى كلام آبن عبد الظاهر. على أنه لم يسلَم من الاعتراض عليه في كثير مما نقله، وأيضاً مما سكت عنه.

وقال غيره: دخل جوهر القائد مصر بعسكر عظيم ومعه ألف حمل مال، ومن السلاح والعُدد والخيل ما لا يوصف[1]. فلمّا آنتظم حاله وملك مصر ضاقت بالجند والرعية، وآختط سور القاهرة وبنى بها القصور، وسمّاها المنصوريّة؛ وذلك في سنة ثمانٍ وخمسين وثلاثمائة. فلمّا قدِم المعزّ العُبَيدي من القَيْروَان غيّر آسمها وسمّاها القاهرة. والسبب في ذلك أنّ جوهراً لمّا قصد إقامة السور وبناء القاهرة جمع المنجّمين وأمرهم أن يختاروا طالعاً لحفر الأساس وطالعاً لرمي حجارته؛ فجعلوا [بدائر السور][2] قوائم من خشب، وبين القائمة والقائمة حبل فيه أجراس، وأفهموا البنّائين ساعة تحريك الأجراس [أن] يرموا ما في أيديهم من اللّبِن والحجارة. ووقف المنجمون لتحرير هذه الساعة وأخْذ الطالع؛ فآتّفق وقوف غراب على خشبة من تلك الخُشُب، فتحرّكت الأجراس، وظنّ الموكّلون بالبناء أنّ المنجّمين حرّكوها فألقوا ما

---

(١) كذا في اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا (ص ٦٢). وفي الأصل: «ومعه ألف جمل من السلاح ومعه من الخيل ما لا يوصف».

(٢) الزيادة عن المقريزي في الكلام على سور القاهرة.

بأيديهم من الطين والحجارة في الأساس؛ فصاح المنجّمون: لا لا، القاهر في الطالع! ومضى ذلك وفاتهم ما قصدوه. وكان غرض جوهر أن يختاروا للبناء طالعاً لا يُخرج البلد عن نسلهم أبداً، فوقع أنّ المريخ كان في الطالع، وهو يسمى عند المنجّمين القاهر، فحكموا لذلك[1] أنّ القاهرة لا تزال تحت حكم الأتراك، وأنّهم لا بدّ أن يملكوا هذه البلد. فلمّا قَدِم المعزّ إليها وأُخبر بهذه القصة وكان له خِبرة بالنّجامة، وافقهم على ذلك، وأنّ الترك تكون لهم الغلبة على هذا البلد؛ فَغَير آسمها وسمّاها القاهرة. وقيل فيها وجه آخر، وهو أنّ بقصور القاهرة قبّة تُسمّى القاهرة، فسميت على آسمها. والقول الأوّل هو المتواتر بين الناس والأقوى. وقيل غير ذلك.

ثم بُنيت حارات[2] القاهرة من يومئذ، فعمّر فيها:

حارة الروم: وهما حارتان، حارة الروم الآن المشهورة[3]

---

(١) في الأصل: «فعلموا أن أتراك هذه البلد تحت حكمهم». وما أثبتناه عن اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا للمقريزي (ص ٧٤).

(٢) حارات القاهرة: جمع حارة، وليس المقصود بها الطريق التي يمر فيه الناس بين المساكن كما هو معروف اليوم، بل إن الحارة هي كل محلة دنت منازلها، والمحلة: منزل القوم. وعندما بنى العرب مدينة الفسطاط جعلوها أخطاطاً: جمع خط، وعندما بنى الفاطميون القاهرة جعلوها حارات. فالحارة كالخط جزء من مجموع مباني المدينة تتخللها الطرق ويوجد بها المساجد والمدارس والأسواق والحمامات وغيرها، وإلى اليوم يقال لشيخها شيخ الحارة.

(٣) حارة الروم المشهورة. لم تزل معروفة إلى اليوم باسم حارة الروم بقسم الدرب الأحمر (م. رمزي).

وحارة الروم الجَوَّانِيّة[1]، وهي التي بقرب باب النصر على يسار الداخل إلى القاهرة. ثمّ آستثقل الناس قول حارة الروم الجوّانية فحذفوا صدر الكلمة وقالوا «الجَوّانية»؛ والورّاقون يكتبون حارة الروم السفلى، وحارة الروم العليا المعروفة بالجوّانية.

وقال القاضي زَيْن الدين: إنّ الجَوّانية منسوبة للأشراف الجَوَّانيين، منهم الشريف النّسابة الجَوّاني[2]. وهاتان الحارتان آختطهما الروم، ونزلوا بهما فعرِفتا بهم.

وحارة الدَّيْلَم[3]: هي منسوبة إلى الديلم الواصلين صحبة

---

(١) حارة الروم الجوّانية، لم يزل اسمها يطلق على حارة الجوّانية بشارع الجمالية، وفي داخلها حارة الدير التي بها دير أولئك الأروام. (م. رمزي).

(٢) هو محمد بن أسعد بن علي بن معمر، أبو علي الجواني المتوفى سنة ٥٨٨ هـ مؤلف كتاب «النقط لمعجم ما أشكل من الخطط» يعني خطط مصر. وقد نبه فيه على معالم دثرت، وعنه أخذ المقريزي في مواضع عديدة من خططه. وكان عالماً بالأنساب. أصله من الموصل، ومولده ووفاته بمصر. ولي نقابة الاشراف فيها مدة؛ وصنّف «طبقات الطالبيين» و «تاج الأنساب» وفي دار الكتب المصرية له مخطوط باسم «تحفة ظريفة ومقدمة لطيفة وهدية منيفة في أصول الأحساب وفصول الأنساب» ـ (الأعلام: ٦/٣١، ومعجم البلدان: ٢/١٧٥ وفيه نسبته إلى الجوّانية: قرية قرب المدينة، وكشف الظنون: ٢/١٩٧٥).

(٣) حارة الديلم: كانت كبيرة جداً تشمل ثلاث حارات: حارة الكحكيين ودرب الأتراك وحارة خوشقدم. وإلى اليوم يوجد بحارة خوشقدم زقاق مشهور بحبس الديلم. وكانت هذه الحارة مسكناً للأمراء والأعيان ولذلك =

أَفْتِكين المعزّي غلاّم معز الدولة بن بُوَيْه حين قَدِم إلى القاهرة أولادُ مولاه معزّ الدولة.

وفُنْدق مسرور[1]: منسوب لمسرور خادم من خدّام القصر في الدولة العُبَيدِية.

وخليج القاهرة[2]: حفره[3] أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ويُعرف بخليج أمير المؤمنين؛ وكان حفره عام الرَّمَادَة، وهي سنة ست[4] عشرة من الهجرة فساقَه إلى بحر

= يقال لها في حجج الأملاك حارة الأمراء. (الخطط التوفيقية: ٢/١١٩ - ١٢١).

(١) فندق مسرور: موضعه اليوم مجموع المباني التي تحدّ من الغرب بشارع الخردجية، ومن الجنوب بشارع السكة الجديدة، ومن الشرق والشمال بشارع خان الخليلي. (م. رمزي).

(٢) هو خليج قديم يسمى خليج مصر، جدد حفره عمرو بن العاص بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. وكان هذا الخليج يسير في القاهرة من فم الخليج شمال مصر القديمة متجهاً إلى الشمال حتى نهاية المدينة، وبعد ذلك يمر في الأراضي الزراعية حيث مجرى الترعة الإسماعيلية إلى العباسية بمديرية الشرقية ثم إلى الإسماعيلية ومنها إلى السويس حيث البحر الأحمر، ومنها بالسفن إلى بلاد الحجاز. وقد بدىء بردم هذا الخليج من جهة قنطرة غمرة في أول إبريل سنة ١٨٩٧ م وأتمّ ردمه من جهة فم الخليج في يونية سنة ١٨٩٩ م وحل محله شارع الخليج المصري. (م. رمزي).

(٣) الصواب أن يقال «جدّد حفره... إلخ» فهذا الخليج قديم جداً. (انظر خطط المقريزي: ٢/١٣٩).

(٤) سيذكر المؤلف نقلاً عن الكندي أن حفره كان سنة ٢٣ هـ، وهو الصواب. =

القُلْزُم[1]، فلم يأت عليه الحول حتى جرت فيه السفن وحمِل فيها الزاد والأقوات إلى مكّة والمدينة، وانتفع بذلك أهلُ الحجاز. وقال الكنديّ[2]: كان حفره في سنة ثلاث وعشرين وفُرغ منه في ستة أشهر، وجرت فيه السفن ووصلت إلى الحجاز في الشهر السابع؛ ثم بنى عليه عبد العزيز بن مروان قنطرة[3] وكتب عليها اسمه، وقام

= ذلك أن مصر لم تكن قد افتتحت عام الرمادة، وهو عام ١٧ أو ١٨ للهجرة كما أجمعت عليه المصادر.

(١) في الأصل: «فسافر إلى القلزم». والتصحيح عن الانتصار لابن دقماق: ١/١٢٠، وصبح الأعشى: ٣/٣٣١ ـ وبحر القلزم هو المعروف اليوم بالبحر الأحمر. وقد سمي البحر باسم مدينة قديمة كان اسمها «كلسيما» وسماها العرب «القلزم». وفي القرن العاشر نشأت قرية صغيرة جنوبي القلزم القديمة اسمها السويس، وما لبثت أن شملت القلزم، وأصبحت السويس ميناء مصر على البحر الأحمر. (الموسوعة العربية الميسّرة: ١٠٤١).

(٢) ذكر الكندي ذلك في كتابه «الجند العربي»، كما جاء في صبح الأعشى.

(٣) قنطرة عبد العزيز بن مروان: ننقل هنا ما كتبه الأستاذ محمد رمزي حول تعيين موقع هذه القنطرة قديماً وحديثاً، والحدّ الذي كان ينتهي عنده النيل على شاطئه الشرقي. قال:

لما تكلم المقريزي على ظواهر القاهرة المعزية (٢/١٠٨) قال: كان أول الخليج الكبير عند وضع القاهرة بجانب خط السبع سقايات، وكان ما بين هذا الخط وبين المعاريج بمدينة مصر (مصر القديمة) غامراً بماء النيل.

ولما تكلم على قناطر الخليج الكبير (ص ١٤٦ ج ٢) قال: ان قنطرة ابن مروان كانت في طرف الفسطاط بالحمراء القصوى بناها عبد العزيز بن مروان والي مصر في سنة ٦٩ هـ. وموضعها خلف السبع سقايات على فم =

= الخليج الكبير وكان المرور على هذه القنطرة بين الحمراء القصوى وجنان الزهري.

ولما تكلم على حكر أقبقا (ص ١١٦ ج٢) قال: وفي هذا الحكر تقع قنطرة عبد العزيز بن مروان. وقد تبينّ لي من البحث: (أوّلاً) أن خط السبع سقايات هو الذي عرف فيما بعد بحكر أقبقا أي ان مكانهما واحد، وفقط أختلفت التسمية باختلاف الزمن والمناسبات. (ثانياً) أن حكر أقبقا مكانه اليوم المنطقة التي فيها حارة السيدة زينب وفروعها وجنينة لاظ وشوارعها. (ثالثاً) أن النيل كان يجري وقت فتح العرب لمصر في الجهة الغربية من جنينة لاظ حيث الطريق المسماة شارع بني الأزرق وما في أمتداده جنوباً وشمالاً. (رابعاً) أن فم الخليج المصري كان في ذاك الوقت واقعاً حذاء مدخل الشارع المذكور من جهة شارع الخليج. ومما ذكر يتضح أن قنطرة عبد العزيز بن مروان التي كانت على فم الخليج الكبير مكانها اليوم النقطة الواقعة بشارع الخليج المصري تجاه مدخل حارة أقبقا بأرض جنينة لاظ التي هي جزء من حكر أقبقا، وهذا الخط هو الجزء الشمالي من الحمراء القصوى، ويقابله على الشاطىء الأيسر للخليج أرض جنان الزهري حيث خط الناصرية الأن وما في امتداده إلى شارع غيط العدة. أما بالنسبة للحدّ الذي كان ينتهي عنده النيل على شاطئه الشرقي تجاه مدينتي مصر القديمة والقاهرة في ذلك الوقت فأقول:

يُستفاد مما ذكره المقريزي في خططه عند الكلام على ساحل النيل بمدينة مصر (ص ٣٤٣ ج ١) وعلى المنشأة (ص ٣٤٥ ج ١) وعلى أبواب مدينة مصر (ص ٣٤٧ ج ١) وعلى منظرة المقس (ص ٣٨٠ ج ١) وعلى ظواهر القاهرة المعزيّة (ص ١٠٨ ج ٢) وعلى برّ الخليج الغربي (ص ١١٣ ج ٢) وعلى اللوق (ص ١١٧ ج ٢) وعلى المقس (ص ١٢١ ج ٢) وعلى بولاق (ص ١٣٠ ج ٢) وعلى قنطرة السد (ص ١٤٦ ج ٢) وعلى قنطرة باب البحر (ص ١٥١ ج ٢) وعلى جزيرة الفيل (ص ١٨٥ ج ٢)، وعلى صناعة مصر (ص ١٩٧ ج ٢) وعلى الميدان الناصري (ص ٢٠٠ ج ٢)، ويُستفاد أيضاً مما ورد في حوادث سنة ٦٨٠ هـ المذكورة في كتاب =

= النجوم الزاهرة لابن تَغْرِي بَرْدِي (ص ٣٠٧ ج ٧) ومما هـو مبينٌ على خريطة الحملة الفرنسية الموضوعة سنة ١٨٠٠، يُستفاد من كلّ ما سبق ذكره، ومن المباحث التي أجريتها أن شاطىء النيل الشرقي الأصلي القديم تجاه مدينة مصر والقاهرة كان وقت فتح العرب لمصر واقعاً في الأمكنة التي تعرف اليوم بالأسماء الآتية:

كان النيل بعد أن يمرّ على سكن ناحية أثر النبيّ جنوبي مصر القديمة يسير إلى الشمال بجوار شارع أثر النبي إلى أن يتلاقى بسكة حديد حلوان عند محطة المدابغ، فيسير النيل بجوار هذه السكة إلى أن يتقابل بشارع ماري جرجس فيسير محاذياً له من الجهة الغربية مارّاً تحت قصر الشمع (الكنيسة المعلقة بمصر القديمة) وجامع عمرو، ثم يسير محاذياً لشارع سيدي حسن الأنور إلى نهايته ثم يسير شمالاً إلى النقطة التي يتقابل فيها شارع السد البراني بسكة المذبح، ثم يسير بعد ذلك متّجهاً في طريقه إلى الشمال فيمر في حارة المغربي بجنينة قاميش فشارع بني الأزرق بجنينة لاظ فشارع جنان الزهري فشارع الشيخ عبد الله فحارة البيرقدار فشارع البلاقسة فشارع عماد الدين إلى نهايته البحرية، ثم ينعطف النيل مائلاً إلى الشرق ويسير بجوار شارع الملكة نازلي حتى يصل إلى ميدان باب الحديد، ومن هناك ينعطف إلى الشمال الشرقي ماراً بميدان محطة مصر، ثم يمر بجوار محطة كوبري الليمون من الجهة البحرية الغربية، ثم يسير في شارع غمرة بطول مائتي متر، ثم يسير إلى الشمال محاذياً لمخازن بضائع محطة مصر من الجهة الشرقية، ثم يسير محاذياً لشارع مهمشة من الجهة الغربية، ثم يسير بعد ذلك محاذياً لجسر السكة الحديدية الذاهبة إلى الإسكندرية من الجهة الشرقية. وعند وصول النيل إلى نقطة واقعة على هذه السكة تجاه عزبة الخمايسة يميل إلى الغرب حتى يصل إلى سكن ناحية منية السيرج، وهناك يسير غربي سكن هذه الناحية،ثم يسير إلى الشمال بدوران خفيف إلى الغرب حتى يتقابل مع مجراه الحالي عند فم الترعة الإسماعيلية.

هذا هو خط سير الشاطىء الأصلي القديم للنيل تجاه مدينتي مصر =

ببنائها سعيد أبو عثمان[1]؛ ذكره القضاعي صاحب الخطط. قال: ثمّ دثرت ثم أعيدت ثمّ عمّرت في أيّام العزيز بالله، وليس[2] لها أثر في هذا الزمان وإنّما بنى السلطان الملك الصالح نجم الدين أيّوب قنطرة السدّ[3] الآن التي عليها بستان الخشّاب[4]. وكان يخرج الماء من البحر بالمَقْس من البرانج، فوسّعه الملك الكامل محمد

= والقاهرة في سنة ٢٠ هـ = ٦٤١ م أي وقت فتح العرب لمصر. وبعد ذلك طرح البحر عدة مرّات ولذلك انتقل الشاطىء الأصلي المذكور من مكانه القديم السابق ذكره إلى مكانه الحالي من مصر القديمة إلى روض الفرج.

(١) في الأصل «ابن عثمان» وما أثبتناه عن المقريزي نقلاً عن القضاعي.

(٢) في الأصل: «ولا لها أثر».

(٣) يستفاد مما ورد في الجزء الثاني من الخطط المقريزية، ص ١٤٦، أن هذه القنطرة أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب في سنة ٦٤٣ هـ على الخليج المصري (خليج القاهرة) بالقرب من فمه، وكانت واقعة في شارع الخليج المصري تجاه النقطة التي يتلاقى فيها هذا الشارع بشارع مدرسة الطب.

وكانت هذه القنطرة موجودة ومعروفة كما شاهدتها باسم قنطرة الماوردي إلى منتصف سنة ١٨٩٩ التي تمّ فيها ردم هذا الخليج، وبردمه اختفت هذه القنطرة من تلك السنة.

وذكر المقريزي أنها عرفت بقنطرة السدّ بسبب السدّ الذي كان يقام سنوياً من التراب بجوار هذه القنطرة عندما يبدأ ماء النيل في الزيادة وقت الفيضان لكي يصد الماء، ومتى وصلت الزيادة إلى ست عشرة ذراعاً يفتح السدّ حينئذ باحتفال رسمي عظيم، ويمر الماء في الخليج فتملأ منه صهاريج مدينة القاهرة وبركها وتروى منه بساتينها كما تروى الأراضي الزراعية على جانبي الخليج حتى نهايته الشمالية في مديرية الشرقية. (الأستاذ محمد رمزي بك المفتش بوزارة المالية المصرية سابقاً).

(٤) بستان الخشاب: تكلم المقريزي على هذا البستان في جملة مواضع =

ابن الملك العادل أبي بكر بن أيّوب وجعله خليجاً، وهو خليج الذّكر[1]. وأوّل من رتّب حفر الخليج على الناس الوزير

= بالجزء الثاني من خططه: ص ١٠٨، ١١٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ٢٠٠، وص ١١٦ ويستفاد مما ذكر في المواضع المذكورة البيان الآتي:

أولاً: إن بستان الخشاب كان واقعاً في المنطقة التي تحدّ اليوم من الشمال بشوارع المبتديان ومضرب النشاب والبرجاس والجزء الغربي من شارع إسماعيل باشا إلى النيل. ومن الغرب نهر النيل. ومن الجنوب مستشفى قصر العيني وشارع بستان الفاضل وما في امتداده من الجهة الشرقية إلى شارع الخليج المصري. ومن الشرق شارع الخليج المصري وشارع سعد الدين إلى أن يتقابل مع الحدّ البحري.

ثانياً: إن هذا البستان كان منقسماً إلى قسمين: الشرقي منهما وهو الواقع بين شارع المنيرة وشارع الخليج المصري وكان يعرف بالمريس حيث كان يسكنه طائفة من السودان وبه يتخذون «المزر» وهو نوع من البوظة يسميه أهل السودان «المريسة»، والقسم الغربي وهو الواقع بين شارع المنيرة وشاطىء النيل، كان يعرف بالميدان الناصري، ومكانه اليوم خط القصر العالي المسمى «جاردن سيتي». وكان بالجهة الجنوبية من هذا الميدان على شاطىء سيالة جزيرة الروضة عند كوبري محمد علي يوجد مواقع فم الخليج الناصري وقنطرة الفخر وموردة الجبس وموردة البلاط. (الأستاذ محمد رمزي بك).

(١) خليج الذكر: حفره كافور الإخشيدي. وكان أصله ترعة يدخل منها ماء النيل للبستان المقسي، ثم وسعه الملك الكامل. فلما زال البستان المقسي في أيام الخليفة الظاهر وجعله بركة قدام منظرة اللؤلؤة صار يدخل الماء إليها من هذا الخليج، وكان يفتح قبل الخليج الكبير. وإنما قيل له خليج الذكر لأن بعض أمراء الملك الظاهر بيبرس كان يعرف بشمس الدين الذكر الكركي، وكان له أثر في حفره، فعرف به. (الخطط التوفيقية: ٣/٣٦٦).

المأمون بن البطائحي صاحب الجامع الأقمر بالقاهرة؛ وكذلك جعل على أصحاب البساتين، وجعل عليه والياً بمفرده، وهو أوّل من رتّب السقّائين عند معونة المأمون هذا؛ وكذلك القرّابة والفعلة.

الحُسينيّة[1]: هي منسوبة لجماعة الأشراف الحسينّيين[2]، كانوا في أيّام الملك الكامل محمد بن العادل، قَدِموا من الحجاز فنزلوا بها وآستوطنوها، وبنَوْا بها المدابغ وصنعوا فيها الأديم المشبّه بالطائفيّ؛[3] ثمّ سكنها الأجناد بعد ذلك؛ وكانت برسم الرّيْحانيّة الغَزّاويّة والمولّدة والعُجْمان وعَبِيد الشراء؛ وكانت ثماني[4]

---

(١) يريد حارة الحسينية. كانت حارة كبيرة واقعة خارج سور القاهرة تجاه باب الفتوح. قال القلقشندي: كانت في الأيام الفاطمية ثماني حارات خارج باب الفتوح وهي حارة بهاء الدين (حارة حامد)، والمنشأة الكبرى، والحارة الكبيرة، والمنشأة الصغيرة، وحارة عبيد الشراء، والحارة الوسطى، وسوق الكبير بمصر، والوزيرية. وكان يسكنها الطائفة المعروفة بالوزيرية والريحانية من الأرمن والعجمان وعبيد الشراء (صبح الأعشى: ٣/٤٠٥) ويتوسطها اليوم من الجنوب إلى الشمال شارع الحسينية وشارع البيومي من باب الفتوح إلى ميدان الأمير فاروق. (م. رمزي).

(٢) هذا ما قاله ابن عبد الظاهر فيما نقله عنه القلقشندي وأشار إليه المقريزي. وقد اعترض المقريزي على ابن عبد الظاهر في هذه النسبة بقوله: «هذا وهم، فإنه تقدم أن من جملة الطوائف في الأيام الحاكمية الطائفة الحسينية (وهم من عبيد الشراء). والأيام الكاملية إنما كانت بعد الستمائة، وقد كانت الحسينية قبل ذلك بما ينيف على مائتي سنة».

(٣) نسبة إلى الطائف. وكانت الطائف مشهورة بالمدابغ التي يدبغ فيها الجلود.

(٤) عدّ المؤلف أسماء ست حارات. وفاته اسم حارتين هما: السوق الكبير =

حـارات: حارة حـامد، والمنشيّـة الكبرى، والمنشيّـة الصغرى، والحارة الكبيرة، والحارة الوُسْـطى (كانت هي لعبيـد الشراء)[1] والوزيريّة؛ كانت كلّها سكن الأرمن، فارسهم وراجِلِهم.

وخان السبيل [2]: بناه الخادم الأستاذ الخَصِـيّ بهاء الدين قراقُوش الذي بنى السور وأرصده لأبناء السبيل.

= وبين الحارتين؛ كما في المقريزي وعلي مبارك. وفصل القلقشندي بين حارة عبيد الشراء والحارة الـوسطى وجعلهما حارتين، فيما جعلهما أبـو المحاسن حارة واحدة، كما سيأتي بعد قليل.

(١) إذا اعتبرنا أن الحارة الوسطى كانت لعبيد الشراء ـ كما يذكر المؤلف هنا ـ فيكون قد عدّ ستّ حارات، وفاته ذكر: السوق الكبير وبين الحارتين، بالمقارنة مع ما ذكره المقريزي: ٢/٢١، وعلي مبارك: ٣/٦٢ نقلاً عن ابن عبد الظاهر. أما القلقشندي (صبح الأعشى: ٣/٤٠٥) فقد سمى الحارات الثماني التي كـانت تؤلف الحسينية واستبـدل «بين الحارتين» بحارة «عبيد الشراء». على أن القلقشندي نفسه كان قد ذكر في ص ٤٠٠ من الصبح في كلامه على حارة بهاء الدين أنها كانت تسمى في العصر الفاطمي بين الحارتين ثم عرفت بالريحانية والعزيزية. ثم ذكر في موضع آخر (ص ٤٠٥) أن حارة بهاء الدين هي نفسها حارة حامد؛ فيكون بالنسبة للقلقشندي أن الأسماء: حـارة بهاء الـدين، وحامـد، وبين الحارتين، وعبيد الشراء، والريحانية والعزيزية هي أسماء لمسمى واحد. فتأمل.

(٢) خان السبيل ـ موضعه اليوم جامـع البيومي وحـوض الشرب المجـاور له بشارع البيومي قريباً من درب الجميزة الذي على رأسه جامع شرف الدين الكردي بالشارع المذكور (راجع الخطط التوفيقية ج ٢ ص ٦٥). وفي المقريزي (ج ٢ ص ٣٦): «كان هذا الخط خارج باب الفتوح وهو من جملة أخطاط الحسينية» (م. رمزي).

اللؤلؤة [1]: عند باب القنطرة بناها الظاهر لإعزاز دين الله الخليفة العُبَيْدي، وكانت نزهة الخلفاء الفاطميّين، وبها كانت قصورهم. ويأتي ذكر شيء من ذلك في تراجمهم إن شاء الله تعالى.

حارة الباطليّة [2]: كان المعزّ لدين الله العبيديّ لما قسم العطاء في الناس جاءت إليه طائفة فسألت العطاء، فقيل: فرغ المال؛ فقالوا: رحنا نحن في الباطل؛ فسُمُّوا الباطليّة، فعُرِفت الحارة بهم.

حارة كُتَامة [3]: هي قبيلة معروفة، عُرفت بهم.

البَرْقيّة [4]: هذه الحارة نزل فيها جماعة من أهل بَرْقَة

---

(١) يريد منظرة اللؤلؤة التي بناها العزيز بالله، وجدّدها الظاهر لإعزاز دين الله بعد أن هدمها أبوه الحاكم. (راجع الخطط التوفيقية ج ٢ ص ٣٤١، والمقريزي ج ١ ص ٤٦٨). ومحلها اليوم مدرسة الفرير التي بشارع الشعراني البراني على رأس شارع الخرنفش بقسم الجمالية. (م. رمزي).

(٢) حارة الباطلية. يدل على موقعها اليوم شارع الباطنية وحارة الباطنية في الجنوب الشرقي للجامع الأزهر بقسم الدرب الأحمر (م. رمزي) وانظر المقريزي: ٢/٨.

(٣) حارة كتامة: منسوبة إلى قبيلة كتامة التي هي أصل دولة الخلفاء الفاطميين. نزلوا بها عندما قدموا من المغرب مع القائد جوهر. وموضع هذه الحارة اليوم المنطقة التي يتوسطها حارة الأزهري وعطفة الدويداري وما يتفرع منهما من العطف والدروب الكائنة في الجنوب الشرقي من الجامع الأزهر. (م. رمزي).

(٤) يريد حارة البرقية؛ كانت حارة كبيرة. موضعها اليوم المنطقة التي يخترقها =

وأستوطنوها، فعرفت بهم. وكانوا جماعة كبيرة، حضروا صحبة المعزّ لدين الله لمّا قَدِم من بلاد المغرب.

خزانة البنود[1]: كانت هذه الخِزانة خِزانة السلاح في الدولة الفاطميّة.

دار القُطْبية: هي دار ستّ الملك بنت العزيز لدين الله نِزَار، وأخت الحاكم بأمر الله منصور. يأتي ذكرها في ترجمة أخيها الحاكم. وسكن هذه الدار في دولة الأيّوبيّة مؤنسة[2]، ثم الأمير فخر الدين جِهَاركس صاحب القيسارية بالقاهرة، ثمّ سكنها الملك

= شارع الدراسة، والتي تحدّ اليوم من الشمال بسكة كفر الطماعين وعطفة بير العلوة، ومن الغرب بشارع العلوة وشارع الكفر وسكة السويقة، ومن الجنوب بشارع الغريب، ومن الشرق بشارعي المجاورين وبرج الظفر (م. رمزي).

(١) خزانة البنود: كانت هذه الخزانة ملاصقة للقصر الكبير فيما بين قصر الشوك وباب العيد، بناها الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (راجع المقريزي ج ١ ص ٤٣١). وموضعها مجموعة الدور التي تحدّ اليوم من الشمال بشارع قصر الشوك، ومن الشرق بكمالة شارع قصر الشوك ودرب القزازين، ومن الجنوب عطفة القزازين. ويتوسطها اليوم درب عليّ الدين من الشرق إلى الغرب. (م. رمزي). وكانت هذه الخزانة تستعمل لخزن البنود من الرايات والأعلام، عدا أنواع السلاح والآلات الحربية. وقد احترقت سنة ٤٦١ هـ وجعلت بعد هذا الحريق حبساً للأمراء والوزراء والأعيان إلى أن زالت الدولة الفاطمية. (التعريف بمصطلحات صبح الأعشى: ١١٧).

(٢) مؤنسة: هي إقبال بنت الملك العادل أبي بكر بن أيوب، وتعرف بخاتون القطبية.

الأفضل قطب الدين؛ وآستمرّت ذرّيته بها حتّى أخرجهم الملك المنصور قلاوون منها، وبناها بيمارستانه[1] المعروف في القاهرة بين القصرين. ولسكن قطب الدين الأفضل هذا سمّيت القطبيّة، والأفضل المذكور من بني أيّوب.

حارة الخرنشف[2]: كانت قديماً ميداناً للخلفاء، فلمّا تسلطن المعزّ أيبك التركمانيّ بنَوْا به إصطبلات، وكذلك القصر الغربيّ[3]؛ وكانت النساء اللاتي أخرجن منه سكنّ بالقصر النافعيّ[4]؛ فآمتدّت الأيدي إلى طوبه وأخشابه وحجارته، فتلاشى حاله وتهدّم وتشعّث، فسمّي بالخرنشف لهذا المقتضى، وإلاّ فكان هذا الميدان من محاسن الدنيا.

---

(١) محله اليوم مستشفى قلاوون بشارع بين القصرين. (م. رمزي).

(٢) كذا في الأصل وصبح الأعشى. وفي المقريزي: «الخرشنف». وهو ما يتحجّر مما يوقد به على مياه الحمامات من الأزبال وغيرها. وهذه الحارة كانت تقع قديماً في المنطقة التي تحد اليوم من الشمال بالجزء الشرقي من شارع الخرنفش ومن الغرب حارة خميس العدس وحارة اليهود القرّايين ومن الجنوب عطفة المصفى وعطفة الذهبي ومن الشرق حارة البرقوقية ومدخل شارع الخرنفش. (م. رمزي).

(٣) في الأصل: «وكذلك القصرين». وما أثبتناه عن المقريزي: ٢/٢٧.

(٤) القصر النافعي: كان هذا القصر قرب التربة المعزية التي بالقصر الكبير، وكان موقعه بعض الفضاء الواقع تجاه باب الفرج القبلي لجامع سيدنا الحسين لغاية شارع السكة الجديدة وما يقابل هذا الفضاء من المباني الواقعة تجاهه بالجهة الغربية بين السكة الجديدة من قبلي وسكة خان الخليلي من غرب وحارة خان الخليلي من بحري؛ وكان يسكن هذا القصر عجائز القصر الكبير وأقارب الأشراف (م. رمزي).

حارة الكافوريّ [1]: هذه الحارة كانت بستاناً للأستاذ الملك كافور الإخشيذيّ صاحب مصر؛ ثمّ من بعده صار للخلفاء المصريّين، ثم هدم البستان في الدولة المعزيّة أيبك لما خُرب الميدان والقصور، وبُني أيضاً إصطبلاتٍ ودوراً ومساكن.

حارة بَرْجَوَان: [2] منسوبة إلى الخادم بَرْجَوان. كان برجوان من جملة خدّام القصر في أيام العزيز بالله نزار العُبَيْديّ الفاطميّ، ثم كان برجوان هذا مدبّر مملكة الحاكم بأمر [3] الله.

---

(١) حارة الكافوري: هذه الحارة كانت إحدى الحارات التي بنيت على أرض البستان الكافوري. وكان بستاناً كبيراً واقعاً قبل إنشاء القاهرة في المنطقة التي تحدّ اليوم من الشمال بشارع أمير الجيوش الجوّاني ومن الغرب بشارع الخليج المصري، ومن الجنوب بشارع السكة الجديدة، ومن الشرق بشارع الخردجية وبين القصرين والنحاسين. ولما خرب هذا البستان وبني في مكانه الدور والمساكن وغيرها أصبح خط الكافوري الذي سماه المؤلف حارة الكافوري قاصراً فيما بعد على المنطقة التي تحدّ اليوم من الشمال بشارع أمير الجيوش الجوّاني ومن الغرب بشارع الشعراني البراني ومن الجنوب بشارع الخرنفش ومن الشرق بحارة برجوان. (م. رمزي).

(٢) حارة برجوان: هذه الحارة كانت في المنطقة التي يتوسطها اليوم شارع برجوان وحارة برجوان وما يتفرع منهما من العطف والأزقة بقسم الجمالية. (م. رمزي).

(٣) نظر برجوان في أيام الحاكم في ديار مصر والحجاز والشام والمغرب وأعمال الحضرة وذلك سنة ٣٨٨ هـ. وقتل سنة ٣٩٠ هـ. (انظر ابن خلكان: ١/ ٢٧٠، والإشارة إلى من نال الوزارة: ٢٧).

حارة بهاء الدين [1]: منسوبة إلى الأستاذ بهاء الدين قراقُوش الصلاحيّ الخادم الخَصِيّ الذي بنى السور وقلعة الجبل. وقد تقدّم ذكر ذلك كلّه.

قيسارية أمير الجيوش: المعروفة الآن بسوق مرجوش[2]. وأوّلها من باب حارة بهاء الدين قراقوش إلى قريب من الجامع الحاكميّ؛ بناها أمير الجيوش الأفضل شاهنشاه بن بدر الجماليّ[3] الذي كان إليه تدبير الملك والوزارة في دولة الخليفة المستنصر مَعَدّ العبيديّ. وذكر آبن أبي منصور[4] في كتابه المسمّى «أساس السياسة» أنه كان في موضعها دار تعرف بدار القبّاني، ودور قوم يعرفون ببني هريسة.

درب آبن أسد: وهو خادم عُرف به. وهو خلف إصطبل الطارمة[5].

---

(١) حارة بهاء الدين: راجع حاشية ٥ ص ٢٤٣.

(٢) سوق مرجوش: يعرف اليوم بشارع أمير الجيوش. وتقول العامة شارع مرجوش. (م. رمزي).

(٣) في الأصل: «ابن بدر الكمالي»، وهو تحريف.

(٤) هو الوزير الفقيه جمال الدين، أبو الحسن، علي بن ظافر الأزدي المتوفى سنة ٦١٣ هـ.

(٥) إصطبل الطارمة، قال المقريزي: الطارمة بيت من خشب وهو دخيل، وكان هذا الاصطبل بجوار القصر الكبير تجاه باب الديلم شرقي الجامع الأزهر، وكان هذا الاصطبل واقعاً في المنطقة التي تحدّ من الشمال بشارع فريد وامتداده إلى الشرق ومن الغرب بالميدان القبلي لجامع سيدنا الحسين ومن الجنوب بشارع الشنواني ومن الشرق بشارع الكفر (م. رمزي).

الرميلة [1]: تحت قلعة الجبل. كانت ميدان أحمد بن طولون، وبها كانت قصوره وبساتينه.

درب ملوخية [2]: هو منسوب لأمير آسمه ملوخية، كان صاحب ركاب الخليفة الحاكم بأمر الله العبيديّ، وكان يُعرف أيضاً بملوخية الفَرّاش.

العُطُوف [3]: منسوبة إلى الخادم عُطوف أحد خدّام القصر في دولة الفاطمية، وكان أصله من خدّام أم [4] ستّ الملك بنت العزيز بالله أخت الحاكم المقدّم ذكرها.

---

(١) الرميلة: هي الآن ميدان صلاح الدين بالقلعة، وكانت معروفة أيضاً بقره ميدان والمنشية (م. رمزي).

(٢) درب ملوخية، كان أوّلاً يعرف بحارة قائد القوّاد لأن حسين بن جوهر القائد الملقب قائد القوّاد كان يسكن بها فعرفت به، ثم نسبت هذه الحارة إلى ملوخية أحد فرّاشي القصر، باسم درب ملوخية الذي يعرف اليوم باسم حارة قصر الشوك أحد فروع شارع قصر الشوك بقسم الجمالية. (م. رمزي).

(٣) يريد حارة العطوف. يدل على موقعها المنطقة التي يتوسطها اليوم حارة العطوف بالقرب من باب النصر (م. رمزي) ـ قال القلقشندي والمقريزي: وأصل اسمها العطوفية.

(٤) في المقريزي وصبح الأعشى: «من خدام ست الملك...».

رحبة باب العيد[1]: [كان][2] الخليفة لا يركب يوم العيد إلاّ من باب القصر الذي من هذه الناحية خاصة. ويأتي ذكر ذلك كلّه في ترجمة المعزّ لدين الله العبيديّ.

خانقاه[3] السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب: وهي دار سعيد السعداء خادم الخليفة المستنصر معدّ العبيديّ أحد خلفاء مصر، ثمّ صارت في آخر الوقت سكن الوزير طلائع بن رزّيك وولدِه رزّيك بن طلائع. وكان طلائع يلقب في أيام وزارته بالملك الصالح، وهو صاحب جامع الصالح خارج بابي زويلة. ولمّا سكنها طلائع المذكور فتح لها من دار الوزارة ـ أعني

---

(١) رحبة باب العيد: سميت بذلك لأنها كانت واقعة تجاه باب العيد أحد أبواب القصر الكبير. وهذه الرحبة كانت تقع في المنطقة التي تحدّ اليوم من الغرب بشارع حبس الرحبة وشارع بيت المال، ومن الجنوب بشارع قصر الشوك (درب السلامي قديماً)، ومن الشرق حارة قصر الشوك (درب ملوخية قديماً)، ومن الشمال حارة الزاوية وحارة الميضة (درب خرائب تتر قديماً). (م. رمزي).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الخانقاه: كلمة فارسية معناها: البيت. وقيل أصلها خونقاه، أي الموضع الذي يأكل فيه الملك. والخوانق حصلت في الإسلام في حدود الأربعمائة للهجرة وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله. وهذه الخانقاه أول خانقاه عملت بالديار المصرية. (خطط المقريزي: ٢/٤١٤). ولم تزل هذه الخانقاه موجودة ومعروفة باسم جامع سعيد السعداء بشارع الجمالية. (م. رمزي). وقد أحدثها صلاح الدين في سنة ٦٥٩ هـ. (الخطط التوفيقية: ١/٢٢٥).

التي هي الآن خانقاه بيبرس الجاشنكير[1] ـ سرداباً تحت الأرض، وجمع بين دار سعيد السعداء ودار الوزارة في السكن لكثرة حشمه، وصار يمشي في السرداب من الدار الواحدة إلى الأخرى.

الحُجَر [2]: وهي قريبة من باب النصر قديماً على يمين الخارج من القاهرة، وكان يأوي فيها جماعة من الشباب يسمّون صِبيان[2] الحُجَر يكونون في جهات متعددة.

الوزيرية [3]: منسوبة إلى الوزير أبي الفرج يعقوب بن

---

(١) وتعرف اليوم باسم جامع بيبرس الجاشنكير والبيبرسية. وكانت هي والمدرسة القراسنقرية التي تشغلها اليوم مدرسة الجمالية الأميرية من ضمن دار الوزارة. ولم يزل يفصل بينهما وبين جامع سعيد السعداء شارع الجمالية. (م. رمزي).

(٢) الحجر: مكانها الآن الخانقاه الركنية بيبرس التي تعرف اليوم بجامع البيبرسية بشارع الجمالية. (م. رمزي). وصبيان الحجر: لفظ من مصطلح الدولة الفاطمية بمصر، وكان يطلق على فئة من خاص الخليفة، وهم جماعة من الشبان مختارون من بني وجهاء الناس، من كل ماهر شهم، معتدل القامة، حسن الخلقة؛ كانوا يربونهم في هذه الحجر، ويسمون بصبيان الحجر. وكان عددهم نحواً من خمسة آلاف. ومتى عرف الواحد منهم بالفضل والشجاعة خرج إلى الإمرة والتقدم. وهم يضاهون مماليك الطباق السلطانية المعبّر عنهم بالكتابيّة في دولة المماليك. وما زالت هذه الحجر باقية إلى ما بعد السبعمائة، فهدمت، وابتنى الناس محلها الدور وغيرها. (الخطط التوفيقية: ١/٤٣، وصبح الأعشى: ٣/٥٥٢).

(٣) حارة الوزيرية: كانت هذه الحارة في زمن الدولة الفاطمية حارة كبيرة تقع في المنطقة التي تحدّ اليوم من الشمال بسكة اللبودية وشارع الوزير =

كلّس[1] وزير العزيز بالله نِزار العُبَيْديّ، وكان الوزير هذا يهوديّ الأصل ثمّ إنّه أسلم وتنقّل في الخدَم إلى أن وليَ الوزارة.

الجودرية[2]: منسوبة إلى جماعة يعرفون بالجودريّة أختطوها، وكانوا أربعمائة رجل. منسوبون إلى جودر خادم المهديّ.

سوق السرّاجين: أستجدّ في أيّام المعزّ أيبك التركماني سنة ثلاث وخمسين وستمائة.

سقيفة العداسين[3]: هي الآن معروفة بالأساكفة

= الصاحب (المسمى الآن خطأ شارع السلطان الصاحب) ومن الغرب شارع درب سعادة، ومن الجنوب بالجزء الغربي من سكة النبوية والشمالي من حارة الجودرية ومن الشرق بشارع بيبرس. وفي عهد الدولة الأيوبية ودولتي المماليك قسمت هذه الحارة إلى جملة أخطاط ودروب وأصبحت الوزيرية قاصرة على المنطقة الصغيرة التي تحدّ من الشمال اليوم بعطفة الصاوي ومن الغرب بشارع درب سعادة ومن الجنوب بالجزء الغربي من سكة النبوية ومن الشرق بالجزء الغربي من حارة الجودرية. (م. رمزي).

(١) هذا هو قول ابن عبد الظاهر. أما المقريزي فقال إنها تنسب إلى طائفة من العسكر يقال لها الوزيرية. وكانت أولاً تعرف بحارة بستان المصمودي، وعرفت أيضاً بحارة الأكراد. (خطط: ٢/٥).

(٢) حارة الجودرية: يدل على موقعها المنطقة التي يخترقها اليوم شارع الجودرية وفروعه وحارة الجودرية الكبيرة وحارة الجودرية الصغيرة وعطفة الجودرية. (م. رمزي).

(٣) قال المقريزي: إن سقيفة العدّاس كانت بين درب شمس الدولة والبندقانيين. ومحل هذه السقيفة اليوم الجزء الغربي من شارع الحمزاوي =

وبالبندقانيين، وكانت تلك الناحية كلّها تعرف بسقيفة العدّاسين.

حارة الأمراء: هي درب شمس الدولة[1].

العدويّة[2]: هي من أوّل باب الخشبية إلى أوّل حارة زويلة.

درب الصقالبة[3]: هو درب من جملة حارة زويلة.

حارة زويلة[4]: آختطتها آمرأة تعرف بزويلة، وهي صاحبة البئر وبابي زويلة، لا أعرف من حالها شيئاً.

= الصغير بين حارة شمس الدولة وشارع الأزهر، بعد أن كانت ممتدّة إلى أوّل حارة السبع قاعات القبلية. وأما خط سقيفة العدّاسين فقد عرف فيما بعد باسم خط البندقانيين، وهذا الخط كان من أكبر أخطاط القاهرة حيث يشمل المنطقة التي يخترقها اليوم سوق السمك القديم وسوق الصيارف الكبير وحارتا السبع قاعات البحرية والقبلية وما بين ذلك من شارع السكة الجديدة. والعدّاس هو أبو الحسن علي بن عمر العداس، استوزر للعزيز بالله بن المعز معد بعد وزارة يعقوب بن كلس. (م. رمزي). وانظر المقريزي: (ج ٢ ص ٣٠).

(١) درب شمس الدولة: لم يزل يعرف إلى اليوم باسم حارة شمس الدولة بين شارع السكة الجديدة وشارع الحمزاوي الصغير (م. رمزي).

(٢) بريد حارة العدوية، منسوبة إلى جماعة عدويين نزلوا بتلك الحارة، وكانت تمتدّ مساكنها بين حارة الخرنشف والبندقانيين. ويتوسطها اليوم شارع خان أبو طاقية وشارع سوق الصيارف الصغير (م. رمزي).

(٣) درب الصقالبة: يعرف اليوم باسم شارع الصقالبة بقسم الجمالية. (م. رمزي).

(٤) حارة زويلة: هذه الحارة كانت أكبر حارات القاهرة نزلت بها قبيلة زويلة المغربية السابقة الذكر. ولم تزل تعرف باسم حارة زويلة أو حارة اليهود. وهي واقعة في المنطقة التي تحد اليوم من الشمال بشارع =

باب الزهومة [1]: كان باباً من أبواب القصر أعني [قصر] القاهرة.

الصاغة [2] بالقاهرة: كانت مطبخاً للقصر يخرج إليه من باب الزهومة.

درب السلسلة [3]: هو الملاصق للسيوفيين.

دار الضرب [4]: بنيت في أيام الوزير المأمون بن البطائحيّ المقدّم ذكره، وهي بالقشاشين [5] قبالة البيمارستان المنصوريّ [6].

= الخرنفش ومن الغرب بشارع زويلة ودرب الكتاب، ومن الجنوب بشارع الصقالبة ومن الشرق بحارة اليهود القرايين وحارة خميس العدس، ويتخللها عدّة شوارع وحارات وعطف يسكن أغلبها اليهود (م. رمزي).

(١) باب الزهومة، سبق الكلام عليه في ص ٢٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) أي سوق الصاغة. ولم يزل هذا السوق حافظاً لاسمه لغاية اليوم باسم الصاغة أو سوق الصياغ بشارع بين القصرين. (م. رمزي). وانظر المقريزي: ٢/١٠٢.

(٣) درب السلسلة: عرف بالسلسلة التي كانت تمدّ كل ليلة في عرض الطريق بين باب هذا الدرب وبين باب الزهومة لمنع المرور ليلاً بين قصور الخلفاء. وموضع هذا الدرب اليوم وكالة الجواهرجية الواقعة بشارع الخردجية تجاه مدخل شارع خان الخليلي الذي كان في أوله باب الزهومة. (م. رمزي).

(٤) كان محلها مجموعة المباني التي يحدها من الشمال شارع الصنادقية إلى خوخة الأمير عقيل ومن الغرب شارع الغوري ومن الجنوب شارع الأزهر. (م. رمزي). وانظر المقريزي: ١/٤٠٦.

(٥) سوق القشاشين: وسمي فيما بعد بسوق الخراطين، ويعرف اليوم باسم شارع الصنادقية. (م. رمزي).

(٦) البيمارستان المنصوري: وصوابه «البيمارستان الفاطمي» لأنه كان واقعاً =

الصالحية [1]: هي منسوبة للوزير الملك الصالح طلائع بن رُزّيك المقدّم ذكره لأنّ غلمانه ـ أعني مماليكه ـ كانوا ينزلون بها.

المقس [2]: قال القُضاعي: كانت ضيعة تعرف بأمّ دُنَين،

= تجاه دار الضرب بالخراطين التي كانت تسمى القشاشين. أما البيمارستان المنصوري فقد بني في سنة ٦٨٠ هـ في زمن السلاطين الجراكسة. وقد بناه السلطان المنصور قلاوون في دار ست الملك أخت الحاكم المعروفة بالدار القطبية (انظر خطط المقريزي: ١/٤٠٦، ٤٠٧، و ٢/٤٠٦؛ وصبح الأعشى: ٣/٤١٧؛ وخطط علي مبارك: ١/٢٤٠). والبيمارستان المنصوري هو المعروف اليوم باسم مستشفى قلاوون بشارع بين القصرين. (م. رمزي).

(١) حارة الصالحية الكبرى: هذه الحارة كانت تقع في المنطقة التي تحد اليوم من الغرب بشارع أم الغلام، ومن الشمال بشارع الجمادية، ومن الشرق بشارع العلوة وشارع الكفر وسكة السويقة، ومن الجنوب بشارع الشيخ حمودة وشارع رقعة القمح. (م. رمزي). وانظر خطط المقريزي: ٢/١٢، ١٠٦، وصبح الأعشى: ٣/٤٠٣ وفيه أنها كانت قبلي مشهد الحسين.

(٢) المقس، والمكس، والمقسم، وأم دنين: كلها أسماء مترادفة لقرية كانت واقعة على شاطىء النيل وقت أن كان النيل يجري في عهد الدولة الفاطمية في المكان الذي يمر فيه اليوم شارع عماد الدين وميدان محطة مصر وما بعده إلى الشمال بشارع الملكة نازلي. وكان المقس في عهد الدولة الفاطمية مقصوراً على قرية المقس التي كانت واقعة في المنطقة التي يقع فيها اليوم جامع أولاد عنان لغاية شارع قنطرة الدكة، ويدخل فيها مدخل شارع إبراهيم باشا (شارع نوبار سابقاً) والمباني التي على جانبيه لغاية الدرب الإبراهيمي. وفي عهد دولة المماليك أصبح خط المقس يطلق على المنطقة الكبيرة التي تحدّ اليوم من الغرب بميدان باب الحديد =

وإنّما سمّيت المقس لأنّ العشّار وهو المكّاس كان فيها يستخرج الأموال، فقيل له المكس، ثم قيل المقس.

المسجد المعلق: كان هناك مساجد ثلاثة[1] معلقة بناها الحاكم بأمر الله في أيام خلافته.

وأمّا هذه المباني التي هي الآن خارج القاهرة فكلّها تجدّدت في الدولة التركية، ومعظمها في دولة الملك الناصر محمد بن قلاوون ومن بعده، من سدّ مصر إلى باب زويلة طولاً وعرضاً. يأتي ذكر ذلك كلّه إن شاء الله تعالى في تراجم من جدّد الكورة والقناطر والجوامع والمدارس وغيرهم من السلاطين والملوك، كلّ واحد على جِدته بحسب ما يقتضيه الحال.

* * *

= وشارع الملكة نازلي وشارع عماد الدين؛ ومن الجنوب شارع قنطرة الدكة وشارع القبيلة ودرب القطة وشارع الفوطية وشارع سوق الزلط وشارع الخراطين، ومن الشرق شارع الخليج المصري، ومن الشمال بشوارع الطبلة والطواشي والشمبكي وبين الحارات. (محمد رمزي).

(١) قال علي مبارك في الخطط التوفيقية: ٢/١٥٤: «وأما المساجد الثلاثة الحاكمية المعلقة، فالذي أمر بإنشائها هو الحاكم بأمر الله بخط ابن طولون. منها مشهد محمد الاصغر، ومنها المسجد المعروف عند العامة بمسجد الشيخ عبد الرحمن الطولوني الذي عند الخرّاطين لأن القبر الذي به تزعم العامة أنه قبر الشيخ عبد الرحمن الطولوني فلذلك عرف به. وأما المسجد الثالث فلم نقف له على أثر، ولعله كان بالقرب منهما ثم زال بالكلية».

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
القسم الأول	٧
الفصل الأول: عصر المؤرخ ابن تغري بردي والكتابة التاريخية في القرن التاسع الهجري	٩
الفصل الثاني: حياة المؤرخ ابن تغري بردي/ نشأته وعلاقته بالسلطات المملوكية	٢٣
الفصل الثالث: منهج المؤرخ ابن تغري بردي ومكانته بين مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري	٣٩
الفصل الرابع: مؤلفات المؤرخ ابن تغري بردي	١٠٦
الفصل الخامس: وقفية المؤرخ ابن تغري بردي/ عرض وتحليل	١١٦
الفصل السادس: تعريف القدماء بالمؤرخ ابن تغري بردي	١٣٣
القسم الثاني: مختارات	١٥٥
١ ـ العمارة والمنشآت في عصر الناصر محمد بن قلاوون	١٥٧
٢ ـ الطواعين تفتك بالديار المصرية	١٧٠

٣ ـ أرباب الوظائف وأعيان الدولة من الأمراء في أواخر العصر المملوكي ١٩٦
٤ ـ المماليك الأجلاب ٢٠٢
٥ ـ الاحتفال بالمولد النبوي في عصر المماليك ٢٠٩
٦ ـ خروج الناس إلى الصحراء للاستسقاء بسبب توقف النيل عن الزيادة ٢١١
٧ ـ السلطان خشقدم يجلس للحكم بين الناس..... ٢١٤
٨ ـ منع النصارى من العمل في دواوين الدولة ودخول عدد منهم في دين الإسلام ٢١٦
٩ ـ أحد الجزارين يصبح ناظراً للدولة ثم وزيراً ٢٢٠
١٠ ـ عدة قرى مصر العامرة في العقد الرابع من القرن التاسع الهجري ٢٢٣
١١ ـ ذكر بناء جوهر القائد القاهرة وحاراتها ٢٢٤
المحتويات ٢٦١